و نجيده في حصر أبنية الاسماء مع ما يقابلها من التفاعيل قد أظهر براعة أكثر مما رأيناه سابقا (1) ، فان لم يجد للكلمة نظيرا في اللغة أو تفعيلة ردها الى مثال آخر قاسها عليه من ذلك على سبيل المثال كلمة عزويت أي قصير، فان لم يعثر لها على نظير في صيغتها فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها، وهو فعويل (2). معللا ذلك بقوله: " لأنه ليس في الكلام فعويل . . . " (3) . و لعل السبب في ذلك يرجع الى أن القواعد الصرفية عنده لا توضع للمثال الواحد النادر، لأنه في حكم الشاذ و انما توضع للمطرد مما نطقت به العرب (4) . و نراه يعقد بابا بعنوان التصغير يستعرض من خلاله القواعد الصرفية العامة لظاهرة التصغير التي يمكن اجمالها فيما يلي :

1) — ما يصغر على وزن فُعَيْل و هذا لجميع الاسماء التي تتكون من ثلاثة أحرف و هو أدنى التصغير نحو: جُمَيْل و جُبَيْل لجَمَل وَ جَبَل .

2) — ما يصغر على فُعَيْعِل و هو لجميع الاسماء التي تتكون من أربعة أحرف، نحو: جُعَيْفِر وَ غُلَيِّم لجَعْفَر وَ غُلَام .

3) — ما يصغر على فُعَيْعِيل و هذا لجميع الاسماء التي تتكون من خمسة أحرف، وكان الرابع منه واوا أو ألفا أو ياء نحو: مصباح مُصَيْبِيح ، وفي كُرْدُوس كُرَيْدِيس، وفي خُصَيْص خُمَيْصِيص (5) . و يمضي سيبويه بعدها فيما يزيد عن ثلاث و أربعين صفحة مبينا لنا من خلالها — في ذكاء منقطع النظير — كيفية تصغير الأسماء بناء على ضوابط صرفية دقيقة من ذلك ما يصغر باعتبار عدد حروفها، و أخر باعتبار علامات التأنيث التي تلحقها و أخر باعتبار الحذف سواء في ذلك ما يتعلق بالحروف الزائدة أو الأصلية مما ذهبت فاؤه أو عينه أو لامه من بعض الأسماء، كما يلتفت كذلك الى كيفية تصغير الأسماء المرخمة و المبهمة و غيرها . (6)

وعند سيبويه أن صائم تجمع على صُوَّم ، لأنه واوى الأصل، و يقول أنه سمع من العرب من يقول في جمعها صُيَّم بالياء حملا لها على عِتِيّ وَعِصِي . (7)

وعنده كذلك أن القياس في جمع مثل بَازِل، وَبُزْل و شارف و شُرُف على جمع مثل صَبُور و صُبُر ، وعلة القياس أن كلا المثالين من أربعة أحرف، و به حرف زائد

---

(1) — الكتاب ، ج2 ، ص: 411 — 428 .

(2) — شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط4 ، 1979 ، ص: 89

(3) — الكتاب ، ج2 ، ص: 419 .

(4) — شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص: 90

(5) — الكتاب ، ج2 ، ص: 121 .

(6) — المصدر السابق ، ج2 ، ص: 121 — 165 .

(7) — الكتاب ، ج 2 ، ص: 446 .

هو الواو في مثل صبور والألف في مثل بازل (1) . وعنده أن القياس في جمع مضروب مضروبون غير أنه ذكر أن العرب قد قالت في مكسور مكاسير، وفي ملعون ملاعين، وفي مشئوم مشائيم ، وفي مسلوخة مساليخ مشبهين هذه الألفاظ بما جاء على وزنها من أسماء كمجنون مجانين و بهلول بهاليل . (2) .

وعلى نحو ما توسع سيبويه في موضوع التصغير نجده كذلك في جمع التكسير فقد أحصى لنا الكثير جدا من أوزانه مع ما يقابلها من نظائر في اللغة العربية ، منها ما يدل على أدنى العدد ، و هو الذى اصطلح على تسميته فيما بعد بجمع القِلّة ، وقد حدد مجاله بقوله : " فإنك اذا ثلثته الى أن تعشره ...."(3) . أى من ثلاثة الى عشرة، و من هذا القبيل ما كان على وزن أفعُل و أفعال ، اذا كان المفرد منه على وزن فَعْلٍ ككَلْب، و أكْلُب ، وفَرْخ و أفراخ . (4) فاذا جاوز هذا العدد ، كسر على وزن فِعَالٍ، و فُعُول نحو: بِغال و نُسور و هو ما اصطلح عليه فيما بعد بجمع الكثرة . (5) . و ما كان على وزن فَعَل كسر للدلالة على القِلّة على وزن أفعال نحو: جَمَل و أجْمال . فان كان القصد منه الدلالة على الكثرة كسر على وزن فِعَال، و فُعُول نحو: جِمال، و أسُود، و قد يكسر على وزن فُعْلان نحو: جُمْلان . (6) .

فاذا كانت هناك أوزان قليلة الاستعمال ، أشار اليها ذلك نحو قوله :
" و قد يلحقون الفِعال الهاء كما ألحقوا الفعال التي في الفعل و ذلك قولهم جَمل جمال و حَجر حِجارة و ذكر ذِكارة و ذلك قليل و القياس على ما ذكرنا ..." (7) .

و هكذا يمضي سيبويه — في دقة متناهية — مبينا لنا أوزان التكسير بما يقابلها في اللغة مشيرا الى ما يدل على القلة والكثرة منها ، والواقع أن موضوع التكسير من أعظم الأبواب و أدلها على مرونة اللغة العربية و خصوبتها ، ذلك لأنه يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصوامت في مواضعها ، (8) .

---

(1) — الكتاب ج2 ، ص: 243 ، 246 .

(2) — المصدر السابق، ج 2، ص: 248 .

(3) — المصدر السابق ، ج2، ص: 204 .

(4) — المصدر السابق ، ج2، ص: 204 .

(5) — المصدر السابق ، ج2، ص: 204 ، 205 .

(6) — المصدر السابق ، ج2، ص: 207 .

(7) — نفس المصدر و الصفحة نفسها .

(8) — عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1980، ص: 133 .

بل عده بعض الباحثين من " أهم مميزات اللغة العربية فيما يتعلق بقواعد البنية أو الصرف. . . " (1) . و اذا نطقت العرب بصيغتين ، وكانت احداهما مقيسة و الثانية شاذة أشار الى ذلك بوضوح من ذلك لفظة ثَوْر ، فقد استعملها العرب مجموعة على ثِوَرة جمعا قياسيا و وردت ـ مجموعة ـ على ثِيَرة جمعا شاذا . (2) .

يقول سيبويه بهذا المضمار: " و قد قالوا ثِوَرة وَ ثِيَرة قلبوها حيث كانت بعد كسرة و استثقلوا ذلك كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم ، و هذا ليس بمطرد يعني ثِيَرة " . (3) .

وفي موضوع أخر من الكتاب يبين لنا سيبويه كيفية صَوْغ اسم المَرَّة (سمي فيما بعد بهذا المصطلح) فيذكر أن اسم المرة يصاغ من الثلاثي على وزن فَعْلَة نحو: ضربته ضَرْبَة اذا لم يكن المصدر منه على هذا الوزن . (4) . أما من غير الثلاثي فيدل عليه بالمصدر القياسي مختوم بالتاء ، مضافا اليه لفظة واحدة نحو: أحرزت احترازة واحدة ، و انطلقت انطلاقة واحدة ، و تغافل تغافلة واحدة . (5) .

وفي : (ما عالجت به) نجد سيبويه يتعرض بوضوح الى ما اصطلح عليه فيما بعد باسم الآلة ، فيقول : " أما المِقَصّ فالذي يُقَصّ . . . وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن و ذلك قولك مِحْلَب و مِنْجَل و مِكْسَحَة . . . و قد يجيء على مِفْعَال نحو: مِقْرَاض و مِفْتَاح و مِصْبَاح . . . . " (6) .

و قد يقف عند بعض الأبنية كاشفا عن دلالتها من ذلك أنه لاحظ دلالة الكثرة في بعض الأبنية كَكَسَّرت ، و التِهْدَار ، و التَلْعَاب . (7) . و كدلالة المشاركة التي لاحظها فيما جاء على وزن فَاعَلْت كقَاتَلْت ، و خَاصَمْت يقول بهذا الصدد " اعلم أنك اذا قلت فَاعَلْتَه فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك اليه حين قلت فَاعَلْتَه و مثل ذلك ضَارَبْتَه و فَارَقْتَه كَارَمْتَه . . . " (8) .

---

(1) ـ علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة ، ط8 ، (بدون تاريخ) ، ص: 216 .

(2) ـ الكتاب ، ج2 ، ص: 445 .

(3) ـ المصدر السابق ، ج2 ، ص: 445 .

(4) ـ المصدر السابق ، ص: 294 .

(5) ـ نفس المصدر و الصفحة نفسها .

(6) ـ الكتاب ، ج2 ، ص: 298 ، 442 .

(7) ـ المصدر السابق ، ج2 ، ص: 293 .

(8) ـ المصدر السابق ، ج2 ، ص: 284 .

كما لاحظ دلالة الاضطراب والحركة على بعض المصادر التي جاءت على وزن فَعَلان لتوالي الحركات فيها يقول بهذا الصدد : " ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك ألنَّزَوان والنقزان والقَفَزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ... ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك ... ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان لأنه تحرك الحر وثؤوره ... " (1)

1 — 3 : **المسائل النحوية :**

لعل من المفيد وقبل عرض المسائل النحوية أن نوضح مفهوم النحو عند سيبويه ، فمفهوم النحو عنده لم يكن ضيقا يقتصر على النظر في أواخر الكلمات من حيث الاعراب والبناء ، بل كان مفهومه للنحو واسعا ينطلق من توافر الاسناد ، يقول سيبويه في (باب المسند والمسند اليه) " وهما — أي المسند والمسند اليه — ما لا يستغني واحد منهما على الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقا وليت زيدا منطلق لأن هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى ما بعده . واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل الى الابتدا مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه وذلك أنك اذا قلت عبد الله منطلق ان شئت أدخلت رأيت عليه فقلت رأيت عبد الله منطلقا أو قلت كان عبد الله منطلقا أو مررت بعبد الله منطلقا فالابتداء أول كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة . " (2) . ..

ففي هذا الباب يتكلم سيبويه عن الجانب النحوي الساكن للجملة العربية الذي يتجسم في المسند والمسند اليه ، وهما الاسم المبتدأ والمبني عليه ، نحو عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . سواء كانا اسمين كما في المثالين السابقين ،

---

(1) — الكتاب ، جـ2 ، ص : 258 .

(2) — الكتاب ، جـ1 ، ص : 14 ، 15.

أو كان أحدهما فعلا والآخر اسما نحو: يذهب عبد الله، فالمبني هو المسند اليه والمبني عليه هو المسند، سواء تقدم المبني عليه كما في المثال الثاني (يذهب عبد الله) أو تأخر كما في المثال الأول (عبد الله أخوك) والعلاقة بينهما علاقة صحة الاسناد وفائدته .

والملاحظ أن سيبويه قد عبر عن النواسخ التي هي (كان واخواتها) و(ان واخواتها) بقوله: "وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد اله منطلقا وليت زيدا منطلق لأن هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى ما بعده". (1)

وبهذا النص ينقلنا سيبويه الى بنيتين احداهما أصلية وثانيهما طارئة، فالأصلية هي المعبر عنها عند تشومسكي بالبنية العميقة والطارئة هي المعبر عنها بالبنية الظاهرة ولعل الجدول الآتي يزيد ذلك توضيحا

البنية الأصلية (البنية العميقة)	البنية الطارئة (البنية الظاهرة)
عبد الله منطلق	كان عبد الله منطلقا
زيد منطلق	ليت زيدا منطلق
عبد الله منطلق	ان عبد الله منطلق رأيت عبد الله منطلقا مررت بعبد الله منطلقا

لأن الأصل في الاسم أن يتعرى عن العوامل سواء أكانت ناصبة أم رافعة أم جارة يقول سيبويه: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وانما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ ألا ترى أنما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك الا أن تدعه وذلك أنك اذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت رأيت عبد الله منطلقا أو قلت كان عبد الله منطلقا أو مررت بعبد الله منطلقا فالابتداء أول كما كان الواحد أول العدد . . ." (2)

---

(1) - الكتاب، جـ1، ص: 14

(2) - المصدر السابق، جـ1، ص: 15

وقد تنبه أستاذنا المشرف الدكتور جعفر دك الباب الى هذا حيث يقول : " وقد أشار النحويون مثلا الى أن كان (وأخواتها) فعل ناقص يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول ويسمى اسمه وينصب الثاني ويسمى خبره . فاذا أخذنا جملة (كان زيد قائما) ، فهي بنية ظاهرية وتقابلها البنية العميقة (زيد قائم) ، وتتجلى القواعد التحويلية في ادخال (كان) وما يستتبعه ذلك من تغيير في الوصف النحوي والحالة الاعرابية للمسند والمسند اليه . كما أشار النحويون الى أن ، إنّ (وأخواتها) حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الاول ويسمى اسمه ويرفع الثاني ويسمى خبره . فاذا أخذنا جملة (ان زيدا قائم) فهذه بنية ظاهرية وتقابلها البنية العميقة (زيد قائم) ، وتتجلى القواعد التحويلية في ادخال (ان) وما يستتبعه ذلك من تغيير في الوصف النحوي والحالة الاعرابية للمسند والمسند اليه ." (1) .

وقد أحس سيبويه بذهنه الثاقب الى أن البنية النحوية الساكنة للجملة العربية التي عمادها المسند والمسند اليه لا تكفي في أداء المعاني المفيدة ، فالجانب النحوي الساكن يمكن أن يحصل ولكنه لا يؤدي رسالة تبليغية ما ، ولذلك عقد سيبويه (باب الاستقامة من الكلام والاحالة) حيث يقول : " فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غدا ، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول أتيتك غدا وسآتيك أمس ، وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه ، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكي زيد يأتيك وأشباه هذا ، وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ." (2) .

والملفت للنظر أن سيبويه يستعمل الاستقامة للكلام ثم يعقبها بوصف الحسن أو الكذب أو القبيح ، أما المحال والمحال الكذب فلم يستعمل فيهما الاستقامة لأنهما معدومان في أصل كلام العرب .

ومن هذه الأمثلة الصريحة التي نلمس فيها تلازم البنية النحوية للجملة مع وظيفتها الابلاغية يكون سيبويه قد أدرك أن الجملة العربية تشتمل على جانبين نحوي وإخباري (3) وبذلك كله يتضح أن مفهوم النحو لدى سيبويه واسع لا يقتصر على النظر في أواخر الكلمات من حيث الاعراب والبناء فقط بل يتعدى ذلك الى مفهوم أوسع ينطلق من توافر الاسناد

(1) — الموجز في شرح دلائل الاعجاز لأستاذنا المشرف د. جعفر دك الباب ، مطبعة الجليل — دمشق ، ط1 ، 1980 ، ص : 120 .

(2) — الكتاب ، ج2 ، ص : 15 ، 16 .

(3) — أنظر : الأسس العامة للنحو عند الزمخشري لسالم علوي ، (رسالة ماجستير في اللسانيات العربية) ، السنة الدراسية 1986 — 1987 ، بمعهد اللغة والأدب العربي ، الجزائر ص : 33 — 37 .

ومن المسائل النحوية نجد سيبويه قد عقد بابا بعنوان (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) تحدث فيه عن مجاري أواخر الكلم التي سميت فيما بعد بأنواع الاعراب والبناء فذكر أنها " تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف . . " (1) ويمضي سيبويه موزعا هذه العلامات بعد أن جمعها في أربعة أضرب (2) لفظا " النصب والجر والرفع والجزم " . (3) علامات للاعراب خاصة بأواخر الكلمات من أفعال غير متمكنة ، أو اسماء متمكنة (4) كما جعل الفتح والكسر والضم والوقف علامات للبناء في الفعل المتمكن ، والاسم غير المتمكن . (5)

كما عالج في الباب نفسه ما سمي فيما بعد عند النحاة باسم المُعْرَب والمبني وهما أدخل في مسائل النحو يقول " فالنصب والجر والرفع . . . للأسماء المتمكنة . . فالنصب في الأسماء رأيت زيدا والجر مررت بزيد والرفع هذا زيد . . . " (6) أما المبني فيشير اليه بقوله " وأما الفتح والكسر والضم والوقف فالاسماء غير المتمكنة . . . فالفتح في الأسماء قولهم حيث وكيف وأين والكسر منها نحو: أولاء وحذار وبداد والضم نحو: حيثُ وَقبلُ وبَعدُ والوقف نحو: مَنْ كَمْ وقَطْ . . . " (7)

والملاحظ أن نظرية العامل عنده تلقانا منذ السطور الأولى من الكتاب، فقد عقب على مجاري أواخر الكلم بقوله " . . وانما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف . . . " (8)

1ـ الكتاب، ج1، ص 9 .
2ـ الكتاب، ج1، ص 9 .
3ـ الكتاب، ج1، ص 10 .
4ـ الكتاب، ج1، ص 10 .
5ـ الكتاب، ج1، ص 10 .
6ـ الكتاب، ج1، ص 10 .
7ـ الكتاب، ج1، ص 10، 11 .
8ـ الكتاب، ج1، ص 10 .

ثم عرض يوزع الأبواب النحوية بناءً على نظرية العامل حيث عقد الأبواب الأولى من الكتاب في لزوم الفعل وتعديه الى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل (1) .

ولأهمية هذه النظرية في اللغة العربية نجد ها تحتل عنده مكانة كبيرة، فهو لا يقف بها عند حد المفعول به بل يضيف الى ذلك عمل الفعل في المصادر نحو : ذهب عبد الله الذهاب وقعد القرفصاء ورجع القهقرى (2) وهو ما اصطلح عليه فيما بعد باسم المفعول المطلق وكذلك عمله في المفعول فيه من ظرفي الزمان والمكان يقول بهذا الصدد " ويتعدى الى ما كان وقتا في الأماكن كما يتعدى الى ما كان وقتا في الأزمنة . . . سرت ميلين كما تقول . . . ذهبت شهرين وسرة يومين . . . " (3) وعمله في الحال نحو : ضرب عبد الله قائما وذهب زيد راكبا (4) ، كما تحدث عن عمله في المفعول معه حيث يقول : " . . . وذلك قولك ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها إنما أردت ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها . . . " (5) أما المفعول له فيعمل فيه الفعل مباشرة نحو : " قولك فعلت ذاك حذار الشر وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان . . فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل له لما فعلت كذا وكذا فقال لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله . . . " (6) .

كما تحدث عما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل نحو : هذا ضارب زيدا غدا اوضحا أن معناه وعمله هذا يضرب زيدا غدا (7) . ولا شك ان نظرية العامل من محض الدراسات النحوية . غير أن الملفت للنظر - حقا - هو أن سيبويه لا يستوفي معالجة الموضوع أحيانا من جميع جوانبه قبل ان ينتقل الى موضوع آخر من ذلك على سبيل المثال حديثه عن الفاعل فقد بدأ الحديث عنه منذ الصفحات الأولى من الكتاب وتركه إلى غيره ثم عاد في موضع آخر من الكتاب ليستكمل الحديث عن أحوال الفعل مع فاعله من حيث التذكير والتأنيث وذلك لدى حديثه عن الصفة المشبهة (8) .

كما تعرض الى الشركة (9) وهو ما اصطلح عليه فيما بعد باسم عطف النسق وحروف يطلق عليها حروف الاشتراك (10) يقول سيبويه بهذا الصدد " تقول مررت بزيد وعمرو وتعني أنك مررت بهما مرورين وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به . " (11) . ويقول أيضا " ومن ذلك قولك مررت بزيد فعمرو . . فالفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءا به ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة . . . وجعلت الأول مبدوءا به واشركت بينهما في الجر ومن ذلك قولك مررت برجل أو امرأة فأو اشركت بينهما في الجر وأثبت المرور لأحدهما دون الآخر . . . " (12) .

---

(1) - الكتاب جـ 1 ص : 23 - 29 .
(2) - المصدر السابق جـ 1 ص 24 .
(3) - المصدر السابق جـ 1 ص 25 .
(4) - السابق ص : 30 .
(5) - السابق ص 176 ، 177 .
(6) - السابق ص 216 ، 217 .
(7) - السابق ص 102 .
(8) - السابق ص 121 - 131 .
(9) - السابق ص 256 :
(10) - السابق ص 252 .
(11) - السابق ص 254 .
(12) - السابق ص 254 .

وواضح من خلال هذين النصين أنه يشير الى ماتفيده هذه الحروف من معان، فالواو لمطلق الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، وبعبارة أخرى لاتفيد الترتيب الزمني بين المعطوف والمعطوف عليه، أما الفاء وثم فتفيد الى جانب اشراك المعطوف من المعطوف عليه في الحركة الاعرابية — الترتيب الزمني أي أن المعطوف عليه هو الأول ثم يليه المعطوف مع فارق بسيط بين الفاء وثم، أما أو فقد أشار سيبويه الى أنها تفيد — الى جانب الضبط الاعرابي — معنى التسوية يفهم ذلك من قوله "نأو أشركت بينهما في الجر . . وسوت بينهما . . ." (1)

كما تعرض سيبويه الى عمل صيغ المبالغة مشبها إياها بعمل اسم الفاعل نحو: "ضروب رؤوس الرجال وسوق الابل على وضروب سوق الابل جاز كما يقول هذا ضارب زيد وعمرا تضمر وضارب عمرا (2) كما تعرض أيضا الى التوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي مطلقا على الأول مصطلح المكرر والثاني غير المكرر، وقد مثل المكرر (التوكيد اللفظي) بقوله "يا زيد زيد عمرو، ويازيد زيد أخينا)" (3) .

كما افتتح سيبويه فصولا لـ(أنّ) وأخواتها مبينا أنها تعمل في مابعدها النصب والرفع مشبها إياها بالفعل (4) وفي باب النداء يذكر أن (يا) ليست هي العاملة في المنادى أو المندوب، إنما العامل هو الفعل المحذوف، اذ التقدير في مثل ياعبد الله ادعو عبد الله (5)

كما تحدث عن نواصب وجوازم المضارع (6) . ويفيض في الحديث عن أدوات الشرط الجازم المفصلين المتأخرين (7)

1—4 : المسائل البلاغية

ولا يفهم ولا يفهم مما ذكرنا أن النحو عند سيبويه كان صناعة محضة وأن همه كان مجرد النظر في أواخر الكلمات من حيث الاعراب والبناء، بل كان يفكر في العبارات ويتأمل سر تركيبها . ولعله من الأحسن أن نسوق نماذج كدليل على أنه كان ينظر الى النحو نظرة عميقة واسعة تشمل البلاغة العربية بجميع أقسامها المعروفة اليوم عندنا، من ذلك أننا نجد قضية التقديم والتأخير في مواضع عديدة من الكتاب، من ذلك قوله" وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وان كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان

1— الكتاب، ج1، ص: 254 .
2— الكتاب، ج1، ص: 71، 72.
3— الكتاب، ج1، ص: 367 .
4— الكتاب، ج1، ص: 325 ومابعدها .
5— الكتاب، ج1، ص: 354، 369، 375 — 378.
6— الكتاب، ج1، ص: 477، 478 .
7— الكتاب، ج1، ص: 505 — 512 .

وبعد هذا العرض السريع للألوان البلاغية يمكننا أن نقول أن كتاب سيبويه يعتبر الأساس الأول في نشوء علوم العربية كلها ، وممثل لمرحلة من مراحل تطورها الا وهي مرحلة الدراسة الوصفية التحليلية الكاملة للمادة اللغوية ، وذلك لما اشتمل عليه الكتاب — كما رأينا سابقا — من وصف وتحليل بارعين لجميع جوانب علوم العربية .

ولا يحق لمنصف — بعد هذا — أن ينكر هذا الجهد الكبير بدعوى عدم ذكره لمصطلحات هذه المسائل ، ذلك لان العلوم والفنون في القرن الثاني الهجري لم تكن قد تحددت بعد ، أو دخلت في دور التنسيق والتصنيف والتقسيم ، ووضع المصطلحات هنا وهناك عنوان على كل قسم . . . وانما كانت العلوم والفنون وقت اذن متداخلة يصب بعضها في بعض ويثري بعضها بعضا ، فاللغة والنحو ، والبلاغة كلها كانت بمثابة روافد متعددة تصب في مجرى واحد هو اثراء اللغة والمحافظة على سلامتها وابراز جمالها . (1)

فالكناية على سبيل المثال ، لم تعرف هذا المعنى الاصطلاحي الذي تعرف به اليوم ، الا في نهاية القرن الثالث على يد ابن قتيبة (ت276 هـ) والمبرد (ت285 هـ) أما قبل هذا التاريخ فلم تكن تعرف الا بمعناها اللغوي البسيط (2)

1 — 5 القراءات

كما اشتمل الكتاب ايضا على البذور الأولى لعلم القراءات القرآنية ، يتجلى ذلك من استشهاده بالآيات القرآنية ، وتقديمها على كلام العرب ، على اعتبار أنها الاولى في عملية الاستشهاد والأصل الذي يقاس عليه ، من ذلك قوله : " وذلك لولاك ولولاي اذا اضمرت الاسم فيه جر واذا اظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت لولا أنت كما قال سبحانه (ولولا أنتم لكنا مؤمنين) " (3)

ويبدو أن اهتمامه بها يرجع الى كونه كان يعتبرها الأصل في لغات العرب التي يستشهد بها ، فان خالفت هذا الأصل أولها بما يتناسب والمطرد من كلام العرب ، أو علق عليها بعبارة ، وهي قليلة (4) ومن ذلك قوله " وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء) فكأن والله أعلم قال الله عز وجل (لايكلم الله البشر الا وحيا أو يرسل رسولا) ، أي في هذه الحال وهذا كلامه اياهم كما تقول العرب (تحيتك الضرب) و (عتابك السيف) (وكلامك القتل) (5)

---

1 — عبد القادر حسين ، المختصر في تاريخ البلاغة ، دار الشروق ، القاهرة ، ط 1 ، 1982 ص : 59 .

2 — عبد القادر حسين ، أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص : 122 .

3 — الكتاب ، ج 1 ، ص : 454 .

4 — الكتاب ، ج 1 ، ص : 39 .

5 — الكتاب ، ج 1 ، ص : 502 .

وقد يورد معظم شواهده من القرآن الكريم ، معقبا عليها بما سمعه من كلام العرب يقول سيبويه بهذا الصدد " وأن يكونا (أي كل وجميع) وصفا ، كما لم يكونا موصوفين وانما يوضعان في الابتداء ، أو يبنيان على اسم ، أو غير اسم فالابتداء نحو قوله عز وجل (وكل آتوه داخرين) فأما (جميع) فيجري مجرى رجل ، ونحوه في هذا الموضع ، قال الله عز وجل (وان كل لما جميع لدينا محضرون) وقال أتيته والقوم جميع وسمعته من العرب أي مجتمعون .... (1)

وقد يورد الآية ولها قراءتان مختلفتان يستشهد بهما معا دون أن يرجح إحداهما على الأخرى ، من ذلك قوله " وقد قرئ هذا الحرف على وجهين (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب" (2) وقوله " وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب) و (علامَ الغيوب) " (3) وقد يصف احداهما بالجودة (4) أو الكثرة (5)

أما موقفه من القراء ، فلا يزيد على أن ينص على اسم القارئ ، اذا ثبت عنده نسبة القراءة اليه ، وممن نص عليهم الأعرج (6) وعبد الله بن مسعود (7) ، وعبد الله بن ابي اسحاق (8) وأبي بن كعب (9) ، وعيسى بن عمر (10) ، وأبو عمرو بن العلاء (11) ، والحسن (12) فإن لم يثبت عنده اسم القارئ ، نص على اسم البلد الذي يقرأ أهله بهذه القراءة أو تلك ، من ذلك قراءة أهل مكة (13) ، وقراءة أهل الكوفة (14) ، أو قراءة أهل الحجاز (15) أو قراءة أهل المدينة (16) وقد ينسبها الى القبيلة التي تقرأ بها من ذلك قوله " ومثل ذلك قوله عز وجل (ما هذا بشرا) .... وبنوا تميم يرفعونها .... (17)

---

1 ــ الكتاب ، ج 1 ، ص: 318 .
2 ــ الكتاب ، ج 1 ، ص: 305 .
3 ــ الكتاب ، ج 1 ، ص: 334 .
4 ــ المصدر السابق ، ج 1 ، ص: 55 .
5 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 55 ، 463 .
6 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 356 ، 546 .
7 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 301 ، 551 .
8 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 498 .
9 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 63 .
10 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 551 .
11 ــ السابق ، ج 2 ، ص: 191 .
12 ــ السابق ، ج 2 ، ص: 107 .
13 ــ السابق ، ج 2 ، ص: 514 .
14 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 465 ، 503 .
15 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 39 ، 488 .
16 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 33 ، 365 ، 502 ، 541 .
17 ــ السابق ، ج 1 ، ص: 40 .

وقد يكتفي بقوله" قراءة بعض القراء" (1) ، أو " وقد قرئ هذا الحرف على وجهين " (2) أو قد قرأ بعضهم " (3) أو قوله" وقد قرأ الناس" (4)

ولعل عدم اشارة سيبويه الى نوع القراءة يعود الى كون القراءات آنذاك لم تعرف التصنيف الذي عرفته القراءات مشهورة ، و متواترة ، وآحاد وشاذة ، أو موضوعية الا بعد القرن الثالث الهجري .

و هكذا يتضح من هذا العرض الشامل لعلوم العربية ، أن سيبويه كان ينتهج المنهج الوصفي التحليلي الشامل ، لأنه هو المنهج الملائم - لطبيعتها آنذاك - الذي يقرر ما هو موجود فعلا من ظواهر ، واستعمالات ، ويفسرها بما يتفق وواقعها من غير تمحل أو تكلف

و مما يدل على أن سيبويه كان يعتمد هذا المنهج قوله" وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطير منه فقال يابني أسد أعور و ذا ناب ، فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره و صحته ، و لأنه نبههم كأنه قال أتستقبلون أعور و ذا ناب و الاستقبال في حال تنبيهه اياهم كان واقعا كما كان التلون و التنقل عندك ثابتين في الحال الأولى ، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه . . . . . . (5) بل يصرح بهذا فيقول : " وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب(6)

و لذا كان من الطبيعي أن يكون الوصف شاملا لقواعد علوم العربية ، فلا يقتصر على الصرف و النحو ، بل يتعداهما الى بقية مواضيع علوم اللغة من أصوات و قراءات وعروض وبلاغة (7)

و نتيجة لهذا الوصف التحليلي الشامل لعلوم اللغة العربية صنف العلماء الأوائل أقسام الكلمة الثلاثة الى اسم ، وفعل ، و حرف ، انطلاقا من مفهوم ، و خصائص كل قسم على حدة ، (8) فقد أشار سيبويه الى أن " الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل . . . . . . (9)

كما تبين للعلماء الأوائل نتيجة لهذه الدراسات الوصفية التحليلية الشاملة ، أن الفعل لا يشتمل بالدلالة بدون فاعله الذي يليه ، لأنه يكون معه وحدة لا انفصام لها (10)

وتبين لهم كذلك ، أن الجملة لا تتألف من عنصر واحد ، بل تتكون - حتما - من عنصرين هما المسند و المسند اليه (11)

---

1 - الكتاب ، ج 1 ، ص: 35 .
2 - الكتاب ، ج 1 ، ص: 305 .
3 - الكتاب ، ج 1 ، ص: 55 .
4 - المصدر السابق ، ج 1 ، ص: 90 .
5 - المصدر السابق ، ج 1 ، ص: 202 .
6 - المصدر السابق ، ج 1 ، ص: 372 .
7 - د. جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، مطبعة الجليل دمشق ، ط 1 ، 1980 م ، ص: 27 .
8 - المرجع السابق ، ص: 14 .
9 - الكتاب ، ج 1 ، ص: 9 .
10 - د. جعفر دك الباب الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 15 .
11 - المرجع السابق ، ص: 15 .

وبهذا الصدد يقول سيبويه" وهما أي المسند والمسند اليه مما لايستغني واحد منهما عن الآخر ولايجد المتكلم منه بدا . . . . " (1)

ولكن المتأخرين — ممن أشتغلوا في الحقل اللغوي — توقفوا عن الاستشهاد واكتفوا بما استشهد به سيبويه . ومن هنا نأتي الى مرحلة أخرى من المراحل التي مرت بها دراسة اللغة العربية الا وهي :

المرحلة الثانية في دراسة العربية (الدراسة النحوية المتخصصة للمادة اللغوية)

لقد اعتمدت هذه المرحلة على نتائج المرحلة الاولى في عصور التدوين الأولى وظهرت هنالك مؤلفات تنحو نحو التخصص في قواعد الصرف وكتب أخرى في النحو من ذلك مثلا كتاب الارشاد في النحو ، وكتاب المذكر والمؤنث وكتاب المقصور والممدود ، وكتاب الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه (330هـ) (2) وكتاب الاشتقاق ، وكتاب فعلت وأفعلت وكتاب ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج (ت 310هـ) (3) وكتاب الاشتقاق وكتاب الجمل في النحو وكتب المقصور والممدود وكتاب المذكر والمؤنث لابن خلويه (ت 370هـ) (4) وكتاب المقنع في النحو ، وكتاب الاستثناء لنفطويه (ت323هـ) (5) وكتاب الاضداد في النحو وكتاب الكافي في النحو وكتاب المقصور والممدود وكتاب الواضح في النحو لأبي بكر (ت28 3هـ) (6) والالفية لابن مالك (ت 672 هـ) ومغني لبيب عن كتب الأعاريب ، وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، وقطر الندى وبل الصدى ، والاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام (ت708هـ) ، والاشباه والنظائر في أصول النحو ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في قواعد النحو والتصريف للسيوطي (ت911هـ) وغيرها من الكتب المعروفة والمتداولة .

كما تبلورت مدرستان كبيرتان هما (البصرة ومدرسة الكوفة ، وكان الجدل بين نحاتهما كثيرا ما يشتد الى درجة أن الأمراء والوزراء كانوا يهيئون لهم المجالس ويحشدون لهم الاعراب الفصحاء — قصد التندر والتفكه — ليحكموا بين المتناظرين (7)

وقد أدى الاسفاف في البحث عن التخريجات النحوية الى الاهتمام بالوصف

---

1 — الكتاب ، ج 1 ، ص: 14 .

2 — ابن النديم الفهرست ، المطبعة الرحمانية بمصر ، 1348هـ ص: 93 ، 94 ، 95 .

3 — الفهرست ، ص: 90 ، 91 .

4 — المصدر السابق ، ص: 124 .

5 — المصدر السابق ، 121 .

6 — المصدر السابق ، ص: 112 .

7 — د .جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ص: 27 .

الاعرابي وحده والانصراف عن فهم أغراض الكلام التي تؤديها العبارات النحوية . ونجم عن ذلك الفصل بين علوم البلاغة وبين صرف العربية ونحوها .(1) .

وهكذا أصبح ما يسمى بالصناعة النحوية ، والتخريجات الاعرابية هما الشغل الشاغل لهم واقتصر نظر هؤلاء المتأخرين على صحة الجملة من الناحية السكونية (النحوية)، أما الناحية الابلاغية فلم يولوها اهتماما .نعم الاهتمام بالمستوى الساكن (النحوى) ضرورة وأمر لابد منه ، ولكننا نعلم تماما أن بامكان الانسان أن يستعمل جملة سليمة من الناحية النحوية ومع ذلك لاتفيد السامع ، أو هي لاتؤدى الوظيفة المنوطة بها ،بل قد تسيء الى السامع أحيانا والسبب في ذلك هوعدم الأخذ بعين الاعتبار المستوى البلاغي للجملة . ولنضرب مثالا على ذلك كأن يقول الطالب لأستاذه أقفل الباب ، الهواء بارد ، مستعمل صيغة الأمر الجافة في مقام يستوجب استعمال نوع من الطلب المهذب (2) .

المرحلة الثالثة في دراسة العربية (الدراسة الوظيفية للمادة اللغوية)

وقد كان رائد هذه المرحلة بحق الامام الجرجاني (ت 471 هـ) ،فقد بنى كتابه المشهور (دلائل الاعجاز في علم المعاني) على فكرة الجمع بين دراسة المستوى الساكن (النحو) ، والمستوى الابلاغى ، لأن البلاغة عنده ليست مستقلة عن اللغة ، بل هي عامل مساعد لها فى أداء وظيفتها المتمثلة فى الابلاغ (3) ، وبهذا الصدد يقول الامام الجرجانى " "ان الالفاظ المفردة التى هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها فى أنفسها ولكن لأن يضم بعضها الى بعض،فيعرف فيما بينها فوائد ، وهذا علم شريف وأصل عظيم" (4)

فاللغة من منظور الامام الجرجانى ، ليست تلك الالفاظ المفردة أو الكلمة المحنطة **التى تنحصر مهمتها فى وظيفة التسمية فحسب ، بل هى نظام من العلاقات ، ترتبط من خلالها الألفاظ بعضها ببعض، لتؤدى وظيفة أسمى وأكثر فائدة من وظيفة التسمية ، الا وهي الوظيفة الابلاغية أى وظيفة الاتصال بين الناس.**

---

1 ـ محاضرات أستاذنا المشرف د .جعفر دك الباب بمعهد اللغة والادب العربى ، جامعة الجزائر .

2 ـ نائف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون) ـ الكويت ، ط 2، 1979، ص 56 .

3 ـ د .جعفر دك الباب، الموجز فى شرح دلائل الاعجاز فى علم المعانى ، ص: 29 .

4 ـ عبد القاهر الجرجانى ، دلائل الاعجاز فى علم المعانى ، صححه محمد عبده و محمد محمود التركزى الشنقيطى وعلق حواشيه محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ، 1981 م ، ص: 415 .

ولعل أحسن وسيلة للوقوف على هذه الوظيفة ، انما تكون وقت الكلام الفعلي في موقف ما (1) فقد أكد الامام الجرجاني بالاعتماد على الأصل السابق ، أن الكلمة المفردة كانت مرتبطة في نشأتها الأولى — لدى الانسان الأول — وبالكلام ، وتفيد — بالضرورة — مع السياق الذي وضعت فيه معنى جملة (كلام) ، ومن هنا ربط الجرجاني دراسة بنية الجملة النحوية بوظيفتها الابلاغية التي يحددها المقام ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي الوظيفي (2) . وحذا حذوه في هذا المنهج الامام الزمخشري (ت 538 هـ) صاحب (الكشاف) الذي تمثل النظرية الجرجانية أحسن تمثيل ، وطبقها من خلال تفسيره للقرآن الكريم تطبيقا رائعا ، فقد استطاع أن يكشف النواحي الاعجازية في القرآن الكريم ، انطلاقا من فهمه العميق لعلم النحو بمعناه الواسع المفيد الذي لا تنفصل البلاغة عنه .

ولعل من الخير أن نورد بعض النماذج على سبيل المثال . من ذلك أننا نجد الزمخشري يقف عند أحوال المسند اليه حينما يجئ معرفا بـ (ال) مبرزاً من خلال ذلك وظائفها حسب هذه الاداة (ال) فقد تجئ ، ويراد بها العهد والاشارة (3) . وقد يكون المراد بها العهد الحضوري كقوله عز وجل (وليس الذكر والانثى) لأنها سبقت بقوله عز وجل (رب اني وضعتها أنثى) ومن ثم يقول الزمخشري اللام فيها (أي الانثى) للعهد (4) ، وتكون للعهد كذلك في نحو قوله عز وجل (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) اذا اريد بالذين كفروا ناس بأعينهم ، كأبي لهب وأبي جهل ، والوليد بن المغيرة (5)

وقد تكون (ال) للجنس (6) كقوله تعالى (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات) كما كشف الامام الزمخشري من خلال تعريف المسند اليه باسم الاشارة عن غرض الايماء به لكون الحكم مترتبا على صفات سابقة يقول الزمخشري بهذا الصدد معلقا على الآية الكريمة (هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون .... . اولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) قائلا: "في اسم الاشارة الذي هو (أولئك) ايذانا بأن ما يرد عقيبه فالمذكورون قبله أهل لاكتسابه من أجل الخصال التي عددت لهم" (7)

---

1 — ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة وقدم له وعلق عليه ، كمال محمد بشر ، د. مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1975 م ، ص: 30 .

2 — محاضرات الدكتور جعفر دك الباب بمعهد اللغة والأدب والعربي .

3 — الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، الجزء الاول ، انتشارات آفتاب ، تهران ، ص: 167 .

4 — الكشاف ، ج 1 ، ص: 425 .

5 — الكشاف ، ج 1 ، ص: 150 .

6 — الكشاف ، ج 1 ، ص: 255 .

7 — الكشاف ، ج 1 ، ص: 141 .

وقد يكون التعريف باسم الموصول ، والغرض منه الاشارة الى السبب فى الخبر ، كقوله تعالى (فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء) يقول الزمخشري فى (الذين ظلموا) ايذان بأن انزال الرجز عليهم لظلمهم (1) وقد يراد به المدح والتعظيم (2) وقد يكون للاستهزاء (3)

والمعنى الأصلى الذى يرد من أجله التعريف بالموصولية ، هو كما ذكر الامام الجرجانى كونه معروفا للمخاطب ، يقول الجرجانى " أنك لاتصل (الذى) الا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها وأمر قد عرفه له نحو أن ترى عنده رجلا ينشده شعرا فيقول له من غد : ما فعل الرجل الذى كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟ ...." (4)

وقد يرد التعريف بضمير المخاطب ، لافادة العموم ، كما ورد فى الآية من سورة السجدة (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم) يقول الزمخشرى : " ويجوز أن يخاطب به كل أحد كما تقول : فلان لئيم ان أكرمته أهانك وإن أحسنت اليه أساء اليك ، فلاتريد به مخاطبا بعينه فكأنك قلت ان أكرم وإن أحسن اليه" (5)

ولدى تعرضه لمعانى الاستفهام ، نجده يضع قاعدة عامة مفادها أن الاستفهام اذا دخل على النفي أفاد تحقيقا كقوله تعالى (أليس ذلك بقادر) ويلاحظ الزمخشري على قوله تعالى (أليس فى جهنم مثوى للكافرين) فيقول " أليس) تقرير لثوائهم فى جهنم ....وحقيقته (أى الاستفهام) أن الهمزة همزة الانكار دخلت على النفى فرجع الى معنى التقرير..." (6)

ويعلق على تقديم المفعول به فى قوله تعالى (واياى فارهبون) فيقول " وهو أوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد " (7)

ونكتفى بهذه النماذج ، لأن البحث لا يتسع لأكثر من هذا ، ومن أراد المزيد فليطالع تفسيره (الكشاف) ، وسيجده يزخر بهذه اللطائف ، والمعانى البلاغية ، التى ماكان للزمخشرى أن يستبطها ، ويربطها بمسائلها النحوية ، لولا ادراكه العميق ، ووعيه بنظرية

---

1 ـ الكشاف ، ج 1 ، ص: 283 .
2 ـ الكشاف ، ج 1 ، ص: 228 .
3 ـ الكشاف ، ج 1 ، ص: 387 .
4 ـ عبد القاهر الجرجانى ، دلائل الاعجاز فى علم المعانى ، ص: 155 .
5 ـ الكشاف ، ج 3 ، ص: 242 .
6 ـ الكشاف ، ج 3 ، ص: 213 .
7 ـ الكشاف ، ج 1 ، ص: 276 .

الجرجاني الوظيفية التي تعتمد أساسا على ربط المعاني النحوية بالوظائف الابلاغية في أستجلاء دلائل الاعجاز القرآنية .

ومن هنا يمكن القول أن أمثل تفسير للاعجاز القرآني ، هو الحالة التي تؤدي فيها عناصر اللغة ، وظائفها أحسن أداء ، وقد رأينا منذ قليل كيف تفطن الامام الزمخشري للفرق بين الضميرين (اياك) و (اياي) في أداء معنى الاختصاص ، وكيف بلغ هذا المعنى ذروته مع (اياي) ، لأنه أدق وأوكد في افادة معنى الاختصاص من (اياك) .

ثانيا : القرآن وأثره في نشأة البلاغة العربية

لقد كان — ولا يزال — ظهور النص القرآني باعثا أساسيا لنشأة علوم العربية بصفة عامة ، وعلم البلاغة العربية بصفة خاصة (1) بل ان الرسالة القرآنية تعتبر في حد ذاتها حدث بلاغي عظيم سواء من الوجهة النظرية أو من الوجهة التطبيقية (2) فقد احتوى النص القرآني — الى جانب البعدين العقائدي والدنيوي — على خصائص ميزته عن الكتب السماوية قاطبة ، ولعل أدل هذه الخصائص ، أنه أتخذ من شكله اللغوي حجة — لنبوة الرسول صلى الله وعليه وسلم — ومعجزة يتحدى بها العرب — وهم أساطين الفصاحة ، وأرباب البيان — في كم من آية من القرآن الكريم فأذعنوا ولم يعارضوا . (3)

ومن ثم عد النص القرآني المحور الذي تدور حوله الدراسات القرآنية ، والعامل الأساسي في ظهور علوم العربية بصفة عامة ، والبلاغية بصفة خاصة ، فقد ذكر ابن النديم أن الكسائي والفراء ، والاخفش ، والرؤاسي ، ويونس بن حبيب ، وقطرب النحوي ، وأبوعبيدة ، والمبرد ، وابن الانباري ، والزجاج ألفوا جميعا في معاني القرآن .

---

1 — حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره الى القرن السادس ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، 1981 م ، ص : 34 ، 35 ، 46 ، 605 .

2 — محمد الصغير بناني النظريات اللسانية والبلاغية والادبية عند الجاحظ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 م ، ص : 215 .

3 — حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، وتطوره الى القرن السادس ، ص 33 .

و الجاحظ فى نظم القرآن ، و له أيضا كتاب المسائل فى القرآن ، و بشر بن المعتمر ألف متشابه القرآن . (1)

و لعل الرسائل الثلاث فى أعجاز القرآن للرماني ، و الخطابي ، و الجرجاني من أهم البحوث فى هذا المضمار ، فقد تحولت هذه الرسائل الى كتب بلاغية ، و لم يعد ما يميزها عنها ، الا البعد العقائدى ، و ما اصطبغت به من نبر دفاعية واضحة (2)

و الى جانب المسائل البلاغية نجد أيضا مسائل صوتية و صرفية و نحوية و لغوية ، من ذلك أننا نجد فى رسالة الرماني ملاحظات صوتية حول تنافر الحروف لقرب أو بعد مخارجها (3) ونجده يتطرق الى ظاهرة الاشتقاق (4) و قد يلتفت الى شرح بعض المفردات اللغوية (5) كما تطرق الخطابي فى رسالته الى ما يطرأ من تغير على دلالة بعض الصيغ بتغير أبنيتها يقول بهذا الصدد "فيقول الآن لصاحب النيل : يافائل الى أى ؟ " (6)

كما تعرض الى المسائل النحوية كتعدى الفعل ولزومه (7) ، و المسألة المشهورة بالزنبورية (8) ونجده يلتفت الى الفروق المعنوية الدقيقة بين الالفاظ التى تشترك فى العام لها (9) و الى جانب هذا كله نجده يتطرق الى بعض المساجلات الشعرية ، و الملاحظات النقدية . (10)

و اذا سلمنا بأن هذه المؤلفات قد ساعدت على نشأة علم البلاغة العربية ، فانها لم تستطع من جهة أخرى — وهي بصدد البحث عن أسباب الاعجاز فى الاسلوب القرآني — أن تقدم البراهين ، و الأدلة العلمية المقنعة ، وكل ما قدمته لا يتجاوز مجال الانطباعات العاطفية (11) و لعل هذا هو السبب الذى دفع خصومهم الى أن يمطروهم بوابل

1 — ابن النديم ، الفهرست ، ص : 50 ، 51 و أنظر كذلك منه : ص : 52 ، 53 .

2 — حمادى صمود ، التفكير البلاغى عند العرب ، ص : 39 .

3 — الرماني ، النكت فى اعجاز القرآن ، ضمن ثلاثة رسائل فى اعجاز القرآن تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر بدون تاريخ ، ص : 72 ، 88 ، 89 ، 90 .

4 — الرماني ، النكت فى اعجاز القرآن ، ص : 93 ، 96 و مابعدها

5 — المصدر السابق ، ص : 92 .

6 — الخطابي ، بيان اعجاز القرآن ، ضمن ثلاثة رسائل فى اعجاز القرآن تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ ، ص : 60 .

7 — المصدر السابق ، ص : 26 .

8 — المصدر السابق ، ص : 30 ، 31 .

9 — المصدر السابق ، ص : 26 ، 27 ، 30 ، 33 ، 35 ، 38 — 40 .

10 — المصدر السابق ، ص : 54 ، 57 .

11 — يقول الرماني "قد توجد لبعض الكلام عذوبة في السمع وهشاشة فى النفس لاتوجد لغيره فى الكلام الفصيح ، ثم لانعرف علة ذلك " النكت في اعجاز القرآن ، ص : 22 :

من الأسئلة المحرجة التي لايكفي للاجابة عنها ، مجرد حرارة الايمان أو الحماس ، بل لابد من الأدلة العلمية التي عمادها العقل . لاسيما بعد أن أفرزت الحضارة الاسلامية عناصر تقتضي تأسيس قضية الاعجاز القرآني على أسس علمية ، مما دفع هذا الكثير من المفكرين الى الرجوع الى النص القرآني بغية دراسته دراسة علمية تقوم على العقل ، وتعتمد البراهين العلمية المقنعة (1) ولم يكن المهيأ آنذاك — على مايبدو — للقيام بهذه المهمة سوى المتكلمين ، وبصفة خاصة المعتزلة (2) فقد اضطروا الى تأويل الكثير من الآيات التي تتنافى وأصولهم العقائدية ، وخاصة مبدأ التوحيد حاملينها على المجاز ، مما عاد هذا بالفائدة الجمة على البلاغة العربية ، ومن ثم غدت بيئتهم الحقل الرئيسي ، الذي يترعرع فيه التفكير البلاغي (3) .

والواقع أن الكثير من المصطلحات البلاغية التي نعرفها اليوم في كتب البلاغة ، والنقد يرجع الفضل في ظهورها ، ووضعها الى بيئة المعتزلة ، ذلك لأنها لم تكن معروفة قبلهم ، سواء في ذلك مايتعلق بتقسيم الكلام الى حقيقة ومجاز ، أو مايتعلق بعلوم البلاغة من معان وبيان وبديع .(4)

وقد اعترف لهم — بهذا الفضل على البلاغة — الكثير من الباحثين ، يقول أحدهم بهذا الصدد "إن الدراسات البيانية وضع أسسها وأبان معالمها (المتكلمون) ".(5) وهناك بيئة أخرى ساهمت هي الأخرى في بناء صرح البلاغة العربية ، وأعني بها بيئة الأصوليين ، فقد تعرضوا لكثير من المسائل البلاغية ، ولاسيما ما يتعلق منها بعلم المعاني ، فقد امتزجت دراساتهم بها امتزاجا عجيبا الى درجة أننا لو نزعنا مقدمة كتاب (الاحكام في أصول الأحكام) للآمدي (ت 631هـ) وضممناها الى كتب البلاغة لاستقامت لنا وهي مقدمة تقع في مئة صفحة وعشر صفحات (110) (6) .

1— حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، ص 35 .
2— المرجع السابق ، ص 35 ، 36 ، 605 .
3— حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، ص 33 ، 34 .
4— أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص 33 ، 34 .
5— بدوي طبانه ، البيان العربي ، دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط3 ، 1962 ، ص 57 .
6— علي بن محمد بن سالم التغلبي ، الاحكام في أصول الاحكام ، ج1 ، مكتبة الصبيح ، القاهرة ، 1968م .

وقد كان السبكي (ت773هـ) عن وعي حين مزج البلاغة بأصول الفقه في كتابه (عروس الأفراح) ، بل صرح بهذا قائلا: واعلم أني مزجت قواعد هذا العلم (أي البلاغة) بقواعد الأصل والعربية .....(1) وصرح في موضع آخر بقوله" واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فإن الخبر والانشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وأن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ، ومسائل الاخبار والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاجمال والتفصيل ، والترجيح كلها ترجع الى موضوع علم المعاني وليس في أصول الفقه ما ينفرد به ..... الا الحكم الفرعي والقياس" (2)

فالبيئة الأصولية اذن ، قد ساعدت على نشأة علم البلاغة عامة ، وبصفة خاصة علم المعاني لأن الكثير من مسائل هذا الأخير تكاد تكون هي هي في علم أصول الفقه .

ثالثا - دور المفتاح في تاريخ البلاغة العربية

وصلت الينا البلاغة العربية معتمدة في الغالب على كتاب (مفتاح العلوم) للسكاكي (ت626هـ) أو ما ألف حوله من شروح وتلخيصات تبدأ أولا بمقدمة حول الفصاحة والبلاغة ثم العلوم الثلاثة الاخرى المعاني والبيان والبديع ثم خاتمة حول حسن الابتداء والاختتام (3) ومايلفت النظر حقا ، ويثير التساؤل هو هذا التناقض الذي وقع فيه جل المؤرخين للبلاغة العربية ، فهم يكادون يجمعون على الاهتمام بالقسم الثالث منه فقط حيث يقول بهذا الصدد الاستاذ عبد العزيز عتيق" وشهرة السكاكي العلمية ترجع في الواقع الى هذا القسم من كتابه الذي أعطى فيه المعاني والبيان والفصاحة والبلاغة والبديع الصيغة النهائية التي عكف العلماء من بعده يدرسونها ويشرحونها مرارا وتكرارا" (4) ويقصد بقوله هذا القسم من كتابه" القسم الثالث حيث يقول" أما عن موضوعات البلاغة التي عرض لها السكاكي

---

1 - أحمد بن علي السبكي بهاء الدين ، عروس الافراح ، ضمن شروح التلخيص ، ج 1 ، مطبعة السعادة بمصر ، ط 2 ، 1342هـ ، ص: 27

2 - المصدر السابق ، ص: 53 .

3 - محاضرات أستاذنا د .جعفر داك الباب بمعهد اللغة والادب العربي جامعة الجزائر .

4 - محاضرات د .جعفر داك الباب بمعهد اللغة والادب العربي جامعة الجزائر .

5 - عبد العزيز عتيق ، في تاريخ البلاغة العربية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان ، 1970م ، ص: 271 .

في القسم الثالث من كتابه مفتاح العلوم. (1) والفكرة نفسها نجدها عند شوقي ضيف، إذ يقول: " وشهرته إنما دوت بالقسم الثالث من الكتاب الخاص بعلمي المعاني والبيان ولواحقهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية ... " (2) والفكرة نفسها نجدها عند الأساتذة عبد القادر حسين (3)، ومحمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف (4)، وبكري شيخ أمين (5)، وبدوي طبانة (6).

ثم يعودون قائلين أن العلماء الذين عاصروه ومن جاء بعدهم قد افتتنوا به طيلة خمسة قرون (7)، مشيرين الى الشروح والتلخيصات التي ألفت حوله باعتبارها تمثل تتمة هذا الافتتان !! يقول عبد العزيز عتيق بهذا المضمار " فقد فتنوا به الى الحد الذي جعلهم ينسون معه أنفسهم وينكرون ملكاتهم " (8) .!! ويقول أيضا " ولهذا ظلوا قرابة خمسة قرون متتالية ابتداء من أوائل القرن السابع الهجري عاكفين على دراسته وشرحه وتلخيصه ...." (9).

وبعد أن ذكر عتيق أن السكاكي " قد أكثر فيه من التعريفات والتقسيمات ... واستعمل في الكلام عنها أسلوبا علميا عسير يكد الذهن ويعنيه ويحيره ... وبهذا خرج بمباحث البيان من جو البلاغة الواضحة السمحاء الى ميدان المنطق المعقد الجاف! (10) وتعجب من هذا رغم أنه هو نفسه ذكر أن المنطق مما يستعان به في تقنين البلاغة حيث يقول: " فقد كان همه أن يقنن البلاغة ويقعدها كسائر العلوم الأخرى، وهذا أمر يستعان

---

(1) — في تاريخ البلاغة العربية، ص: 272.
(2) — شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف بمصر، ط 2، بدون تاريخ، ص: 288.
(3) — المختصر في تاريخ البلاغة، دار الشروق، بيروت، ط 1، 1982م، ص: 200.
(4) — نحو بلاغة جديدة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1977، ص: 177، 179، 184.
(5) — البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم المعاني)، الجزء الأول، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1979م، ص: 48، 49.
(6) — علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، دار الثقافة، بيروت — لبنان، 1981م، ص: 14، 15.
(7) — محاضرات الدكتور جعفر دك الباب في مادة فقه اللغة بمعهد اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 86/ 1987.
(8) — عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، ص: 278.
(9) — المرجع السابق، ص: 278.
(10) — المرجع السابق، ص: 277.

عليه بالمنطق ." (1)

كما أشار الأستاذ عبد القادر حسين أيضا الى اعجاب العلماء بهذه الحدود والتقسيمات ، و ما فيها من منطق ، و فلسفة ، مشيرا في الوقت نفسه الى الشروح و التلخيصات التى ألفت حوله (2) . و الفكرة نفسها - تقريبا - نجدها لدى الاستاذ شوقي ضيف ، فقد أشار هو الآخر الى أن صعوبة المفتاح اقتضت حسب قوله " الشرح تلو الشرح ..." (3) و بعد أن ذكر من قاموا بمهمة الشرح و التلخيص ، و شروح التلخيص ، عاد قائلا أن " المفتاح هو غرة مصنفاته ..." (4) ، و أنه " قلما نجد فيه عوجا أو أمتا أو انحرافا .." (5) ثم ينقض هذا بقوله " و هو تلخيص شاع فيه كثير من العسر و الالتواء ، نتيجة هذه الحدود ، و التقسيمات المتشعبة ...." (6)

و ما يمكن أن نلاحظه على هؤلاء الباحثين هو عدم ذكرهم للأسباب الموضوعية التى جعلت العلماء ، و المؤرخين للبلاغة العربية يهملون القسم الأول والثاني من المفتاح ، و يهتمون بالقسم الثالث منه فقط ، و كذلك عدم ذكرهم للأسباب الموضوعية المقنعة التي تركت البلاغة العربية تمتزج بالمفاهيم الفلسفية ، و تخضع للتقسيمات المتشعبة ، و التحديدات المنطقية التى تكد الذهن ، كما لم يقدموا لنا المبررات العلمية لاعجاب و افتتان هؤلاء العلماء ، و المؤرخين بالقسم الثالث من المفتاح طيلة خمسة قرون يعكفون خلالها على دراسته و شرحه وتلخيصه . (7)

و الحقيقة أن عدم تقديم الاسباب الموضوعية لذلك كله ، و هذا الاضطراب الملاحظ لايمكن تفسيره الا على أساس عدم فهم بنية الكتاب" مفتاح العلوم من ناحية واغفال

---

1 - المرجع السابق ، ص: 272 .

2 - المختصر في تاريخ البلاغة ، ص: 200 ، 201 .

3 - البلاغة تطور وتاريخ ، ص: 313 . و أنظر كذلك المرجع السابق ، ص: 315 ، 354 ، 358

4 - المرجع السابق ، ص: 287 .

5 - المرجع السابق ، ص: 288 .

6 - المرجع السابق ، ص: 313 .

7 - محاضرات الدكتور جعفر دك الباب بمعهد اللغة و الادب العربي ، جامعة الجزائر

تكامل أقسامه الثلاثة من ناحية ثانية .(1)

بنية كتاب (مفتاح العلوم) للسكاكي

لعل أول مايدل على هذه البنية الكلية للمفتاح هو هذا العنوان المختار (مفتاح العلوم) فقد أضاف السكاكي كلمة (مفتاح) وهي مفرد الى كلمة (علوم) وهي جمع عن وعي ، وذلك للدلالة على تصوره لوحدة هذه العلوم في ذهنه(2) ، وليست هذه الاضافة هي الدالة وحدها على هذه البنية الكلية لعلوم العربية في المفتاح ، بل نجد السكاكي نفسه قد صرح بهذا حيث يقول" وقد ضمنت كتابي هذا . . .فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لايتم الا بعلم الاشتقاق المتنوع الى أنواعه الثلاثة وكشفت عنها القناع وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان . . .ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أريدا من التسمح بهما . . ." (3)

ويتضح جليا من كلامه هذا ، ان لهذه العلوم عرى وثيقة تربط بعضها ببعض في تراسل حتمي ، فكل علم ضروري لبناء الذي يليه ، بل متوقف عليه ، ولذلك نجد السكاكي قد مهد لعلم الصرف بالأصوات العربية ، من حيث عددها ومخارجها وصفاتها وهذا لوعيه التام بانعكاس هذه الخصائص الصوتية ، ومدى مساهمتها في تشكل المباني الصرفية ، ليستطيع - بعد ذلك -علم النحو أن يقوم بوظيفته ، فيسلك هذه المباني الصرفية في جملة وتراكيب تؤدي أصل المعنى بناءعلى قوانين مستنبطة من كلام العرب(4) ثم يأتي دورعلم المعاني فينظر في خواص هذه التراكيب من حيث " الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره . . . ." (5)

---

1 — محاضرات د .جعفر دك الباب ، فقه اللغة ، معهد اللغة والادب العربي ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية: 83/ 84 19 م .

2 — محاضرات الدكتور جعفر دك الباب، فقه اللغة ، معهد اللغة والادب العربي ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 83/ 1984م .

3 — السكاكي ، مفتاح العلوم ، المطبعة الادبية بسوق الخضار القديم بمصر ، ط 1 ، 9 189م ، ص : 2 ، 3 .

4 — المصدر السابق ، ص: 41 .

5 1 المصدر السابق ، ص: 86 .

ويعني ذلك أن تناوله للتراكيب يتعدى الصحة والخطأ فيها الى معانيها الوظيفية التي يقتضيها المقام، وهو مايسمى في الدراسات الحديثة بالموقف الاجتماعي. فالصلة اذا وثيقة بين علم المعاني وعلم النحو، حتى أن "الأستاذ تمام حسان يقول بهذا الصدد" "والواقع أن هذه الدراسة للمعنى وهي دراسة معان وظيفية في صميمها تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد به خطأ أن تكونه (1). بل يذهب الى أبعد من هذا فيقترح أن تكون دراسة علم المعاني للتراكيب قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها. (2)

ثم يأتي دور علم البيان وهو لايختلف كثيرا عن علم المعاني، ولذلك اعتبره السكاكي شعبة منه حيث يقول: " ان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه ..." (3).

فكلاهما ينظر الى المعنى، الا أن عناية علم البيان بالجانب الافرادي -أي العلاقة القائمة بين الكلمة وبين مدلولها- تبدو أكثر من عنايته بالجانب التركيبي الذي هو موضوع علم المعاني. وقد اعتبر السكاكي هذا -بعد أن أكد أن علم البيان شعبة من علم المعاني- زيادة يمكن أن تميز بينهما حيث يقول: " واعلم أن علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد ..." (4)

وأخيرا يأتي دور علم البديع -بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة- في تحسين الكلام. (5).

ومن هنا يتضح برأينا خطأ بعض مؤرخي البلاغة الذين اقتصروا في دراستهم على القسم الثالث من المفتاح. وتتجلى وحدة هذه العلوم وتماسكها -كأنها بنيان مرصوص يشد بعضه بعضا- في تصور السكاكي "لأن البلاغة لايملك قيادها، الا لمن شدا في الأدب، وعلوم النحو والصرف واللغة، وهذا النوع من العلم علم أسرار البلاغة ... لايكون الا بواسطة هذه العلوم" (6)

1- اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 18.

2- المرجع السابق، ص: 18.

3- مفتاح العلوم، ص: 86.

4- المصدر السابق، ص: 86.

5- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة ضبطه وشرحه عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1904م، ص: 347.

6- المرجع السابق، ص: 10.

هذا وقد أشار أستاذنا الدكتور جعفر دك الباب الى أن السكاكي والزمخشري ينتميان الى مدرسة أبي علي الفارسي اللغوية الأصيلة ، لذا جاء منهج السكاكي متكاملا يشمل العلوم الثلاثة ، فكل علم مبني بالضرورة على الثاني ، فالصرف ينطلق من الأصوات ولا يتم إلا بالاشتقاق ، والنحو لا يتم الا بالصرف ، ثم البلاغة وأخيرا علم العروض الذي ختم به كتابه المفتاح .(1)

إن هذا المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوي يتطابق مع المنهج العلمي اللساني الحديث فيبدأ بدراسة الأصوات ثم الكلمة ثم التراكيب ، وعلاقاتها النحوية ، ثم علاقاتها بالسياق .(2)

ويعزو الدكتور جعفر دك الباب سبب التعتيم الذي جعل العلماء والمؤرخين يغفلون القسمين الأول والثاني من (مفتاح العلوم) إلى هذا المنهج الذي قلب ما كان سائدا قبله لدى سابقيه من العلماء فقد تعود هؤلاء أن يبدأوا بدراسة النحو ثم الصرف(3)

شرح الخطيب القزويني للمفتاح

وقد تناول الخطيب القزويني كتاب" مفتاح العلوم" للسكاكي ، بالشرح والتلخيص في كتابين مفيدين ، الأول بعنوان (التلخيص في علوم البلاغة) ، والثاني بعنوان(الايضاح في علوم البلاغة) .

والغرض من تأليفه لهذين الكتابين هو شرح مسائله وقضاياه البلاغية بأسلوب يساعد على فهمه والاستفادة منه (4) ، ولذلك نجد القزويني يستدرك بعد ما أشاد بأهمية المفتاح (5) قائلا : " ولكن كان .... مفتقرا الى الايضاح والتجريد "(6)

1- محاضرات أستاذنا المشرف ، د . جعفر دك الباب بمعهد اللغة والادب العربي .

2- محاضرات أستاذنا المشرف ، د . جعفر دك الباب بمعهد اللغة والادب العربي .

3- محاضرات أستاذنا المشرف ، د . جعفر دك الباب بمعهد اللغة والادب العربي . جامعة الجزائر

4- التلخيص في علوم البلاغة ، ص : 23 .

5- المرجع السابق ، ص : 22 .

6- المرجع السابق ، ص: 22 .

ولكن القزويني ماكاد ينتهي من مؤلفه الأول (التلخيص) حتى أحس بالحاجة الماسة الى تأليف كتابه الثاني (الايضاح) ليفصل فيه ما أجمله في الاول ، لتعم الفائدة به (1)

ولم يكن الخطيب القزويني في مؤلفيه ملخصا وشارحا المفتاح فحسب ، بل مضيقا ومحملا فكره في كثير من الاحيان . يتجلى ذلك فيما أضافه من شواهد شعرية ونثرية تطبيقا على مسائله وقضاياه البلاغية ، مستنيرا في ذلك بآراء الامامين : الجرجاني (2) والزمخشري (3) ، وقد نجده معترضا على السكاكي ، أو مناقشا له (4) في بعض آرائه ، وقد يترك تعريفه ليضع تعريفا آخر كتعريفه لعلم المعاني (5) ، والبلاغة (6) ، وقد يتوقف عند بعض آرائه الفرعية معقبا بقوله : وفيها نظر .

ولعل ذلك هو ما ميز شرح القزويني للمفتاح ممن شرحوه قبله أو بعده ، الى جانب ما انفرد به أسلوبه من دقة في العبارة ووضوح في الدلالة ، وطريقة في عرض المسائل البلاغية وتبسيطها .

---

1 ـ شوقي ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ ، ص: 347 .

2 ـ الإيضاح ، ج 1 ، ص: 78 ، 79 ، 81 .

3 ـ المرجع السابق ، ج 1 ، ص: 102 ، 131 .

4 ـ المرجع السابق ، ج 1 ، ص: 108 ، 124 ، 125 ، 128 .

5 ـ المرجع السابق ، ج 1 ، ص: 84 .

6 ـ المرجع السابق ، ج 1 ، ص: 80 ، 81 .

الباب الأول

علم البلاغة وخصائص العربية

الفصل الثاني

الفصاحة والبلاغة عند الجرجاني والسكاكي

الفصل الثاني

الفصاحة والبلاغة عند الجرجاني والسكاكي

أولا : الفصاحة والبلاغة عند الجرجاني :

تصور الجرجاني للغة

تعتبر اللغة من أعجب ما ابتكره الانسان ، فهي أداة تفكيره ، وشعوره بذاته ، ووسيلة احساسه بعالم مدركاته ، وأداة اتصاله – كذلك – بغيره من أبناء جنسه ليفيد ويستفيد . وتاريخ البشرية منذ بدايته يفسر وجود هذه الوسيلة العجيبة ، وليست اللغة عجيبة بذاتها فحسب ، بل هي عجيبة بوظيفتها كذلك . (1)

ترى كيف تصورها الجرجاني ؟ وما علاقتها – من وجهة نظره – بالبلاغة ؟ وما وظيفتها ، وما الأصل الذي اعتمده في ذلك ؟

الواقع أننا اذا تمعنا في الأصل الذي ذكره الجرجاني لدى بحثه في (سبب وضع مفردات اللغة وحكمته) ندرك منهجه الفريد الذي اعتمده في تصوره للغة ، فقد ذكر " أن الالفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها الى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ، وهذا علم شريف ، وأصل عظيم . " (2)

فالألفاظ المفردة – من وجهة نظره – لم تقتصر وظيفتها على وظيفة التسمية فحسب ، بل وظيفتها الأهم منذ النشأة الأولى هي القيام بوظيفة الاتصال . (3)

---

1 – محمد جابر فياض ، البلاغة والنقد للثانويات ، (ندوة تعليم اللغة العربية) التي نظمها اتحاد الجامعات العربية 7–9/4/1984م ، ص: 1 .

2 – عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 415 .

3 – د . جعفر دك الباب ، مدخل الى اللسانيات العامة ، المنهج الوصفي الوظيفي ، مجلة الموقف الادبي ، (عدد خاص باللسانيات) ، العددان : 135–136 ، 1982م ، يصدرها اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، ص: 46 .

أي أن الكلمة المفردة كانت بالضرورة في نشأتها الأولى تفيد مع السياق الذي وضعت فيه معنى جملة (كلام) (1) .

والأهم لدى الجرجاني هو هذا الائتلاف بين الألفاظ ، وما تقيمه من علاقات فيما بينها بواسطة الأدوات اللغوية ، كي تعبر عن معنى ما من (2) المعاني أي غرض من الاغراض ، ومن هنا كانت أهميتها ، وفضلها على الألفاظ يقول الامام الجرجاني بهذا الصدد "كيف والالفاظ لاتفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ، ويعمد بها الى وجه دون وجه من التركيب والترتيب ، فلو أنك عمدت الى بيت شعر وفصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق ، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني ، وفيه أفرغ المعنى وأجرى ، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصه أفاد ما أفاد ، وبنسقه أبان المراد . . . . . . أخرجته من كمال البيان ، الى مجال الهذيان ، . . ." (3)

فالكلام الذي ينشئه المتكلم لتأدية معنى ما ، فيعلق عناصره اللغوية بعضها ببعض على هيئة مخصوصة ، لاأصل له في اللغة ، فاللغة لاتوفر لمتكلميها هذه الروابط أو العلاقات ، بل توفر لهم ضروبا من الكلم المفردة (4) ولذلك يقول الجرجاني " واذ قد ثبت أن الخبر وسائر معاني الكلام معان ينشئها الانسان في نفسه ، ويصرفها في فكره . . فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها ، صادرة عن القاصد اليها . . ." (5)

ولدى مناقشة الجرجاني ل (سبب وضع مفردات اللغة وحكمته) وكشفه لقوانين اللغة العامة ، أشار الى العلاقة الضرورية — منذ نشأتها — بينها وبين التفكير مبينا دور هذا الاخير في نشأة اللغة . ولما كان القول بأن اللغة تواضع أو الهام لايغير

---

1 — محاضرات الدكتور جعفر دك الباب بمعهد اللغة والادب العربي ، جامعة الجزائر .
2 — محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ، ص: 328 .
3 — عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة ، تحقيق هـ . ريتر ، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت ، ط 3 ، 1983 م ، ص: 3 .
4 — حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره الى القرن السادس ص: 504 .
5 — دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 418 .

من حقيقة القوانين اللغوية ، جوز الجرجاني ذلك كما فعل فعل ابن جني (1) كما أكد الجرجاني أن البلاغة تعضد اللغة في أداء وظيفتها المتمثلة في الابلاغ ، وتساعدها عليها ، وألح أن دراسة البلاغة يجب أن تشمل عنصري اللغة (اللفظ والمعنى) ، لا أن تقتصر على دراسة عنصر اللفظ وحده ، فحسب . (2)

فالمنهج الذي اعتمده الامام الجرجاني في هذا التصور للغة هو المنهج الذي يمكن وصفه بأنه بنوي وظيفي ، لان تصور الجرجاني للغة لم ينحصر في نطاق الكلمة المفردة ، بل شمل نظم الكلم (3) ، بناء على قوانين النحو ، على أن يشمل النحو - كذلك - علم المعاني ، بحيث يتخطى الصحة اللغوية . (4) وهذا التصور للغة الذي رأيناه عند الامام الجرجاني يبين أن للرجل تصورا لغويا منقطع النظير ، فهو التصور الذي يعد اليوم من أحدث وأصح ما وصلت اليه مناهج البحث اللغوي في أوروبا (5) فقد قامت اليوم في أوروبا نظريات وأصول على فكرة أن (اللغة مجموعة من العلاقات واستخدمت تلك الاصول في فلسفة اللغات وفي نقد الآداب . (6)

حتى أننا نرى الاستاذ محمد مندور يقترح أن نعتمد في دراسة البلاغة العربية على مفاهيم الامام الجرجاني حيث يقول " اذا لم يكن بد من تدريس شيء نسميه البلاغة ، فلتكن بلاغة (دلائل الاعجاز) " (7)

فمن هذا التصور اللغوي الفذ صدرت نظريته في النظم ، وبه كشف النقاب عن زيف بعض المفاهيم عن البلاغة ، والاغلاط الشنيعة حولها ، وهو ما سنتناوله في الفترة الموالية

---

1 ـ د . جعفر دك الباب ، مدخل الى اللسانيات العامة (المنهج الوصفي الوظيفي) مجلة الموقف الادبي ، (عدد خاص باللسانيات) ، العددان 135 ـ 136 ، 1982م ، ص : 46 .

2 ـ د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص : 29 .

3 ـ محاضرات د . جعفر دك الباب بمعهد اللغة والادب العربي ، جامعة الجزائر .

4 ـ محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ، ص : 329 ، 330 ، 332 .

5 ـ المرجع السابق ، ص : 327 .

6 ـ المرجع السابق ، ص : 332 .

7 ـ المرجع السابق ، ص : 332 .

الى شــــاء اللــــه .

مناقشة الجرجانـي لآراء انصـار اللفـظ

افتـرق النـاس منـذ زمـن بعيـد فـي حقيقـة البلاغـة الـى فريقيـن :
الفـريـق الأول : يـرى أن المزيـة فـي العمـل الأدبـي ترجـع الـى اللفـظ ، فهو المعيـار ـ لديـه ـ فـي تقديـم هـذا العمـل أو ذاك .
الفـريـق الثانـي : يرجـح كفـة المعنـى علـى حسـاب اللفـظ ، ثـم راح كـل فريـق يتعصـب لوجهـة نظـره معتقـدا الصـواب فيمـا يـراه ، والخطـأ بـل كـل الخطـأ فيمـا يـراه غيـره . وقلمـا وجـدنـا فيهمـا مـن أنصـف غيـره فيمـا هـو فيـه علـى حـق .
وقـد أفـرز هذا التعصـب مفاهيـم فاسـدة حول مفهـومـي البـلاغـة والفصاحـة .

وأمـام هـذا التردي الذي آلت اليه البلاغة العربية ، شعـر الامـام الجرجـانـي بخطورة هذه الأغلاط المشينة على مستقبل البلاغة العربية ، ومن ثم ألزم نفسه بتنقية البلاغة ممـا علق بهـا من أغلاط ومفاهيـم خاطئـة بنتيجـة فصلهـا عـن النحو .

ولكن الامـام الجرجـانـي أبى أن يقدم نظريته ومفاهيمه في البلاغة ، الا بعد أن يسقط بالدليل العلمي والحجة الدامغة اعتراضات الفريقين . وبدأ أول مابدأ بانصار اللفظ يقـول الامـام الجرجـانـي " لوكان وصفهم الكلمات المفردة بالفصاحة من أجل وصف هو لهامـن حيث هي الفاظ ونطق لسان لوجب اذا وجدت كلمة يقال أنهـا كلمة فصيحـة على صفة فـي اللفظ أن لاتوجد كلمـة علـى تلك الصفـة الا وجب لهـا أن تكـون فصيحـة . . ." (1)

ويعني بهذا أن الفصاحة لوكانت مجموعة من الخصائص تتعلق باللفظ المفرد في ذاته كما يزعمـون أن توجد في كل لفظ اجتمعت فيه تلك الخصائص ، ولما فارقته الفصاحة . ولكن الحقيقة خلاف هـذا الزعم ، اذ لوكان " نقهت الحديث بالكسر افصح منه بالفتح أن يكـون سبيـل كل فعـل مثلـه فـي المزنـة أن يكـون الكسـر فيه افصـح مـن الفتـح ." (2)

ومن هنـا فالحكـم ـ كما اعتقد ـ على اللفظ بالفصاحة ، أوعدمها عملية نفسية في كثيـر من الأحيـان " فنحن الذين نتمثل في اللفظ المهابة أو الدماثة ، والا فهي بعيدة كل البعد عن هذه أو تلك" (3) . ومن ثم " لانملك الا أن نصف هـذه الألفـاظ بـأوصـاف

---

1 ـ دلائـل الاعجـاز فـي علـم المعـانـي ، ص: 353 .
2 ـ المـرجـع السـابـق ، ص: 353 .
3 ـ عـز الديـن اسماعيـل ، الأسس الجمالية في النقد العربي ، عرض وتفسير ومقارنـة ، دار الفكـر العربي ، القـاهـرة ، ط 2 ، 1968 م ، ص: 206 .

حسية لعبت فيها الحواس من قبل دورا ملموسا . (1) فالخبزة الحسية ترتبط بحالة نفسية خاصة تجعل لهذه الألفاظ مفهوما نفسيا ان صح التعبير .

وقد رفض الجرجاني هذا المنطلق كأساس للفصاحة حيث يقول " محال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوى السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحا ، واذا بطل أن تكون محسوسة ، وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة ، . . ." (2) .

والواقع أن تجارب الناس مع الألفاظ تختلف من شخص الى آخر ، ذلك أن أحدنا قد يسمع لفظا كلفظ البندقية مثلا فينقبض نفسيا ، وتنعكس في الوقت نفسه هذه الحالة بالكراهية على اللفظ ، وقد يسمعه شخص آخر فيطرب لسماعه ، ومن ثم قد يحكم عليه بحكم يخالف تماما حكم الأول ، لا لشيء الا لكون التجربتين على طرفي نقيض مع اللفظ نفسه ، كأن يكون الأول قد عاش مع هذا المسمى الذي اصطلح الناس على تسويته للبندقية تجربة مؤلمة ، وعاش الثاني مع المسمى نفسه تجربة سارة ، وكذلك حال الناس مع الألفاظ متباين ، ومن ثم ينطلق كل واحد من تجربته الخاصة في الحكم بالجودة أو الرداءة على الالفاظ .

ولعل ذلك هو السبب الذي جعل الامام الجرجاني ينظر الى الألفاظ نظرة لا تفاضل فيها من حيث هي ألفاظ مفردة ، الا اذا انتظمت في سلك ، وانضمت هذه الى تلك فوافقت معنى جارتها ، وعند ئذ تصبح بموقعها من العبارة أفصح وأفضل من غيرها . (3)

فالأساس اذا في الحكم يعود الى موقع هذه اللفظة ، أو تليك من جارتها ، والى مدى موافقتها أو عدم موافقتها لمعناها . (4)

فقد نرى لفظة في موضع من حيث هي لفظ وصوت ، ومن حيث هي جرس منطوق وجرس مسموع أشبه ما تكون بالخرزة الضائعة ثم نراها بعينها في موضع آخر كالدرة اللامعة وقد مثل

1 ـ المرجع السابق ، ص: 207 .

2 ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 311 .

3 ـ أحمد أحمد بدوي ، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباع والنشر بدون تاريخ ، ص: 96 ، 100 .

4 ـ عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 37 ، 38 .

الامام الجرجاني لذلك بكلمة (الاخدع) في قول الصمة بن عبد الله حيث يقول:

تلفت نحو الحي ، حتى وجدتني // وجعت من الاصغاء ليتا وأخدعا

وفي قول البحتري :

واني وان بلغتني شرف الغنى // وأعتقت من رق المطامع أخدعي (1)

وقول أبي تمام :

يا دهر قوم من أخدعيك // فقد أضججت هذا الأنام من خرقك

يقول الجرجاني معلقا على كلمة (الأخدع) في الأبيات الثلاثة "فان لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ثم انك تتأملها في بيت أبي تمام ... فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة ، والايناس والبهجة ..." (2) ومثلها كلمة (الشيء) فقد تلقي مكانها الطبيعي ، فتروقنا ، وقد تحيد عنه ، فتبدو مستكرهة وقد مثل الجرجاني للمعنى الأول لها ببيت عمر بن أبي ربيعة

ومن مالئ عينيه من شيء غيره // اذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

وللمعنى الثاني لها ببيت أبي الطيب المتنبي :

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه // لعوقه شيء عن الدوران (3)

وبعد هذا الاستدلال الذي قدمه الامام الجرجاني نجده ينفي نفي الواثق بصحة فكرته ما زعمه تيار اللفظ قائلا " وهكذا لاتجد أحدا يقول : هذه اللفظة فصيحة الا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملاءمة معناها لمعنى جاراتها ، وفضل مؤانستها لاخواتها ، وهل قالوا : لفظة متمكنة ومقبولة وفي خلافه قلقة ونابية ، ومستكرهة الا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما ، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم ، وأن الاولى لم تلق بالثانية في معناها ، وأن وأن السابقة لم تصلح أن ترتبط بالثانية في مؤداها " (4)

1- دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 38 .
2 - دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 39 .
3 - دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 39 .
4 - دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 36 .

فالشأن اذا في اختيار مكان اللفظة التي بـه أدق في الوصف تمثيلا، وألطف وأرفق بالطباع في موطن اللين، وأردع وأشد في موطن الشدة. فان لم تراع هذه المسالك في التعبير تراءت لنا الألفاظ قلقة نابية، ومستكرهة سمجة، لا لشيء الا لأنها لم تتنزل في الموضع الذى به أخص، ولم تتفاعل دلالتها مع دلالات الألفاظ المجاورة لها في السياق، وبالتالي يحدث سوء التلاؤم، ويختل الترابط بينها وبين جاراتها، ومن ثم لاتؤدى الوظيفة المنوطة بها في بنية السياق، ولا تعبر عن قصد المتكلم.

ومن شبه هذا التيار قولهم : أن القدماء قد قسموا الفضيلة بين المعنى واللفظ بمعنى أن حظ اللفظ من الفصاحة أمر وارد، مثله في ذلك مثل المعنى. ولكن الامام الجرجاني يتصدى لهذه الشبهة بما مفاده أن سبب اختصاص اللفظ بالفصاحة يرجع الى كون المعاني المعبر عنها لاسبيل الى ظهورها عدا طريق الألفاظ، ومن هنا تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني في النفس بترتيب الالفاظ في النطق أو الكتابة، ثم بالالفاظ بعد حذف الترتيب، ثم أتبع ذلك من الوصف والنعت، ما أبان الغرض، وكشف عن المراد (1)

فالمعاني في نفس المتكلم — قبل أن يعبر عنها — محدودة بالنسبة للمتكلم، ومن هنا لايمكن أن يطلع عليها عن طريق الألفاظ، فهي المعبر الوحيد، فاذا ما تم التعبير عنها ظهرت وكأنها — ان صح التشبيه — سوائل ظهرت أوانيها من قارورات زجاجية.

ومن شبه هذا التيار أيضا قولهم، أن الفصاحة تكمن في التلاؤم اللفظي، وتعديل مزاج الحروف لاغير، وذلك حتى لاتتلاقى في النطق — حسب زعمهم — حروف تثقل على اللسان، ومثلوا لذلك بقول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر // وليس قرب قبر حرب قبر

كما مثلوا لهذا أيضا بالشطر الثاني من بيت بن يسير:

لم يضرها والحمد لله شيء // وأنثنت نحو عزف نفس ذهول (2)

---

1 — دلائل الاعجاز، ص: 50، 51.

2 — الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص: 45، 46.

يضعف الامام الجرجاني هذه الشبهة ويشبه من يتشبث بها كمن يقدم على القول من غير روية ولا تدبر (1) ذلك أن الكلمات الثقيلة في كلام الأدباء مهجورة ومحدودة كالعخضع، ومثلها البيتين السابقين في القلة، اضافة الى ذلك أن الطباع تنفر من مثل هذه الكلمات الثقيلة (2) .علاوة على ذلك أن التنافر بين الحروف، أو الكلمات لا صلة لها بحسن الأداء، ولا يمس الكلام من ناحية وضوح دلالته، ولا ينقص من قيمته البيانية كثيرا، فدلالة البيت السابق واضحة كل الوضوح على الرغم من تنافر الكلمات (3) .

ومن هنا يمكن القول أن مبدأ التلاؤم بين الحروف، أو الكلمات يتجه رأسا الى الناحية الصوتية للحروف، والكلمات من حيث الاتساق والتنافر (4) .

ومن أكبر شبه أنصار التيار اللفظي قولهم : أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بلفظين، ثم يكون أحدهما أفصح من الآخر، وهو ما يوجب بحسب رأيهم أن تكون للفظة قيمة بلاغية في ذاته لأنها لو كانت مقصورة على المعنى لكان محالا أن نحكم لأحد اللفظين بالفصاحة دون الآخر، ونجعل له مزية عليه، مع أن المعنى واحد (5)

يواصل الامام الجرجاني تاركا لأنصار هذا التيار المجال ليستكملوا ما عساه أن يكون مؤكدا لهذه الشبهة حيث يقولون : لو كان اللفظ انما يشرف من أجل معناه لكان محالا أن يكون للبيت من الشعر فضل على تفسير المفسر له، لأن لفظ المفسر يأتي على المعنى ويؤديه لا محالة، ولو لم يكن كذلك، لما استحق أن يكون تفسيرا له (6)

---

1 - دلائل الاعجاز في علم المعاني، ص: 45 .

2 - أحمد أحمد بدوي عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، ص: 104 .

3 - ابراهيم عبد المجيد اللبان، نظرة نقدية في مبادئ البلاغة، ضمن بحوث والمحاضرات، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين، 1962 - 1963م، الهيئة العامة للشؤون المطابع الاميرية القاهرة، 1963م، العدد: 5، ص: 170 - 171 .

4 - المرجع السابق، ص: 170 - 171 .

5 - الجرجاني دلائل الاعجاز في علم المعاني، ص: 323

6 - دلائل الاعجاز في علم المعاني، ص: 323 .

ثم يعطون لهذه الشبهة طابعا عاما لتشمل القرآن الكريم حيث يقولون " واذا لزم ذلك في تفسير البيت من الشعر لزم مثله في الآية من القرآن " (1)

يرد الجرجاني على هذه الشبهة فيقول " أن تريد باللفظتين كلمتين معناهما واحد في اللغة مثل الليث والأسد ، ومثل شحط وبَعُد وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى وثانيهما أن تريد كلامين " (2)

فإن اردت الاحتمال الأول خرجت المسألة مما نحن بصدده لأننا نقصد الفصاحة الحادثة بعد التأليف ، وليست التي توصف بها اللفظة المفردة التي ليست لها علاقة بلفظة أخرى (3)

وإن اردت الاحتمال الثاني ، فينبغي أن تعرف أصلا : وهو أن المعنى على نوعين :
النوع الأول : وهو المعنى الغفل المعروف لدى أوساط الناس .
النوع الثاني : المعنى الصورة أو الصياغة ، وقد شبه الجرجاني النوع الأول بالمادة الخام من معدن الذهب ، أو الفضة ، والثاني يشبه صياغة هذه المادة الخام الى اشكال بديعة وصياغة دقيقة تظهر فيها مهارة الصائغ ، ومثل هذا صياغة المعنى الغفل — وهنا يقع التفاضل — الى صورة حسنة رائعة المعرض . (4)

يمثل الجرجاني لهذا المعنى فيقول " تنظر الى قول الناس : الطبع لا يتغير ولست تستطيع أن تخرج الانسان مما جبل عليه : فترى معنى غفلا عاميا معروفا في كل جيل وأمة ثم تنظر اليه في قول المتنبي :

يراد من القلب نسيانكم // وتأبى الطباع على الناقل

فتجده قد خرج في أحسن صورة ، وتراه قد تحول جوهرة بعد أن كان خرزة وصار أعجب شئ بعد أن لم يكن شيئا " (5)

---

1 — دلائل الاعجاز ، ص: 323 .
2 — دلائل الاعجاز ، ص: 323 .
3 — دلائل الاعجاز ، ص: 324 .
4 — دلائل الاعجاز ، ص: 324 .
5 — دلائل الاعجاز ، ص: 324 .

يواصل الامام الجرجاني مؤكدا هذا المعنى فيقول " أن العقلاء الى هذا قصدوا حين قالوا أنه يصح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين ثم يكون أحدهما فصيحا والآخر غير فصيح كأنهم قالوا أنه يصح أن تكون ها هنا عبارتان أصل المعنى فيهما واحد ثم يكون لأحدهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه واحداث خصوصية فيه تأثر لايكون للأخرى ." (1)

وفي كتابه (أسرار البلاغة) نجده يشبه أصحاب هذا التيار اللفظي بمن أزال الشيء عن جهته وطبيعته حيث يقول " فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته وأحاله عن طبيعته وذلك مظنة من الاستكراه وفيه فتح أبواب العيب والتعرض للشين ...." (2)

ويتضح من هذا أن المعول عليه في الفصاحة هو الصياغة ، التي تورث الصورة خصوصية تؤثر بها في نفس السامع أو القارئ ، وتبعث فيه الاعجاب . ولعل أي قارئ متمعن ل (دلائل الاعجاز) سيتضح له أن الامام الجرجاني كان - وهو بصدد مناقشة لهذا التيار اللفظي - يقتلع ما شاع من أغلاط مشينة حول مفهومي الفصاحة والبلاغة اقتلاعا .

ولكن الامام الجرجاني يبدو أنه كان يتمثل رجوع الاستحسان الى اللفظ في نمط واحد حيث يقول " وأما الرجوع الاستحسان الى اللفظ من غير شرك من المعنى فيه ، وكونه من أسبابه ودواعيه ، فلا يكاد يعدو نمطا واحدا ، وهو أن تكون اللفظة مما يتعارفه الناس في استعمالهم ويتداولونه في زمانهم ، ولا يكون وحشيا غريبا أو عاميا سخيفا ..." (3)

وهكذا يستدل الامام الجرجاني على صحة فكرته ، ويبطل ما يمكن أن يكون شبهة عليه أو اعتراضا بما لا يدع مجالا للشك معه .

مناقشة الجرجاني لآراء أنصار المعنى

وبنفس الجرأة نجد الامام الجرجاني يدحض شبهة من يرد البلاغة الى المعنى فيقول "واعلم أن الداء الدوي الذي اعي أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه واقل الاحتفال باللفظ

---

1 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 324 ، 325 .

2 ـ أسرار البلاغة ، ص: 8 .

3 ـ أسرار البلاغة ، ص: 4 .

وجعل لايعطيه من المزية إن هو أعطى الا ما فضل عن المعنى : يقول ما فى اللفظ لولا المعنى وهل الكلام إلا بمعناه : فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ، فإن مال الى اللفظ شئ ورأى أن ينحه بعض الفضيلة لم يعرف غير الاستعارة ثم لا ينظر فى حال تلك الاستعارة ...." (1)

ويبدو من خلال هذا النص أن الامام الجرجانى — وهو يناقش آراء هذا التيار — لا يعبأ كثيرا بنوعية المعانى حكمة أو فضيلة ، أو معنى غريب نادر بقدر ما يهتم بصياغة هذه المعانى فى بنى لغوية وظيفية تعبر عن غرض المتكلم ، تتجلى من خلالها جميع عناصر هذه المعانى . كما ينفى أن تنحصر البلاغة فى نوع من الاستعارة ، أو التشبيه ، لأن ذلك لا يدخل فى خصائص الكلام الذى يعول عليه فى الاعجاز .

يواصل الامام الجرجانى كلامه أنه لا يوجد كتاب صنف فى شأن البلاغة ، أو أى كلام توارثه الناس إلا وقد دل على فساد هذا التيار ، ونعته بالعيب . (2)

فالقول بأن البلاغة فى الكلام ترجع الى مجرد معناه مستحيل (3) لأن المعنى لا يتجلى الا من خلال هذه البنى اللغوية ، (4) ولمعرفة مواطن البلاغة فيهما يجب ادراك عناصر هذه البنى اللغوية حال انتظامها فى هذه البنى ، وابلاغها غرضا ما من الاغراض . (5)

وقد يبدو — للوهلة الأولى — أن الامام الجرجانى متناقض فى موقفه فهو احيانا يعطى الأهمية للفظ ، ويهاجم أنصار المعنى ، وفى موضع آخر يعطى الأهمية للمعنى ، ويهاجم أنصار اللفظ فأى المعانى عناها الامام الجرجانى بقوله ، ودعا إليها ، وأى المعانى هاجمها ، ودعا الى اجتنابها وما هو الكفيل بتحقيقها ، أهي الألفاظ المفردة ، أم الألفاظ بعد دخولها

---

1 — دلائل الاعجاز ، ص: 194 .
2 — دلائل الاعجاز ، ص: 197 .
3 — دلائل الاعجاز ، ص: 197 .
4 — آن . ايلوه مراهنات دراسة الدلالات اللغوية ، ترجمة أوديت بتيت وخليل أحمد ، تقديم جوليان كريماس وأسعد على ، دار السؤال للطباعة والنشر بدمشق ، ط 1 ، 1980 م ، ص: 7 .

5 — المرجع السابق ، ص: 23 .

فى التأليف ؟ .

الواقع أن الامام الجرجانى لا يقصد بالمعانى هنا مدلولات الألفاظ المجردة ، فقد هاجم أنصارها ، - كما رأينا منذ قليل - بل يقصد بالمعانى هنا " المعانى الاضافية التى تلتمس فى ترتيب الكلام حسب مضامينه ، ودلالاته فى النفس ، وهى معان ترجع الى الاسناد وخصائص مختلفة فى المسند والمسند اليه ، وفى أضرب الخبر وفى متعلقات الفعل من مفعولات وأحوال وفى الفصل والوصل وفى القصر وفى الايجاز والاطناب وهى نفس الأبواب التى ألف منها من خلفوه علم المعانى ." (1)

وبهذا المضمار نجد أستاذنا المشرف ، الدكتور جعفر دك الباب قد فند الرأى القائل بوجود تناقض فى موقف الامام الجرجانى من قضية اللفظ والمعنى ، حيث رأى أن القول بذلك ينبع من الفصل بين الشكل والمعنى فى حين أن العلاقة بينهما علاقة جدلية لا انفصام لهما . (2)

فالامام الجرجانى يريد دائما - ومن منطلق المنهج الذى اعتمده - أن يحافظ على تلازم المفهومين ، ولذلك أنصبت جهوده واهتماماته على مناقشة وتصحيح ما ترتب عن الفصل بينهما من أغلاط ومبالغات فى تقدير اللفظ ونصرته على المعنى ، أو تقدير المعنى ونصرته على اللفظ من جهة ، ومحاصرة أسس البلاغة ، وأسبابها ، والسر فى أعطاء المزية لبعض الكلام على بعض من جهة ثانية . (3)

ولا غرو فى ذلك ، ولا عجب فثنائية اللفظ والمعنى عماد الظاهرة اللغوية ، وأساس العبارة فيها (4)

---

1 - شوقى ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ ، ص: 189 .

2 - اعجاز القرآن وترجمته ، مجلة التراث العربى ، العدد : 7 ، 1982م ، ص: 20 .

3 - حمادى صمود ، التفكير البلاغى عند العرب أسسه وتطوره الى القرن السادس ، ص: 460 .

4 - المرجع السابق ، ص: 460 .

تصور الجرجاني لمفهومي الفصاحة والبلاغة

يقول الجرجاني " ...وأن نعلم أن ليس لنا اذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل ولا هي منا بسبيل ، وإنما نعمد الى الاحكام التى تحدث بتأليف والتركيب...." (1)

ويبدو ومن هذا أن تصوره هو تصور من لا يرى لها معنى ، بل المهم عنده هي هذه الأحكام التى تحدث بسبب نظم الكلم المفردة ، وتأليفهما بناء على تتبع معاني النحو بمعناه البلاغي . وهذا المعنى الذي يلح عليه الامام الجرجاني في كل مبحث من مباحث كتابيه القيمين : (أسرار البلاغة) و (دلائل الاعجاز) وبصفة أخص في هذا الأخير - إن دل على شئ فإنما يدل على وحدة التصور عنده لمفهومي الفصاحة والبلاغة وكل ما شاكلهما فهما على ما يبدو وجهان لعملة واحدة - إن صح التمثيل - في نظره يحسر الفصل بينهما ، ويشق على كل متأمل فيهما أن يحكم باختلافهما وتباين حقيقتهما ، وذلك لا لشئ سوى أنهما نابعان عن مفهوم النظم عنده .

ولذلك لم يتردد الامام عبد القاهر الجرجاني في نقد من يربط هذه المصطلحات: الفصاحة والبلاغة والبراعة بمعنى الاطناب ، أو القدرة على الأداء الصوتي ، أو استعمال الوحشي الغريب من الألفاظ حيث يقول :

" .....يسمع بالفصاحة والبلاغة فلا يعرف لها معنى سوى الاطناب في القول ، وأن يكون المتكلم في ذلك جهير الصوت ، جاري اللسان ، لاتعترضه لكنة ولاتقف به حبسه ، وأن يستعمل اللفظ الغريب والكلمة الوحشية ، ... ." (2)

---

1 ـ دلائل الاعجاز ، ص : 57 .

2 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 5 .

ولم يتردد كذلك في اعتبار هذه المصطلحات رموزا واشارات تحتاج منه الى تفسير حيث يقول " ..ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة ، وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد بها فأجد بعض ذلك كالرمز والايحاء ، والاشارة في خفاء وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب ، وموضع الدفين ليبحث عنه فيخرج ..." (1) .

ولم يكن الامام الجرجاني مفسرا فحسب ، بل كان يقوم خلال ذلك بتقديم بدائل ومفاهيم أنضج وأصح منحيا ، يقول بهذا الصدد " ... ووجدته المعول على أن ههنا نظاما وترتيبا وتأليفا وتركيبا، وصياغة وتصويرا ، ونسجا وتحبيرا ، وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذى هي مجاز فيه سبيلها في الاشياء التي هي حقيقة فيها ." (2) .

وبهذا يزداد ايماننا بضرورة عدم الفصل بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة ، وأن البلاغة بلاغة واحدة ، وليست هناك -كما يتوهم البعض - بلاغات أو فصاحات . والجدير بالذكر -على ما يبدو وما سبق ذكره - أن ما يتميز به البناء الفكرى لدى الامام الجرجاني - أثناء طرحه لمفاهيم وبدائل جديدة - هو هذه العملية أى عملية الهدم والبناء ، أو النفي والاثبات .

مفهوم النظم وأسسه عند الجرجاني

يفرق الامام الجرجاني بين نوعين من النظام ، بين نظم خاص بالحروف ونظم آخر خاص بالكلم حيث يقول " ومما يجب احكامه بعقب هذا الفصل الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظوم ..." (3) فما معنى نظم الحروف ؟ يجيب الجرجاني على ذلك بقوله " وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدى الى فساد" (4)

1- دلائل الاعجاز ، ص: 28 ، 29 .

2- دلائل الاعجاز ، ص: 29 .

3- دلائل الاعجاز ،ص: 40 .

4- دلائل الاعجاز ،ص: 40 .

ويتضح من هذا أن توالي الحروف ، أو ترتيبها في مبانيها كتابة أو نطقا يتم بطريقة عشوائية ، لا دخل لعقل الانسان في ذلك على الاطلاق ، وليس هناك من مبرر لتتابع هذه الحروف في الكلمة سوى ما يوجبه جهاز النطق أي ما يتلاءم وخلقته الطبيعية التي خلق عليها ، وبعبارة أخرى أن جهاز النطق لدى الانسان له خصائص تحدده ، ولذلك يعجز أحيانا أن ينطق ببعض الحروف دفعة واحدة . والجدير بالذكر أن الامام الجرجاني يتفق على ما يبدو - والعالم السويسري فرديناند دي سوسير (ت1913م) F. de Saussure في القول باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول (1) ، "فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد" (2)

فما هو اذا النظم الذي عناه الامام الجرجاني وألح عليه في كم من موضع من كتابه : دلائل الاعجاز ؟ والجواب على ذلك أن النظم الذي قصده الجرجاني هو نظم الكلم ، ولكنه لا يقصد به ضم الكلم بعضها الى البعض في النطق كيفما جاءت واتفقت بل نظم يترسم من خلاله العقل آثار المعاني ، ويرتبها على حسب ترتيبها في النفس بحيث تتناسق دلالتها وتلتقي فيه . (3)

غير أن الامام الجرجاني قد أورد في (دلائله) نصوصا لم يفهمها بعض الباحثين على حقيقتها فأدى بهم ذلك الى مواقف متباينة منه ، وسنتعرض لهذا في الفقرات الموالية ان شاء الله .

من هذه النصوص قوله "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض . . ." (4) وقوله ". . ويعلم كذلك ضرورة اذا فكر

1- فرديناند دي سوسير دروس في الألسنة العامة ، تعريب مجموعة من الأساتذة الدار العربية للكتاب وطرابلس ، 1985 ، ص: 111- 113 .

2- دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 40 .

3- دلائل الاعجاز ، ص: 40 ، 41 .

4- المدخل الى دلائل الاعجاز ، الصفحة الاولى منه .

أن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بين أنفسها الا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعليقا فيما بين لفظين لا معنى لم نتصور ؟ " (1) . ويقول في موضع آخر " أن لا نظم في الكلم و لا ترتيب احتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك " (2) ، ويقول في موضع آخر " واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها ..." (3) . وقوله " ... لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما ، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك ..."(4) ويقول " ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصور والصياغة ...." (5) ويقول أيضا " .... وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق ." (6) كما يقول أيضا " .... وأن الكلم تترتب في النطق ، بسبب ترتب معانيها في النفس ." (7) وفي موضع آخر يقول " ... والاسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه ." (8) .

واذ نكتفي بهذا يمكننا أن نقول أنه قد غاب عن أذهان هؤلاء الباحثين أن النظم لدى الامام الجرجاني ، أوسع وأرحب ، وأدق وأعمق ، من أن تحيط به قراءة سطحية ، أو نظرة قاصرة

1ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 359 .

2ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 44 .

3ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 64 .

4ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 44

5ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 196 .

6ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 44 .

7ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 45 .

8ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 361 .

بل هو كما يقول الاستاذ تامر سلوم "أن (النظم ليس له اطار يحدد ه ، أو سور يحيط به بدقة . و من الصعب تلخيص مدلوله في ناحية أو كيفية معينة . . و أنه ينبغي أن يواجه بحذر شديد . (1)

و سنحاول في هذا البحث المتواضع بناء على ما فهمناه من تلك النصوص السابقة أن نكشف عن أسباب التناقض عسانا أن نقرب بذلك مفهوم النظم الى الاذهان ، نعم قد يتوهم من لم يتمعن جيدا تلك النصوص ، فيخيل اليه أن الامام الجرجاني متناقض ، أو هو كثير التكرار ، فهو أحيانا _ كما مرينا من تلك النصوص _ يقرن مفهوم النظم بمفهوم التعليق ، و تارة يقرن مفهوم النظم بقوانين النحو و أصوله و مناهجه . فما مقصود الامام الجرجاني بهذا التزاوج بين المفاهيم

_ النظم = التعليق ، أو النظم ـــــ التعليق .
_ النظم = علم النحو ، أو النظم ـــــ علم النحو .
_ النظم = الاسلوب ، أو النظم ـــــ الاسلوب .
_ النظم = التعليق = علم النحو أو النظم ـــــ التعليق ـــــ علم النحو .

فما معنى هذا التعليق ؟ و ما الروابط التي تربط هذه الكلمة بعضها ببعض ؟ و ماذا يعني الامام الجرجاني بالصياغة و المواقع و الترتيب ؟ و ما هذا الاسلوب الذي هو نوع من النظم ؟ و هل نفهم من هذا أن النظم أنواع ؟ .

الواقع أن هذه المفاهيم : التعليق ، المواقع ، الترتيب ، الصياغة ، هي ركائز النظم و أسسه لدى الامام الجرجاني . و سنتناول بالشرح هذه المبادئ على النحو التالي :

1 = مبدأ ترتيب المعاني في النفس

يجب أن نوضح بادي ذي بدء أن المراد بالنفس في كلام الجرجاني هو المعنى السيكلوجي فالنفس تطلق و يراد بها العقل ، واللفظان يتعاقبان في كلامه كما يقول : " وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ، (2) و يقول كذلك " ليس الغرض بنظم الكلم

---

1 _ نظرية اللغة و الجمال في النقد العربي ، دار الحوار للنشر و التوزيع ، سوريا ، ط 1 ، 1983 م ، ص : 126 .

2 _ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص : 45 . و أنظر كذلك ص : 310 ، 349 .

أن توالت ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذى اقتضاه العقل ... (1)

وهو مبدأ أساسي من مبادئ نظرية النظم عند الجرجاني ومقياس يقيس به الكلام الفصيح من غيره ، وقد مثل الامام الجرجاني لهذا ببيت للفرزدق الذى يقول فيه :

وما مثله في الناس الا مملكا // أبو أمه حي أبوه يقاربه (2)

ثم علق عليه بقوله " فانظر أيتصور أن يكون ذمك للفظة من حيث أنك أنكرت شيئا من حروفه أو صادفت وحشيا غريبا ، أو سوقيا ضعيفا أم ليس الا أنه لم يرتب الألفاظ في الذكر ، على موجب ترتب المعاني في الفكر فكد وكدر ، ومنع السامع أن يفهم الغرض ... (3)

وواضح على ما يبدو وأن الامام الجرجاني لم يرد غموض المعنى في البيت الى التعقيد اللفظي ولا الى شئ آخر مما اشترطه البلاغون كتلاؤم الحروف في اللفظ وعدم وحشيته وغرابته وسوقيته وغيرها من المقاييس، بل رد غموض المعنى في بيت الفرزدق الى كون الشاعر لم يرتب الألفاظ في النطق على حسب ترتب معانيها في نفسه ومن هنا منع السامع أن يفهم الغرض من البيت . اللهم الا أن يتصرف في البيت بالتقديم والتأخير عساه أن يفهم بعد ذلك الغرض منه ولا يهمنا بعد ذلك أن يكون الشاعر قد أراد هذا الغموض عن قصده أو عن غير قصد .

ويؤكد الامام الجرجاني هذا المبدأ بأن الانسان لا يتسنى له ولا يستطيع أن يجئ بالألفاظ مرتبة قبل أن يرتب معانيها في نفسه (4) . ومن ظن خلاف ذلك خرج عن المعقول ، وخالف ما عليه جمهور الناس (5) .

1- دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 40 ، 41 وأنظر كذلك أسرار البلاغة ، ص: 4

2- أسرار البلاغة ، ص: 20 .

3- أسرار البلاغة ، ص: 21 .

4- دلائل الاعجاز ، ص : 349 .

5- دلائل الاعجاز ، ص: 310، 320 .

12ـ مبدأ الموقع

وهذا المبدأ ـ على ما يبدو ـ شديد الصلة بالمبدأ السابق ، فلا يكفي ـ في نظر الامام الجرجاني ـ لتحقيق النظم الذي هو مدار البلاغة مجرد ترتيب المعاني في النفس، بل لا بد من العلم بمواقع هذه المعاني المرتبة في النفس يفهم هذا من قوله " وأن العلم بمواقع المعاني في النفس،علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق ." (1) حتى اذا ما عبرعنها صادف كل لفظ موقعه ورتبته تبعا لموقع معناه ، ورتبته في النفس بحيث " لا يجد المعنى في لفظه الا مرآته الناصعة ، وصورته الكاملة ، ولا يجد اللفظ في معناه الا وطنه الأمين وقراره المكين ." (2) وحتى اذا ما " وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق . . . " (3) .

وفي هذا ـ على ما يبدو ـ اشارة الى ضرورة الارتباط بين المعنى والمبنى ، فالكلمة لا تحدد وظيفتها ، ولا تأخذ قيمتها النحوية في الجملة الا بموقعها الأخص منها (4) .

وقد يعبر الامام الجرجاني عن هذا المبدأ بالموضع ، أو المكان ويقصد به الموقع حيث يقول " ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض . . . " (5) .

ويقول كذلك " فانا نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع ونراها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير . . . " (6) . كما يقول أيضا " وهل يقع في وهم ـ وان جهد ـ أن تتفاضل الكلمتان المفردتان ، من غير أن ينظر الى مكان تقعان فيه ، من التأليف والنظم . . . وهل تجد أحدا يقول

1ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 44 .

2ـ محمد عبد الله دراز ، النبأ العظيم ، نظرات جديدة في القرآن ، دار القلم ، الكويت ، ط4، 1977م ، ص: 92 .

3ـ دلائل الاعجاز ، ص: 43 .

4ـ ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط1 ، 1983، ص: 8 19

5ـ دلائل الاعجاز ، ص: 307 .

6ـ دلائل الاعجاز ، ص: 36 .

هذه اللفظة فصيحة ، الا وهو يعتبر مكانها من النظم .. (1) .

فموقع الكلمة أو موضعها أو مكانها من التأليف والنظم مقياس أيضا للحكم بفصاحة اللفظة أو عدم فصاحتها عند الجرجاني . فقد حكم - كما أشرنا سابقا - بالفصاحة على كلمة (الأخدع) بالروح والخفة في بيتي الصمة بن عبد الله والبحترى من منطلق هذا المبدأ وبالثقل والتنغيص والتكدير على الكلمة نفسها في بيت أبي تمام بناء على هذا المبدأ أيضا (2) .

3- مبدأ التعليق

والتعليق الذى قصر النظم عليه هو أساس النظم عنده ، فهو الذى ينشئ بواسطة القرائن النحوية واللفظية والمعنوية والحالية العلاقات بين المعاني النحوية ويحدد معاني الأبواب في السياق ، ويفسر العلاقات بينها على هيئة أفضل ، وأكثر نفعا في التحليل اللغوى لهذه المعاني الوظيفية النحوية (3) . لذلك ورد استعماله كثيرا ، لأنه مبدأ أساسي من مبادئ نظرية النظم عند الجرجاني .

واذا وضعنا في الحسابان أننا لا نستعمل ألفاظا مفردة ، بل تكسون من هذه الألفاظ بنى لغوية أكبر منها علما أن وظائف هذه الوحدات هي بيان الارتباطات والعلاقات بين الأشياء ، أما الأشياء عينها فيشار اليها بالألفاظ المفردة (4) .

وفي اطار هذا المبدأ حلل الامام الجرجاني الآية الكريمة (يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو) حيث يقول "وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل في أنها معنوية (أولها) ان كانت(على) فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول .

1- دلائل الاعجاز ، ص: 36 .

2- دلائل الاعجاز ، ص: 38 ، 39 .

3- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص: 188، 189 .

4- ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص: 31 .

الثاني (والثاني) أن كانت الجملة التي هي (هم العدو) بعدها عارية من حرف عطف (وثالث) التعريف في الحد وأن لم يقل : هم عدو . . وهذا هو الفيصل لمن عقل ." (1) . يواصل الامام الجرجاني مفترضا لو أن الآية الكريمة جاءت على خلاف الأصل قائلا " ولو أنك علقت (على) بظاهره وأدخلت على الجملة التي هي (هم العدو) حرف عطف ، وأسقطت الألف واللام من العدو ، فقلت يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو : لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها ، ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون (عليهم) متعلقا بنفس الصيحة ويكون حاله معها كحاله اذا قلت : صحت عليه : لأخرجته عن أن يكون كلاما فضلا عن أن يكون فصيحا ." (2)

فالكلام رهين هذه الشبكة من العلاقات التي تربط بين وحداته ، وكلما كانت هذه العلاقات مطابقة للمعاني النحوية كان الكلام فصيحا ، وكلما فسدت فسد وخرج عن أن يكون فصيحا (3) .

ولعل نجاح الشاعر ، وتمكنه من تجربته يرجع في أساسه الى قدرته على انشاء علاقات جديدة تتجلى من خلالها تجربته ، ويحدد بها فكره (4) .

فالتعليق اذا الذى قصده الامام الجرجاني هو تعلق فيما بين معاني الألفاظ لا فيما بينهما أنفسها (5) .

14- مبدأ الصياغة

يقول الامام الجرجاني " ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشئ الذى يقع التصوير والصوغ فيه

1- دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 309 .

2- دلائل الاعجاز ، ص: 309 .

3- عز الدين اسماعيل ، الاسس الجمالية في النقد العربي عرض وتفسير ومقارنة ص: 237 .

4- جابر أحمد عصفور ، الصورة الفنية في التراث النقدى والبلاغي ، دار المعارف القاهرة ، (ب . ت) ص: 129 .

5- دلائل الاعجاز ، ص: 311 ، 359 .

كالفضة والذهب يصنع منهما خاتم أو سوار. . ." (1)

ويتضح من هذا أن أساس المفاضلة بين المعاني عند الجرجاني هو الصوغ والتصوير، فالحكم ببلاغة الكلام وحسنه، أو عدم بلاغته وحسنه لا يرجع الى مجرد معناه، بل الى براعة صياغته وحسن معرضه، فقد تكون المعاني جيدة، ولكن صياغتها مهلهلة، ومعرضها سيئ. كالخاتمين أو السوارين من الذهب أو الفضة نحكم بأفضلية أحدهما على الآخر لا على أساس أن فضة هذا أجود من فضة ذاك، أو ذهب هذا أنفس من ذهب ذاك، بل على أساس الصياغة. (2)

وقد سبق أن تفطن الى هذا صاحب الصناعتين فاشترط في الكلام لكي يكون بليغا أن يكون مقبول الصور حسن المعرض. (3)

وفي موضع آخر نجد الجرجاني يعقد مقارنة - سبق أن أشار الى هذا الاستاذ جابر أحمد عصفور (4) - بين عمل الشاعر وعمل الرسام بجامع وحدة الهدف بينهما - وان اختلفت الوسائل من حيث أن كلا منهما يميز صاحبه في صناعته، ويتفوق عليه فيها بسبب حسن الصياغة، وبراعة الصورة (5) الا أن مجرد توفر الوسائل (المعنى أو الاصباغ) لا يكفي لتحقيق الصياغة الحسنة، أو الصورة الجميلة، بل لا بد لتحقيق ذلك - وهو العنصر الاهم - من الاهتداء " الى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه اياها الى ما لم يتهد اليه صاحبه. . ." (6)

فسر الجمال اذن في الصورة أو الصياغة راجع الى ادراك العلاقات بين

---

1 - دلائل الاعجاز، ص: 196.

2 - دلائل الاعجاز، ص: 196، 197.

3 - أبو هلال العسكري، الصناعتين (الكتابة والشعر)، تحقيق مفيد قميحة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1981م، ص: 19.

4 - الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، ص: 319.

5 - دلائل الاعجاز، ص: 70.

6 - دلائل الاعجاز، ص: 70.

عناصرها وكيفية مزجها وتناسبها . ولعل هذا هو ما قصده الأستاذ عز الدين اسماعيل بقوله" فالصورة الجميلة بنية حية ، تشتبك أجزاؤها في علاقات فيما بينها ، وهي في مجموعها تكون تلك الوحدة التى هي في الواقع نتيجة لتلك العلاقات. وادراك هذه العلاقات في الصورة هو كشف في الواقع عن عناصر جمالها ." (1)

وقد مثل الامام الجرجاني لهذا بقوله" تنظر الى قول الناس: الطبع لا يتغير و لست تستطيع أن تخرج الانسان عما جبل عليه : فترى معنى غفلاً عاميا معروفا في كل جيل و أمة ، ثم تنظر اليه في قول المتنبي :

يراد من القلب نسيانكم // وتأبى الطباع على الناقل

فتجده قد فخم في أحسن صورة ، وتراه قد تحول جوهرة بعد أن كان خرزة ، وصار أعجب شئ بعد أن لم يكن شيئا ." (2)

و يتضح من هذا أن المعنى اذا لم يصغ صياغة حسنة بدت صورته باهتة سمجة لا تؤثر في النفس، فاذا ما صاغه صاحب الموهبة ، بدى في صورة بهية تستولى على شغاف القلوب .

و لئن اتخذ الامام الجرجاني من الصياغة مبدأ أساسيا من مبادئ نظرية النظم عنده ، و مقياسا يميز به الصورة الحسنة من الصورة القبيحة ، فقد اتخذه كذلك فيصلا للحكم على الكلام البليغ من غيره حيث يقول " و من المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات و سائر ما يجرى مجراها مما يفرد فيه اللفظ بالنعت و الصفة ، و ينسب فيه الفضل و المزية اليه دون المعنى :غير وصف الكلام بحسن الدلالة ، و تمامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرجها في صورة هي أبهى و أزين ، و آنق و أعجب ، .... ." (3)

و تخالني بهذا كله قد اجبت عن الشطر الكبير من السؤال الذى الزمت نفسي

---

1 ـ الأسس الجمالية في النقد العربي عرض ، وتفسير و مقارنة ، ص: 123 .

2 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 324 .

3 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 35 .

بالإجابة عنه .بقي أن نقول أن الجرجاني -على ما يبدو- حين يقرن النظم بعلم النحو فإنه لا يعني بذلك القوانين المعيارية التي تحدد الخطأ والصواب والتي يتحتم أن توجد في أي كلام ليكون كلاما ، بل يقصد بها المعاني النحوية التي تحدث الفروق بين نظم ونظم . بحيث ينظر في الفروق بين التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير وفي الاضمار والاظهار وغيرها ، كما ينظر في الفروق بين الاخبار بالوصف والاخبار بالفعل ، وبين الخبر والحال بالفعل والخبر والحال بالوصف ، وبين موضع الفصل من موضع الوصل وغيرهما ، الى جانب ذلك يتصرف في هذا كله في الأدوات التي تشترك في معنى عام ، والأدوات التي تختص منها بوظيفة خاصة على ما ينبغي أن تكون عليه .(1)

وبمراعاة هذه الفروق أو المعاني النحوية كما يسميها الجرجاني يتحول الكلام من مستوى الى مستوى آخر ، وبمراعاتهما كذلك نحكم بالبلاغة لهذا أو ذاك وفي ذلك كله يتنافس المتنافسون .

ولما كانت مراعاة هذه الفروق لدى الكلام كتابة أو نطقا تتفاوت من شخص الى آخر فهي اذن مسألة فردية ، ومن هنا فالامام الجرجاني عندما يقرن النظم بالاسلوب في قوله " والاسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه " (2) فإنه لا يعدو أن يكون الطريقة في التعبير . يؤكد ذلك استشهاده ببيتي الفرزدق والبعيث ، فالفرزدق لما قال :

أترجو ربيع أن تجيئ صغارها // بخير وقد أعيا ربيعا كبارها

احتذاه البعيث فقال : (3)

أترجو كليب أن يجيئ حديثها // بخير وقد أعيا كليبا قديمها

فليس هناك فرق بينهما سوى أن البعيث استبدل كلمات بكلمات ، فقد استبدل في الشطر الأول (كليبا) بـ (ربيع) ، و(حديثها) بـ (صغارها) ، واستبدل في

---

1 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 64ـ73 ، 83ـ191 ، 242ـ274 ، 403ـ415 .

2 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 361 .

3 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 361 .

الشطر الثاني من البيت كلمة (تدبسها) بكلمة (كبارها)

ولئن حول هذا الاستبدال الفرق من هجاء (ربيع) الى هجاء (كليب) فان الأسلوبين من حيث الشكل بقيا على طريقة واحدة ونظما واحدا.

مواقف بعض الباحثين منه

لم يفهم بعض الباحثين المعاصرين - كما أشرنا سابقا - كتاب (دلائل الاعجاز في علم المعاني) للامام عبد القاهر الجرجاني، الذي يضم بين دفتيه آراء تتطابق مع بعض ما جاءت به أحدث النظريات اللغوية وأرقاها في النصف الثاني من القرن العشرين، ولما لم يفهموا ذلك راحوا يصفونه بالتعقيد والتأويل ليبرروا عجزهم، وعدم فهمهم إياه، من ذلك أننا نجد الاستاذ شوقي ضيف يقول " ومع ذلك لايزال بك حتى تؤمن بما يقول مع أنه لايقول الا تأويلات فلسفية لعلل اللغة أبعد ما تكون عن أن تتحملها." (1) بل تذهب به الجرأة الى حد القول " وأبحاث عبد القاهر في كل هذه الأبواب حين تصفيها من عباراته المنمقة وحماسته البالغة لنظريته لاتجد فيها الا هذا النحو المعقد المتفلسف .... (2)، وفي موضع آخر يرى أن النظم عند الجرجاني يقابل الأسلوب (3) وهو في هذا الفهم يتفق والأستاذ أحمد الشائب (4) وبهذا الصدد نجد الأستاذ محمد حنيف فقيهي يعقد فصلا بعنوان (ما نستخلصه من آراء عبد القاهر الجرجاني) يقول فيه " الا أنه في هذه القضية (قضية الحسن في اللفظ) نراه مضطرب الحكم غير مستقر على حال ....." (5)

---

1 - النقد، دار المعارف، القاهرة، ط 4، 1979 م، ص: 106.

2 - المرجع السابق، ص: 107.

3 - شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص: 161.

4 - أحمد الشائب، الاسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الادبية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط. 6، 1966 م، ص: 40.

5 - محمد حنيف فقيهي، نظرية اعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني عن كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز، منشورات المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط 1، 1981 م، ص: 332.

وواضح من كلامه نفسه أنه لم يفهم ما قصده الامام الجرجاني ـ على نحو ما بينا سابقا ـ فكلام الامام الجرجاني في هذه القضية واضح كل الوضوح ؛ فهو لم يرد الحسن في اللفظ المجرد الا اذا ائتلف مع غيره و انتظم ، و لعله من الخير أن نترك الامام الجرجاني يفصح عن ذلك حيث يقول : " أن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف دون الفصاحة التي توصف بها اللفظة مفردة من غير أن يعتبر حالها مع غيرها ،...." (1)

وفي موضع آخر من كتابه رمي الامام الجرجاني بالعجز أمام خصومه في هذه القضية (2) وكان الأجدر بالأستاذ محمد حنيف فقيهي أن لا يمتطي نغمة الاسقاط ـ في ميدان البحث العلمي ـ حينما لم يفهم غيره ليخفي عجزه هو لا عجز الامام عبد القاهر الجرجاني اذ الاسقاط في ميدان البحوث العلمية لا محل له .

و بهذا الصدد نجد الاستاذ أحمد المراغي قد رماه كذلك بالتناقض في القول فهو ـ حسب زعمه ينسب المزية الى اللفظ تارة ، و أخرى إلى المعنى .(3)

وتجنبا للتكرار فان ما أثبتناه سابقا من مناقشة الامام الجرجاني لتباري اللفظ و المعنى ، الى جانب ما ذكرناه منذ قليل كاف ـ في نظرنا ـ لأن يكون جوابا على زعم الاستاذ أحمد المراغي .

أما الاستاذ شوقي ضيف ، و أحمد الشايب ، و أمين الخولي ، فقد كفانا مؤونة الرد عليهم أستاذنا د . جعفر دك الباب بقوله : " و لكن يبدو أن علماء العربية المعاصرين لم يفهموا ـ للأسباب التي أشرنا إليها أعلاه ـ كتاب (دلائل الاعجاز في علم المعاني) للامام الجرجاني على أنه قد جاء بنظريه لغوية متكاملة تضاهي أحدث النظريات في النصف الثاني من القرن العشرين ، بل ظنوا أن كتاب (دلائل الاعجاز) هو كتاب

---

1 ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 324 .

2 ـ نظرية اعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني عن كتابيه : أسرار البلاغة و دلائل الاعجاز ، ص: 340 ، 341 .

3 ـ المرجع السابق ، ص: 351 ، 352 . نقلا عن مذكرة لأحمد المراغي تحت عنوان (بحوث وآراء في علوم البلاغة)

في البلاغة وهو لذلك يجب أن يدرس ضمن الدراسات الأدبية لا اللغوية وفهم بعض الباحثين العرب المعاصرين ، كالاستاذ أمين الخولي - (نظم الكلم) الذي ذكره الجرجاني على أنه قضية كلامية ، في حين فهم آخرون كالاستاذ أحمد الشايب - (نظم الكلم) على أنه يقابل تعبير (الاسلوب)(1).

وفي معرض رده على الاستاذ أمين الخولي الذي اعتبر نظرية الامام الجرجاني قضية كلامية أكد على أن مسألة النظم لدى الامام الجرجاني مسألة لغوية في جوهرها وترتبط - علاوة على ذلك - ارتباطا وثيقا بالوظيفة الأساسية للغة وسيلة اتصال بين الناس ، وهي بالاضافة الى ذلك من صلب النظرية البنوية الوظيفية الحديثة في علم اللغة العام الحديث. (2)

ثانيا - الفصاحة والبلاغة عند السكاكي

1 - البلاغة

مفهومها

عرف السكاكي البلاغة بقوله" هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ..." (3) ويبدو من هذا النص أن السكاكي قد جعل البلاغة صفة خاصة بالمتكلم الذي على دراية تامة بعلمي المعاني والبيان ممارسة ، فهما الكفيلان - اذا ما روعيا - بنقل وايصال المعنى بكل خصائصه . ولكي يكون المتكلم بليغا يستلزم وجود ملكة لديه يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ. (4)

---

1 - الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 142.

2 - الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 143.

3 - السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص: 220.

4 - القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة ، ص: 32.

طرفا البلاغة

وبعد أن عرف السكاكي البلاغة جعل لها طرفين (1) متباينين على النحو التالي :

أ - الطرف الأعلى : وهو حد الاعجاز حيث يرتقي الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن قدرة البشر ، وهو كلام الله تعالى المعجز ، وقد عطف السكاكي على هذا أى الطرف الأعلى - قوله " وما يقرب منه ..." (2) وهو محل خلاف بين العلماء ، هل يقتضي العطف أن يكون كل منهما معجز ؟ أم يقتصر الاعجاز على الطرف الأعلى ؟ وبهذا يكون الأول حقيقي في الاعجاز والثاني نسبي يندرج ضمن مقدور البشر .

جل العلماء يفسرون ذلك بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب ولأنه كما يقول عليه السلام (أوتيت جوامع الكلم) (3) .

ب - الطرف الأسفل : ومنه تبتدئ البلاغة وهو الحد الذى اذا نقص منه شيء التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات ، وان كان صحيحا لاعراب (4) . وبين الطرفين مراتب متفاوتة لا تكاد تحصر (5) .

مرجع البلاغة

ذكر السكاكي لدى تحليله لقوله تعالى (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين) أن البلاغة ترجع الى علمي المعاني والبيان (6) .

2 - الفصاحة

وهي قسمان عنده (7) على النحو التالي :

---

1 - السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص: 220 ، 221 .
2 - مفتاح العلوم ، ص: 221 .
3 - السيوطي ، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، (ب ت) ، ص: 7 .
4 - المرجع السابق ، ص: 7 .
5 - السكاكي مفتاح العلوم ، ص: 220
6 - مفتاح العلوم ، ص: 221 .
7 - مفتاح العلوم ، ص: 221 .

أقلعي وغيض الماء واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين)" (1)

بل قرر هذا التلازم بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة بقوله" واذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين .." (2) ومن هنا فلا فصل بين الفصاحة والبلاغة عند السكاكي على نحو ما عللنا ، لأن الواقع الوظيفي للبلاغة العربية باعتبارها وسيلة للابلاغ والتواصل بين الناس يحتم الوحدة بين المصطلحين .(3)

ثالثا ـ شرح القزويني لمفهومي الفصاحة والبلاغة

أشار القزويني الى أن هناك أقوالا متباينة في معنى الفصاحة والبلاغة ، ولكنه لم يجد ـ كما ذكر ـ فيما بلغه منها ما يصلح لتعريفهما به ، ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام ، وكون الموصوف بهما المتكلم (4) ولهذا السبب اقتصر على تقديمهما على النحو التالي :

الفصاحة والبلاغة باعتبار الكلام والمتكلم

باعتبار الكلام نقول قصيدة فصيحة أو بليغة ، ورسالة فصيحة أو بليغة :

وباعتبار المتكلم نقول شاعر فصيح أو بليغ ، وكاتب فصيح أو بليغ .(5) ومن هنا نلمح نوعا من الالتقاء بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة عند الخطيب القزويني ولايحمل قوله" الفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد ، فيقال "كلمة فصيحة " ولايقال "كلمة بليغة " (6) الا على التقنين الذي دعت اليه الضرورة تيسيرا على المتعلم (7)

---

1 ـ مفتاح العلوم ، ص: 221 .

2 ـ مفتاح العلوم ، ص: 224 .

3 ـ محمد حمدي أبوعلي ، فصول في البلاغة ، ط1 ، 1983م ، ص: 73 .

4 ـ القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي منشورات دار الكتب اللبناني ، بيروت ـ لبنان ، ط 3 ، 1971م ، ص: 72 .

5 ـ القزويني الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 72 .

6 ـ المرجع السابق ، ص: 72 .

7 ـ محمد بركات حمدي أبوعلي ، فصول في البلاغة ، ط 1 ، 1983م ، ص: 56 .

المسائل الجزئية في معنى الفصاحة والبلاغة

1 ـ فصاحة المفرد

ولكي يستحق اللفظ المفرد صفة الفصاحة يشترط القزويني أن تتوفر فيه المقاييس التالية: خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغوي.(1) ولكنه يتردد في اضافة مقياس الكراهة في السمع (2) وبعد أن انتهى من سرد هذه المقاييس شرع في تعزيزها بأمثلة حيث مثل للمتنافر المتناهي في الثقل على اللسان بكلمة الهعخع ولما هو دون ذلك مثل له بلفظ مستشزرات في قول امرئ القيس

غدا مستشزرات الى العلا (3)

ولكن مقياس التنافر يبقى ناقصا إذا لم نضف إليه مقياسا آخر هو العسر في النطق.(4) فقد اجتمع في القرآن الكريم ـ كما أشرنا سابقا ـ ثمان ميمات متواليات ولم يحصل بذلك ثقل على اللسان اطلاقا كقوله تعالى (أمم ممن معك) وقوله تعالى (في جنات ونهر). فتقارب الحروف في الآيتين لم يحدث بسببه ثقل على اللسان.

أما مقياس الغرابة فقد مثل له بكلمتي: تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي عندما سقط عن حماره. فاجتمع عليه الناس فقال "مالكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة ؟!! افرنقعوا عني أي اجتمعتم تنحوا" (5) وقد عد صاحب (الطراز) كلمة الزرجون بمعنى الخمر من هذا القبيل.(6)

والحقيقة أن مقياس خلوص الغرابة من الكلمة شديد الصلة بعملية التعبير فالكلمة الواضحة تقدر على ايصال المعنى الى السامع، في حين أن الكلمة الغريبة لاتستطيع أن تؤدي هذه

---

1 ـ الايضاح في علوم البلاغة، ج 1، ص: 72.

2 ـ المرجع السابق، ج 1، ص: 74.

3 ـ المرجع السابق، ج 1، ص: 72، 73.

4 ـ محمد بركات حمدي أبو علي، فصول في البلاغة، ط 1، 1983م، ص: 59.

5 ـ الايضاح في علوم البلاغة، ج 1، ص: 73.

6 ـ يحيى بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن للأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ج 3، منشورات مؤسسة النصر، تهران، (ب. ت)، ص: 243، 244.

الوظيفة في الجملة ، ولذا لاتصلح أن تكون لبنة في بناء لغوي وظيفي ، لأن الأجزاء التي تقابل الكلمات الغريبة تحجب عادة ما يقابلها من أجزاء المعنى ، وكلما تكاثرت الكلمات الغريبة تضاعفت الآثار السلبية الموهنة لقوة البنى اللغوية في النص. (1)

ولم تكن الغرابة في الكلمة عيب لذاتها ، وإنما لذهاب التفكير في تخريجها الى أكثر من معنى ، ولهذا لم يعرف ما أراد العجاج بكلمة (مسرجا) في قوله:

// وفاحما ومرسنا مسرجا //

وهو ما يذهب بالقارئ في تفسيرها وشرحها الى معان شتى لها "فقيل : وهو من قولهم للسيوف (سريجية) منسوبة الى قين يقال له سريج ، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي ، وقيل من السراج ، يريد أنه في البريق كالسراج ، ولهذا يقرب من قولهم (سرج وجهه) بكسر الراء ، أي حسن ، و (سرج الله) وجهه أي بهجه وحسنه." (2)

والقياس المخالفة للقياس اللغوي مثل بقول الشاعر:

// الحمد لله العلي الأجلل //

فإن القياس الصرفي يوجب في كلمة (الأجلل) أن تجيء مدغمة (الأجلّ) (3) الا أن بعض الباحثين كالاستاذ ابراهيم عبد المجيد اللبان مثلا أنكر أن يكون لمبدأ المخالفة للقياس اللغوي بنوعية الصرفي والنحوي أثر في وضوح المعنى ، فتقديم الضمير في كلمة (بنوه) في قول الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر // وحسن فعل كما يجزى سنمار

وفك الادغام في كلمة (الأجلل) ليس لهما أثر - في نظره - في خفاء المعنى ، بل يذهب الى أبعد من هذا ، فيرى أن الرجوع بكلمة (الأجلل) الى (الأجل) بالادغام فيه بعض الأثر في الافصاح عن معنى التفضيل مدعما هذا الزعم بأن اللغة العامية محشوة بمخالفة

---

1 - ابراهيم عبد المجيد اللبان ، نظرة نقدية في مبادئ البلاغة ، ضمن البحوث والمحاضرات ، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين 1962 - 1963 ، العدد 5 ، ص: 166.

2 - القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 73.

3 - المرجع السابق ، ج 1 ، ص: 74.

القياس اللغوي بنوعيه ، ومع ذلك في غاية الوضوح ، وأن المرء يستعين بهما على توضيح ما غمض في الفصحى ، ثم يخلص من هذا كله الى اقتراح يقضي باخراج مبدأ القياس اللغوي من دائرة البلاغة (1)

ويمكن أن نرد على هذا من ثلاثة وجوه .

الوجه الأول: أن علماء البلاغة عندما جعلوا من مقاييس الفصاحة في الكلمة عدم مخالفتها للقياس اللغوي كانوا يستهدفون من ذلك " توحيد الثقافة بين الاقوام والاجناس الذين يدرسون النص الواحد في غير اختلاف مع تنوع الزمان والمكان .(2)

الوجه الثاني : أن مقياس عدم مخالفة القياس اللغوي لايعني الوقوف به عند هذه الحدود الضيقة كما فهم الاستاذ ابراهيم عبد الحميد اللبان ، بل يراعى الى جانب ذلك أمور أخرى تندرج ضمن هذا المبدأ تسهم في دقة التعبير لدى الاستعمال . من ذلك أن هناك من الالفاظ ما يقبح استعمالها فعلا ، ولايقبح استعمالها اسما كلفظة (خود) وهي المرأة الناعمة ، فانها اذا استعملت اسما كان استعمالها فصيحا في الاسمية واذا استعملت فعلا لم يحسن ذلك ، ولذلك أخذ على أبي تمام استعمال هذه اللفظة بصيغة الفعل في قوله:

والى بني عبد الكريم تواهقت // رتك النعام رأى الطريق فخودا (3)

وكذلك الفعلان (وذر ، ودع) لايستعملان في الازمنة الماضية استغناء عنهما بالفعل ترك قال تعالى (وتركهم في ظلمات لايبصرون) فان استعمل كان فيهما ركة وهو ما يتنافى والفصاحة ، ويحسن استعمالهما في المضارع كقوله تعالى (ونذرهم في طغيانهم يعمهون) وقوله (ويذرك وآلهتك) كما يستعملان في الامر كقوله تعالى (ذرهم يأكلون ويتمتعون) ويدع كقوله عليه الصلاة والسلام (لو مد لنا الشهر لواصلنا وصالا يدع المتعمقون له تعمقهم) . والامر كقول أمير المؤمنين علي (دع عنك نهبا صيح في حجراته) ، واستعمال

---

1 ــ نظرة نقدية في مبادئ البلاغة ، ضمن البحوث والمحاضرات ، العدد 5 ، ص: 169 ، 170 .

2 ــ محمد بركات حمدي أبو علي ، فصول في البلاغة ، ط 1 ، 1983 ، ص: 61 .

3 ــ يحيي بن حمزة العلوي ، الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، ج 3 ، ص: 42 ، 43 .

وذرف الماضي أقبح من استعمال (ودع) (1) .
ومما يحسن استعماله مفردا ويقبح جمعا كلمة (الأرض) .فانها لم ترد في القرآن الا مفردة كقوله تعالى (الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن) .
ومما يحسن استعماله جمعا ويقبح مفردا كلمتا (الأكواب ، والأباريق) كقوله تعالى (بأكواب وأباريق) . بخلاف الكأس فالفصيح في استعمالها على جهة الافراد لقوله تعالى (وكأس من معين) (2) .
وقد تناول الأستاذ عبد الفتاح لاشين في كتابه (من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة) هذه المسائل بالتفصيل مبينا انعكاسها على دقة التعبير بناءا على مراعاة هذه المسائل (3)

الوجه الثالث

ثم أية لغة عامية هذه التي يستعان بها على توضيح ما غمض في الفصحى ؟ هل هي اللغة العامية اللبنانية ، أم السودانية ، أم العراقية أم المغربية أم ... الخ ؟ وهل توجد لهجة عامية مشتركة غير اللغة العربية الفصحى بين أبناء الأمة العربية الاسلامية ؟
إن لكل قطر من أقطار هذه الأمة لهجة خاصة به قد يعسر فهمها على أبناء القطر المجاور له ، الا بعد المعايشة والاحتكاك ، واذا كان ذلك كذلك فكيف يستعان بها على توضيح ما غمض في الفصحى ؟! ومن هنا لا معنى لاعتراض الأستاذ ابراهيم عبد المجيد اللباني ، لأن مراعاة القياس اللغوي بنوعيه ، والتفطن الى أحوال الألفاظ يزيد من أداء وظيفة الكلمة في البنى اللغوية ، ويسهم في دقة التعبير عن قصد المتكلم .
أما مقياس الكراهة في السمع فقد مثل له الخطيب القزويني بلفظ (الجرشي) بمعنى النفس في قول أبي الطيب المتنبي :_

// كريم الجرشي ، شريف النسب //

ولكن هذا المقياس لا علاقة له بوضوح الدلالة التي هي جوهر الفصاحة ومعناها الأساسي . وانما يمس الكلمة من حيث جرسها ورنين أصواتها (4) .

1_ يحيي بن حمزة العلوي ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، ج3 ، ص: 44
2_ المرجع السابق ، ج 3 ، ص 45 ، 46 .
3_ عبد الفتاح لاشين ، من أسرار التعبير في القرآن ، دار المريخ للنشر ، 1983م ، ص 1_ 240 .
4_ ابراهيم عبد المجيد اللباني ، نظرة نقدية في مبادئ البلاغة ، ضمن البحوث والمحاضرات ع : 5 ، ص: 170 ، 171

علاوة على ذلك أن كراهيتنا أو حبنا لبعض الكلمات كما سبق أن أشرنا الى هذا - له ارتباط وثيق بتجاربنا الشخصية في الحياة ، فما نحبه ونستعذب به من ألفاظ ، قد يكرهه غيرنا -. ولهذا السبب أو شك القزويني أو تردد في ادخال مقياس الكراهة في السمع ضمن مقاييس فصاحة الفرد " وقيل خلوصه مما ذكر ، ومن الكراهة في السمع (1) .

ثم يذيل الخطيب القزويني حديثه عن شروط فصاحة المفرد بقوله " ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا ، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها " (2) .

وكان الأحرى بالقزويني - على ما يبدو لي - أن يجعل كثرة استعمال العرب الموثوق بعربيتهم للكلمة شرطا أساسيا لفصاحة الكلمة ، لأنه أدخل فيها .

2- فصاحة الكلام

أما فصاحة الكلام فقد اشترط فيها :

خلوصه من :

أ - ضعف التأليف

ب- تنافر الكلمات

جـ- التعقيد بنوعيه : اللفظي والمعنوي . (3)

ثم مثل الخطيب القزويني للمقياس الأول بجملة " ضرب غلامه زيدا " والسبب في هذا الضعف عنده هو عود الضمير في (غلامه) على متأخر لفظا ورتبة وهو (زيدا) وهو ممتنع في اللغة العربية ، ثم تردد لوجود شاهد من كلام العرب يقوي بنية الجملة على النحو السابق هو بيت النابغة الذبياني :

جزى ربه عني عدي بن حاتم // جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ولكن سرعان ما عاد الى تخريج البيت بما يتناسب والمقياس الذي وضعه كشرط في فصاحة الكلام ، وذلك باعتبار الضمير في (ربه) لمصدر (جزى) أي رب الجزاء ، كما في قوله تعالى (أعدلوا هو أقرب للتقوى) أي العدل (4)

1- القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص: 74 .

2 - القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص: 74 - 76 .

3- القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص: 74 ، 77 .

4 - القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص: 74 ، 75 .

واعتقد أن هذا المقياس أساسي في فصاحة الكلام، واسقاطه يؤدي الى ضعف البنى اللغوية في السياق، وبالتالي الى غموض المعنى الذي يرتبط ببنيته ارتباطا وثيقا أما مقياس تنافر الكلمات فقد مثل له بعد أن قسمه الى قسمين هما:

1 ـ تكون تنافر الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان، وعسر النطق بها متتابعة كما في البيت التالي:

وقبر حرب بمكان قفر // وليس قرب قبر حرب قبر

2 ـ تنافر دون ذلك كبيت أبي تمام:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى // معي، واذا ما لمته لمته وحدي (1)

ثم عقب على كلمة (أمدحه) بأن لها ثقلا ما، سببه ما بين الحاء والهاء من تنافر (2) وقد اعترض على هذا التعقيب الشارح محمد عبد المنعم خفاجي بقوله: "مثل هذا التعليل يقبل لو كان يتحدث عن تنافر الحروف. ولكنه بصدد الحديث عن تنافر الكلمات." (3)

وهو اعتراض مقبول ومردود في آن واحد. مقبول من حيث خروج الخطيب القزويني عما هو بصدد الحديث عنه وهو فصاحة الكلام. ومردود عليه وعلى الخطيب القزويني لورود مثل هذا في القرآن، ولم يحدث بسببه ثقل لقوله تعالى (واذ نتقنا ..) وقوله (واذ استسقى) وقوله عز وجل (فسبح ..)، ثم لاعلاقة لمبدأ تنافر الكلمات "بحسن الأداء أو وضوح التعبير فالتنافر لا ينقص من وضوح الكلام ولا يورثه شيئا من الغموض أو خفاء المعنى فقول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر // وليس قرب قبر حرب قبر

واضح كل الوضوح على الرغم من تنافر الكلمات... واذا فليس من الغلو في شيء أن نقرر أن ظاهرة التنافر بين الحروف أو الكلمات لا تحد من قدرة الكلام على التعبير أو تنقص من قيمته البيانية." (4)

---

1 ـ القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ج 1، ص: 75.

2 ـ الايضاح في علوم البلاغة، ج 1، ص: 75.

3 ـ هامش رقم: 4، من الايضاح، ج 1، ص: 75.

4 ـ ابراهيم عبد المجيد اللبان، نظرة نقدية في مبادئ البلاغة، ع: 5، ص: 170.

أما مقياس التعقيد فقد مثل له بعد أن قسمه الى قسمين: لفظي و معنوي على النحو التالي :

1 ـ التعقيد اللفظي : وهو ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة ، إما لخلل في النظم فلا يدري السامع كيف يصل الى معناه لما فيه من التقديم والتأخير كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس الا مملكا // أبو أمه حي أبوه يقاربه

وكان الأصل أن يقول فيه : وما مثله في الناس حي يقاربه الا مملكا أبو أمه أبوه (1) فالضمير في (أمه) للملك أي الملك يقصد هشام بن عبد الملك بن مروان وفي (أبوه) للمدوح وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي . ففصل بين (أبو أمه) وهو مبتدأ و (أبوه) وهو خبره بـ (حي) وهو أجنبي ، وكذا فصل بين (حي) و (يقاربه) وهو نعت حي لـ (أبوه) وهو أجنبي ، وقدم المستثنى (مملكا) على المستثنى منه وهو (حي) (2) .

وبسبب هذا التقديم والتأخير والاضمار ، وتقديم المستثنى منه استحال البيت الى لغز يصعب حله ، الا برد الألفاظ الى مواضعها كما رأينا .

2ـ التعقيد المعنوي : بأن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذي هو ظاهر اللفظ الى المقصود كقول العباس بن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا // وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

فقد كنى الشاعر بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب لأن البكاء من شأنه أن يكنى به عن الحزن كقول الحماسي :

أبكاني الدهر ويا ربما // أضحكني الدهر بما يرضي

ثم أراد أن يكني عما يوجبه التلاقي من السرور بجمود العين لزعمه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا ، وقد جانبه الصواب ، اذ الجمود خلوها منه حال ارادته ، ومن هنا لايكون كناية عن المسرة ، بل عن البخل كقول الشاعر :

ألا ان عينا لم تجد يوم واسط // عليك بجاري دمعها بجمود

ولذلك يقال (سنة جماد) أي لا مطر فيها ، و (ناقة جماد) أي لا لبن لها

1ـ الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 75 ، 76 .

2ـ المرجع السابق ، ج 1 ، ص: 76 .

وكلا هما كناية عن البخل (1) .

إن العلاقة واضحة بين مقياس التعقيد بنوعيه وعملية التعبير ، فالتعقيد يحجب عن القارئ ما ينطوي عليه النص من لطائف ومعان ، ومن ثم لا يتوصل الى الغرض الذي يهدف اليه الكاتب ، وان كانت ألفاظ النص سهلة لا غرابة فيها (2) .

ثم نجد الخطيب القزويني يتردد في اضافة شرط آخر الى المقاييس السابقة هو خلو الكلام الفصيح من كثرة التكرار ، وتتابع الاضافات وقد مثل لهذا بقول الشاعر المتنبي :

// سبوح لها منها عليها شواهد //

وبقول الشاعر ابن بابك :

// حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي // (3)

ثم يواصل القزويني دعمه لهذا الشك بقوله "لأن ذلك أن أفضى باللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم" (4) يريد أن يقول أن مقياس التنافر السابق الذكر يغنينا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ، لأن النتيجة الحاصلة منهما واحدة هي الثقل على اللسان .

ولكننا لو أمعنا النظر في قول أبي الطيب المتنبي :

// سبوح لها منها عليها شواهد //

لوجدنا أن (اللام) مع الضمير (ها) تفيد الملكية للسبوح ، و (من) مع الضمير (.. ها) تفيد خصيصة من كيان السبوح ، و (على) مع الضمير (.. ها) تفيد سمة ظاهرة للسبوح (5) .

وبهذا يكون الشاعر قد استخدم حروف الجر (ل .... من ، على) مع الضمير (... ها) استخداما وظيفيا موفقا من غير تكرار . فالمسألة اذا ليست في تكرار الادوات وانما هل تحمل هذه الأدوات ، أو تضيف فائدة جديدة أم لا ؟ .

1ـ الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص : 76 ، 77 .
2ـ ابراهيم عبد المجيد البان ، نظرة نقدية في مبادئ البلاغة ، ع : 5 ، ص : 167 .
3ـ الايضاح في علوم البلاغة ، جـ 1 ، ص : 7? .
4ـ الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص : 73 .
5ـ محمد بركات حمدي أبو علي ، فصول في البلاغة ، ط 1 ، 1983 ص : 66 .

ولعل ما يؤكد هذا ورود مثله في القرآن الكريم نحو قوله تعالى (لتركبوا منها ومنها تأكلون) ، وقوله (ولا أشرك به اليه أدعو واليه مآب) .

أما قول ابن بابك :

// حمامة جرعا حومة الجندل أسجعي //

فقد مثل به الخطيب القزويني لكثرة الا ضافات . وما قيل عن تكرار الأدوات يقال أيضا عن وحدات الكلام المؤلفة له أي هل وظفت هذه الوحدات توظيفا جديدا بحيث تحمل كل وحدة في الكلام فائدة جديدة لا يعلمها السامع أم لا ؟ فان كان الجواب بالإثبات كان الكلام فصيحا لا غبار عليه ، وان كان بالنفي كان الكلام غير فصيح ، وبالتالي غير مفيد . ولعل هذا هو ماقصده القزويني بقوله " فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى عند التركيب . وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا ." (1)

وقد وردت هذه الاضافات المتتابعة في القرآن ، ولم يحصل بها ثقل على اللسان ، لأنها مفيدة نحو قوله تعالى (بين يدى نجواكم صدقة) وقوله (كدأب آل فرعون) وقوله (ذكر رحمت ربك عبده زكريا) .

3 ـ فصاحة المتكلم أو بلاغته

يقول الخطيب القزويني " وأما فصاحة المتكلم فهي : ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ." (2) فالمتكلم الفصيح أو البليغ هو ذلك الشخص الذى يتمثل الأصول البلاغية في الكلام العربي تمثلا جيدا ، ثم يوظفها في نطقه أو كتابته دون تكلف ، ولذلك اشترط البلاغيون في المتكلم ليحوز صفة الفصاحة أو البلاغة عنصر الملكة التي يقتدر بها على التعبير ، وهي هيئة من الهيئات الراسخة نتيجة لحفظ الكلام الجيد وتمثله ، والعمل بخصائصه . وبهذا الصدد يقول ابن خلدون (ت 808 هـ) " فاذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن

---

1 ـ الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ص: 81 .

2 ـ الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ص 79 .

المعاني المقصودة ومراعات التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من افادة مقصوده للسامع وهذا هو معنى البلاغة (1). والخطيب القزويني بتعريفه لفصاحة المتكلم أو بلاغته في موضع آخر من كتابه (الايضاح في علوم البلاغة) (2) يشيرون لم يصرح الى ارتباط مفهومي الفصاحة والبلاغة عند التطبيق .

4- بلاغة الكلام

يقول القزويني " وأما بلاغة الكلام فهي : مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ." (3) .

يقصد بالحال الامر الداعي الى المتكلم على وجه مخصوص ، أما المقتضى فيختلف تبعا لاختلاف مقامات الكلام (4) فمقام التنكير يخالف مقام التعريف ، ومقام التقديم يخالف مقام التأخير ، ومقام الفصل غير مقام الوصل والكلام يكون بليغا أو غير بليغ بمطابقته لمقتضى الحال . (5) ولذلك اعتبره ابن خلدون أصل البلاغة وجوهرها حيث يقول " فما من هذه التراكيب عن المطابقة وكمال الافادة فهو مقصر عن البلاغة . . . فالبلاغة على هذا هي أصل الكلام العربي ...." (6)

إن المعاني التي تعرض لنا في حياتنا اليومية — ونحتاج الى التعبير عنها — يتم التعبير عنها بواسطة بنى لغوية كل واحدة منها ذات مستويين متلاحمين هما :
1— مستوى البنية النحوية للجملة (المستوى الساكن لها) أي الارتباطات النحوية بين الكلمات كاسناد فعل الى فاعل ، أو اسناد معنى ما الى شيء من الأشياء

1— مقدمة ابن خلدون ، جـ4 ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، مطبعة الرسالة ، ط2 1968 ، ص 1388 ، 1389 .

2— الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص: 83 .

3 — الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 80 .

4— السيوطي ، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، ص: 6 .

5— الايضاح في علوم البلاغة ، جـ1 ، ص: 80 .

6— مقدمة ابن خلدون ، جـ4 ، ط2 ، 1968م ، ص: 1428 .

2- مستوى البنية الا بلاغية (المستوى المتغير للجملة) أى ارتباط معنى الكلام بالموقف أو الحمل الذى يقال فيه وبالسياق الكلامي الفعلي الذى يدخل فيه (1) .

ومعنى هذا أن المستويين معا لبنية الجملة يؤديان وظيفة ابلاغية واحدة ومن هنا لا يمكن القول - اطلاقا - بأن المستوى الأول يختص بصحة العبارة في ذاتها (وهو ما يعبرون عنه بالمعنى الأصلي) ، وأن المستوى الثاني يختص بعرض المعاني حسب أحوال المخاطبين (وهو ما يعبرون عنه بالمعنى الثانوي)(2).

لأن القول بهذا ينطلق من مقولة الفصل بين البلاغة والنحو ، وهي مقولة خطيرة تنعكس آثارها سلبا على فهم خصائص بنية العربية وينجر عنها القول - لا سمح الله - بأن القرآن الكريم معجز في بعض آيه وسوره فقط (3) .

وبمراعاة المستويين معا كتابة أو نطقا في بنية الجملة تقوم البلاغة بوظيفتها الفعلية في حياتنا اليومية ، وتعيش بيننا . والقزويني يشير الى هذا - وان لم يصرح به - لدى تعريفه لبلاغة الكلام حيث يقول "وأما بلاغة الكلام فهي : مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ." (4) . ويشير بقوله هذا الى التقاء مصطلحي الفصاحة والبلاغة في الكلام الفعلي . ولا ينسى الخطيب القزويني أن يعقد مقارنة بين بلاغة الكلام ومفهوم النظم عند الامام عبد القاهر الجرجاني ثم يخرج من تلك المقارنة بنتيجة مفادها أن المفهومين متطابقان ،

لأن بلاغة الكلام تعني مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته (5) وقد أشرنا فيما سبق الى أن الحال يقصد به الأمر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص أما المقتضى فيختلف تبعا لاختلاف مقامات الكلام (6) . وهي متفاوتة لأن مقام التقديم يخالف مقام

1- الدكتور جعفر دك الباب ، اعجاز القرآن وترجمته ، مجلة التراث العربي ، العدد 7 1982م ، ص: 26 .

2- الدكتور جعفر دك الباب ، اعجاز القرآن وترجمته ، مجلة التراث العربي العدد 7 1982م ، ص: 26 .

3- الدكتور جعفر دك الباب ، اعجاز القرآن وترجمته ، مجلة التراث ع : 7 ، ص: 26 .

4- الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 80 .

5- الايضاح ، ج 1 ، ص : 80 .

6- السيوطي ، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، ص : 6 .

التأخير ومقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الايجاز غير مقام الاطناب والمساواة ومقام خطاب الذكي يخالف مقام خطاب الغبي (1) . . . الخ .

وانطلاقا من هذا الأساس يعلوا شأن الكلام ، ويلقى القبول بمطابقته للمقام المناسب له ، وينحط شأن الكلام بعدم مطابقته المقام المناسب له (2)

ثم ينتقل الخطيب القزويني واضعا يده على الجوهر الذي تلتقي فيه بلاغة الكلام مع مفهوم النظم عند الامام الجرجاني حيث يقول " فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب . وهناك أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ـ هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم (3)

فما هو اذا هذا المفهوم الذي يسميه الامام الجرجاني بالنظم ؟ وهل تلتقي معه حقا بلاغة الكلام في الاعتبار السابق الذي ذكره الخطيب القزويني ؟ .

يقول الامام الجرجاني " واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها . . . (4) والجرجاني حين يقرن النظم بعلم النحو فانه لا يعني بذلك القوانين التي تحدد الخطأ والصواب ، والتي يتحتم أن توجد في أي كلام ، بل يقصد بها المعاني النحوية التي تحدث الفروق بين نظم ونظم بحيث ينظر في الفروق بين التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، وبين الاضمار والاظهار الى جانب هذا ينظر في الفروق بين الاخبار بالوصف والاخبار بالفعل ، وبين الخبر الحال بالفعل والخبر الحال بالوصف ، وبين موضع الفصل من موضع الوصل وغيرهما (5) .

وبمراعاة هذه الفروق أو المعاني النحوية كما يسميها الامام الجرجاني يتحول الكلام من مستوى الى آخر ، وبهذا كذلك نحكم بالبلاغة لهذا الكلام أو ذاك .

وانطلاقا من هذا الاعتبار وحد الخطيب القزويني بين بلاغة الكلام ومفهوم النظم

---

1 ـ الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 80 .

2 ـ الايضاح ، ج 1 ، ص: 80 .

3 ـ الايضاح ، ج 1 ، ص: 80 ، 81 .

4 ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 64 .

5 ـ أنظر : دلائل الاعجاز ، ص : 64ـ73 ، 83ـ191 ، 242ـ274 ، 403ـ415

عند الامام الجرجاني ، لأن كل منهما يأخذ في الاعتبار الموقف أو الحال الذي يقال الكلام فيه .

ثم ينتقل الخطيب القزويني مناقشا مفهوم البلاغة عند الامام الجرجاني وهل هي عنده صفة راجعة الى اللفظ أم الى المعنى ؟ حيث يقول " فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى عند التركيب . وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا ، وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في (دلائل الاعجاز) من أن الفصاحة صفة راجعة الى المعنى دون اللفظ ." (1)

ثم يلخص الخطيب القزويني ما قاله الامام الجرجاني بهذا الصدد ، فيقول "كقوله في أثناء فصل منه :علمت أن الفصاحة و البلاغة و سائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة الى المعاني ، و الى ما يدل عليه بالألفاظ ، دون الالفاظ أنفسها ." (2)

اضافة الى ذلك فقد اقتبس القزويني عن الامام الجرجاني نصوصا أخرى أوضح من خلالها أن الامام الجرجاني لا يرى الفضيلة في جانب الشكل دون المعنى و لا العكس ، و انما البلاغة عنده تكمن في تلازم الاثنين معا (3) لأن العلاقة بينهما علاقة جدلية لا انفصام لها ، و من هنا لا يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار جانبا منهما دون الجانب الآخر . (4)

5 ـ طرفا البلاغة

وكلام القزويني عن طرفي البلاغة ليس فيه جديد أو اضافة عما وجدناه عند السكاكي . فقد ذكر أيضا أن للبلاغة طرفين : أعلى و هو حد الاعجاز وما يقرب منه ، و اسفل تبتدئ منه ، و بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة (5)

ثم يتطرق الخطيب القزويني الى ما بين المصطلحات السابقة من عموم وخصوص حيث يقول " أن كل بليغ ـ كلاما كان أو متكلما ـ فصيح وليس كل فصيح بليغا ." (6)

والواقع أنه ليس هناك خصوص وعموم بين الفصاحة والبلاغة فليست الفصاحة أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء من البلاغة (7)

---

1 ـ الايضاح في علوم البلاغة ، ج1 ، ص : 81 .
2 ـ الايضاح في علوم البلاغة ج1 ، ص : 81 . أنظر : دلائل الاعجاز في علم المعاني ص : 35 .
3 ـ أنظر الايضاح ، ج1 ، ص : 81 ، 82 .
4 ـ د . جعفر دك الباب ، اعجاز القرآن وترجمته مجلة التراث العربي ع : 7 ، 1932 ، ص 20 ،
5 ـ الايضاح ، ج1 ، ص : 82 :
6 ـ الايضاح ج1 ، ص : 83 .
7 ـ محمد بركات حمدي أبو علي فصول في البلاغة ط1 ، 1983 ، ص : 75 .

و يواصل الخطيب القزويني كلامه مبينا مرجع البلاغة في الكلام قائلا" أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، والى تمييز الكلام الفصيح من غيره ، و الثاني — أعني التمييز — منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف ، أو النحو أو يدرك بالحس هو ماعدا التعقيد المعنوي ." (1)

و يظهر من هذا أن علوم اللغة العربية تعتبر كلها مرجعا لبلاغة الكلام . لأن الواقع الوظيفي للبلاغة العربية يفرض الوحدة بينها في المصطلح و التطبيق .(2)

كما يورد الخطيب القزويني آراء العلماء في علوم البلاغة الثلاثة (علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع) مبينا أن كثيرا من العلماء من يسمى الجميع علم البيان . وأن بعضهم يسمى الأول (علم المعاني) و يطلق على علمي البيان و البديع مصطلحا واحدا هو علم البيان ، و الثالثة (علم البديع) (3)

و لافائدة — على ما يبدو — من هذه الآراء حول تسمية العلوم الثلاثة اللهم الا من باب تيسيرها على الدارس، لأنها في التطبيق تتفق كلها لأداء وظيفة واحدة في الابلاغ .

و لاينسى القزويني أخيرا أن ينقل لنا رأي السكاكي في تقسيم الفصاحة الى معنوية و لفظية دون أن يضيف جديدا اليهما (4) — وقد سبق أن ذكرنا ذلك — لدى الكلام على مفهومي الفصاحة و البلاغة عند السكاكي .

و ما يمكن أن يقال بعد هذا كله هو أن المسائل الجزئية في معنى الفصاحة و البلاغة كالفصاحة في المفرد و الكلام و المتكلم ، وكذا البلاغة في الكلام و المتكلم و الكلمة التي يتألف منها الكلام كلها كتلة واحدة لافصل بين أجزائها أثناء التطبيق البلاغي ، و الاستخدام الوظيفي ، لأن هذه التقسيمات لمصطلحات البلاغة العربية ليست غاية في ذاتها ، بل

---

1 — الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 83 .
2 — محمد بركات حمدي أبو علي ، فصول في البلاغة ، ط 1 ، 1983 م ، ص: 73 .
3 — الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 83 .
4 — ينظر: الايضاح في علوم البلاغة ، ج 1 ، ص: 470 .

وسيلة - تيسيرا على المتعلم - لغاية هي الابلاغ . (1)

و يحسن بنا بعد هذا العرض لمفهومي الفصاحة و البلاغة عند الجرجاني و السكاكي أن نختم هذا الفصل ببعض الملاحظات على ضوء ما تقدم ذكره .

و لعل أول ما استرعى انتباهنا و نحن نعيش أجواء الفكر اللغوى الجرجاني هو هذا المنهج الفذ الذى اعتمده الامام الجرجاني في تصوره للغة ، والذى يمكن وصفه بالتعبير الحديث بشبه المنهج البنوى الوظيفي ، هذا المنهج الذى مكنه من تجاوز البحث في نطاق الكلمة المفردة الى البحث في جملة الألفاظ المؤتلفة في البنية ، و ما ينتج عن ذلك الائتلاف من علائق فيما بينها لتؤدى غرضا ما من الأغراض ، لا يمكن أن تؤديه إلا إذا كانت على كيفية مخصوصة .

و هو تصور - لعمرى - يعد اليوم من أحدث ما وصل إليه البحث اللغوى في أوروبا ، (2) لأن وظيفة اللغة هي وظيفة الاتصال بين الناس - التى كانت من أجلها - منذ أن يبزغ فجر الانسانية على وجه هذه البسيطة حتى الآن و إلى أن ينتهي من على هذه البسيطة (3)

و قد أكد الامام الجرجاني ذلك في الفصل الذى عقده تحت عنوان (سبب وضع مفردات اللغة و حكمته) حيث يقول " أن الألفاظ المفردة التى هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها و لكن لأن يضم بعضها الى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ، و هذا علم شريف ، و أصل عظيم " (4)

و مما يجدر تسجيله و ملاحظاته بهذا الصدد هو عملية الهدم و البناء ، أو النفي و الاثبات لدى الامام الجرجاني و هو يتصدى لمناقشة كبريات القضايا البلاغية ثم يعقبها معطيا البديل لها من ذلك مشكلة المضمون و الشكل ، أو اللفظ و المعنى تلك المشكلة التى تباينت حولها وجهات نظر الباحثين إلى مذهبين :

---

1 - محمد بركات حمدى أبو علي ، فصول في البلاغة ، ط 1 ، 1983 م ، ص: 40 ، 44 ، 56 ، 57 ، 73 .

2 - محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ، ص: 327 .

3 - أمالي و محاضرات أستاذنا المشرف جعفر دك الباب بمعهد اللغة و الأدب العربي ، جامعة الجزائر ، السداسي الثاني من السنة التحضيرية 1983 / 1984 م

4 - دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 415 .

مذهب اللفظ ، ومذهب المعنى . الا أن الامام الجرجاني استطاع - بعد تفنيد حجج المذهبين بالدليل العلمي الدامغ - أن يبت في القضية بشكل نهائي ، بالتوازن الذي اكتشفه بين المبنى والمعنى باعتبارهما وجهان لعملة واحدة تؤدى وظيفة ابلاغية واحدة .

ومن منطلق هذا التوازن المكتشف بين اللفظ والمعنى نلاحظ الامام الجرجاني يرفض بشدة القول بفصاحة اللفظة المفردة - قبل دخولها في التأليف - لشروط تتوافر فيها مؤكدا في الوقت نفسه القول بامكانية الحكم بفصاحة اللفظ أو عدم فصاحتها بعد دخولها في التأليف مكونة مع غيرها جملة أو جملا في سياق معين وهي الملاحظة التي تقودنا - بالضرورة - الى شئ أهم من ذلك ألا وهو خضوع البنية اللغوية لمقتضيات الموقف أو السياق الذي يقال الكلام فيه ، لأن تغيير السياق يؤدى حتما الى تغيير شكل البنية ، وتغيير شكل البنية يؤدى بالتالي الى تغيير الوظيفة البلاغية التى تؤديها هذه البنية .

وفكرة الموقف أو المقام التى جاء بها علماء البلاغة العربية ، وألح عليها بشكل خاص الامام الجرجاني تعد اليوم - على ما أزعم - المحور الذى يدور حوله علم الدلالة العربي (1) .

أما ما نلاحظه على السكاكي بهذا الصدد فاننا لم نعثر له على مفهوم للفصاحة بل اكتفى بتقسيمها الى فصاحة لفظية ، وأخرى معنوية اعقبها بمقاييس وشروط غير معززة بشواهد تعزز هذه الشروط وتدعمها ، وهو الأمر الذى استدركه الخطيب القزويني من بعده ، مضيفا الى ذلك مسائل وفروعا بلاغية .

ولعل الغاية التي دعت السكاكي والخطيب القزويني من بعده الى هذا التقسيم والتفريع هي غاية تعليمية في جوهرها دعت اليها الضرورة .(2)

---

1 - أنظر : علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية ، نقدية للدكتور فايز الداية ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق ، ط 1 ، 1985 م ، ص: 5 - 10 ، 31 - 40 .

2 - وقد أشار السكاكي الى الغاية التعليمية في كتابه " المفتاح " في مقدمته بقوله: " . . . ورأيت أذكياء أهل زماني الفاضلين ، المتاملي الفضل ، قد طال الحاحهم على أن أصنف لهم مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه ، وأن يكون أسلوبه اقرب أسلوب من فهم كل ذكي ، صنفت هذا . . ." أنظر: مفتاح العلوم للسكاكي ، ضبط وتعليق نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1983 م ، ص: 7 .

لاسيما بعد أن تلبدت الألسنة وشاع اللحن فاحتاج الناس الى قوانين تساعد العربي وغير العربي على فهم خصائص اللسان العربي .

أما المفهومان في تصورهما فهما وحدة واحدة لا انفصام لها يدل على ذلك الامثلة التي أوردها للتطبيق ، حيث لم نلحظ خلال تلك التطبيقات عملية الفصل بين مفهومي الفصاحة والبلاغة . الى جانب هذا أن الواقع الوظيفي للبلاغة يحتم تلازمهما .

واذا كان لنا أن نلاحظ على الخطيب القزويني هذا الامتداد لمدرسة السكاكي وهذا النقل الأمين عليه في جل ما ذكره في كتابيه (التلخيص في علوم البلاغة) و (الايضاح في علوم البلاغة) فإنَّ الأمانة العلمية تقتضي ألا ننكر فضل الرجل المتمثل في شرح وتبسيط ما قد يكون غامضا عند السكاكي ، إلى جانب الشواهد الشعرية والنثرية التي عزز بهما تلك المصطلحات والمسائل البلاغية لمفهومي الفصاحة والبلاغة .

وقد ناقشنا في هذا الفصل عددا من الاعتراضات التي وجهت الى بعض مبادئ البلاغة والتي استهدفت حسب فهمنا اضعاف الدور الوظيفي للبلاغة العربية .

الفصل الثالث

خصائص بنية النصوص

الفصـــل الثـالــث

خصـائص بنيــة العـربيـة

مفهـوم النحـو وأهميتـه عنـد الجرجـانـي

ذكرنا في الفصل الأول أن الرواد الأوائل في علوم العربيـة أمثـال الخليل وسيبويه وغيرهما لم يكونوا يفصلون البلاغة عن النحو ، فهما وجهان لعملة واحدة عندهم تخدم هدفا واحدا هو الكشف عن خصائص بنية العربية التي يعرف بها سر الاعجاز القرآني ، وتدرك بها الفروق المعنوية بين البنى اللغوية بسبب ما يعتور الكلمة من وجوه الاعـراب .

و لكن شاءت الظروف أن ينفصل النحو عن البلاغة العربية ، و ليته انفصل فحسب ، فبقي خادما — على الأقل — لجانب مما أشرنا اليه أعلاه ، بل انحرف عن النهج الأصيل له ، والهدف الأمثل للأعراب ، و هو بيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها ، أو الجمل حين تنقل الأغراض و المعاني من صدور المتكلمين الى نفوس السامعين .(1)

و لكنه — للأسف الشديد — صار ميدانا للدراسات الشكلية التي لم تعد لها علاقة بالنحو الوظيفي اطلاقـا .(2) حيث امتلأت البحوث بالعلة وعلة العلـة و المعلـول ، و أساليب الجدل بين النحاة الذي لا طائل من ورائـه الا الارهاق الفكري و ضيـاع الوقت . و قد انعكس ذلك المناخ المشحون بالجدل سلبيـا على أذواق الناس فنفرت منه عامتهم و خاصتهم ، و زهدوا فيه ، و رغبوا عن دراستـه ، بل تغير مفهومه الأصيل فـي أذهانهم الى مفهوم آخر مقلوب عن حقيقتـه ، و صار عرضـة للتهم و الأباطيل (3)

---

1 — عبد الفتاح لاشين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، بدون تاريخ ، ص: 38 ، 39 .

2 — محمد المنجي الصيادي ، التعريب و تنسيقه في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت — لبنان ، ط 1 ، 1980م ، ص: 474 .

3 — عبد الفتاح لاشين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، ص : 38 — 46 .

وفي هذا الظرف الزمني جاء الامام الجرجاني ، وحالة النحو على ماهي عليه ، من التذمر والانكار والاتهام فآلمه ذلك ألما كبيرا وعز في نفسه أن تؤول صورته إلى ما آلت اليه ، فبيّت النية أن ينفي عنه بالأدلة العلمية ما علق به من مفاهيم خاطئة ، وما لصق به من تهم مزورة ليعود الى مفهومه الحقيقي الأصيل في أذهان الناس.

ولعله من الخير قبل أن نتعرض لمناقشة الجرجاني لما علق بالنحو من مفاهيم خاطئة عنه ، أن نقدم تلخيصه لهذه التهم حيث يقول " وأما النحو فظننته ضربا من التكلف وبابا من التعسف ، وشيئا لا يستند الى أصل ، ولا يعتمد فيه على عقل ، وأن مازاد منه على معرفة الرفع والنصب ، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ ،فهو فضل لا يجدى نفعا ، ولاتحصل منه على فائدة ، وضربوا له المثل بالملح كما عرفت الى أشباه لهذه الظنون في القبيلين ، وآراء لوعلموا مغبتها وما تقود إليه لتعوذوا بالله منها ، ولأنفوا لأنفسهم من الرضا بها ، ذلك لأنهم بايثارهم الجهل بذلك على العلم : في معنى الصاد عن سبيل الله ، والمبتغي اطفاء نور الله تعالى " (1)

ثم نلحظ الامام الجرجاني يهاجم الزاهدين في النحو حيث يقول " وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له واصغارهم أمره وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم (يعني بهذا الدعوة الى اهمال الشعر) ، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه . . . . وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ماعذر من تهاون به وزهد فيه ولم يرأن يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضي لنفسه بالنقص والكمال لها معرض ، وآثر الغبينة وهو يجد الى الربح سبيلا ؟ " (2)

ولا يفهم من هذا النص أن الامام الجرجاني يريد أن يحمل الناس على التسليم بتلك المسائل الصرفية التي يضعها النحويون للرياضة ، أو لمجرد التلاعب بالألفاظ

---

1 ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 6 ، 7 .

2 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 23 ، 24 .

" كقولهم : كيف تبني من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا ؟ و تتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم : ما وزن عزويت و ما وزن انسان ؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم ؟ واشباه ذلك " (1) بل يلتمس لهم العذر في هذا إن عابوا النحو به حيث يقول " قلنا لهم : أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره، فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم ... " (2)

ثم أن الامام الجرجاني لا ينافح كذلك على النحو اذا كان بمعناه الضيق الذي لا تتجاوز قواعده وأقيسته الصرفية العمل على صحة العبارة . ولا يهدف كذلك من دفاعه هذا الى ما يسمى في فقه اللغة بفلسفة الظواهر اللغوية وتعليلها . كتساؤلنا مثلا عن التثنية وجمع السلامة : لم كان اعرابهما على خلاف اعراب الواحد ؟ ولم تبع النصب فيهما الجر؟ وكتساؤلنا على ما ينصرف وما لا ينصرف ولم كان منع الصرف وغيرها من أبواب النحو والصرف المعروفة (3) ، بل يعني الامام الجرجاني النحو بمعناه الواسع — كما أشرنا سابقا — الذي ينظر في الفروق الدقيقة بين البنى اللغوية الناتجة عن استخدام الخبر مفردا ، وجملة على حسب ما يقتضيه المقام وقد أشار الى هذا بقوله " أن تتجاوزوا ذلك الى أن تنظروا في أقسام خبره ، فتعلموا أنه يكون مفردا وجملة وأن المفرد ينقسم الى ما يحتمل ضميرا له والى ما لا يحتمل الضمير .... وأن ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه ، الى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجليلة التي لا بد منها ......" (4)

وانطلاقا من هذا الفهم للنحو ناقش الامام الجرجاني الاتهامات التي وجهت اليه ، ورد به الدعوة التي تدعو الى اهماله ، والانصراف عنه ، لأن ذلك كما يقول الامام الجرجاني " أشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذلك لانهم لا يجيدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة اليه فيه " . (5)

---

1 — دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 24 .
2 — دلائل الاعجاز ، ص: 24 .
3 — دلائل الاعجاز ، ص: 24 ، 25 .
4 — دلائل الاعجاز ، ص: 25 ، 26 .
5 — دلائل الاعجاز ، ص: 23 .

وفي كتابه (أسرار البلاغة) نجد الامام الجرجاني يذكر تشبيههم النحو بالملح كاشفا الغرض منه حيث يقول " وعلى هذا الطريقة جرى تمثيلهم النحو بالملح في قولهم: " النحو في الكلام كالملح في الطعام " .... ومعنى ذلك أن القليل من النحو يغني وأن الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد الملح الطعام اذا كثر فيه ... " (1) وهو المعنى نفسه الذي نقله الامام الجرجاني عن أبي بكر الخوارزمي (ت 382 هـ أو 393 هـ) في قوله " والبغض عندي كثرة الاعراب " (2) ثم يرد الامام الجرجاني على هذا التوهم فيقول " فأما ما يتخيلونه من أن معنى ذلك أن القليل من النحو يغني وأن الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد الملح الطعام اذا كثر فيه فتخريف وقول بما لا يتحصل على البحث ... " (3) ثم يمضي كاشفا ما تنطوي عليه هذه الشبهة من مفارقات حيث يقول " وذلك أنه لا يتصور الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام ، ألا ترى أنه اذا كان من حكمه في قولنا " كان زيد ذاهبا " أن يرفع الاسم وينصب الخبر لم يخل هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد فان وجد فقد حصل النحو في الكلام وعدل مزاجه به ونفي عنه الفساد وأن يكون كالطعام الذي لا يغذ والبدن ، وأن لم يوجد فيه فهو فاسد كائن بمنزلة طعام لم يصلح بالملح فسامعه لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد العاري من الفائدة وليس بين هاتين المنزلتين واسطة يكون استعمال النحو فيها مذموما ... (4)

يريد الامام الجرجاني أن يقول أن أحكام النحو التي يجري الكلام عليها لا تقاس بزيادة أو النقصان ، ولا يمكن تشبيهها بالملح في الطعام . فهي إما أن توجد في الكلام ليكون سليما غير فاسد ، وإما الا توجد فيه فيكون فاسدا .

لقد أكد الامام الجرجاني " أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمرعاة أحكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص .... " (5)

1 — أسرار البلاغة ، ص: 65 .
2 — أسرار البلاغة ، ص: 66 .
3 — أسرار البلاغة ، ص: 65 .
4 — أسرار البلاغة ، ص: 65 ، 66 .
5 — أسرار البلاغة ، ص: 65 .

ويتضح من هذا أن النحو يشكل النظام الذى تنبني على أساسه الجملة ولما يحدث من علاقات بين الألفاظ ، وما يطرأ على الكلمات من وظائف مختلفة على حساب أغراض الكلام التي يصاغ لها . فالوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وغيرها ، ناتجة في الواقع عن الاعراب (1) يقول الامام الجرجاني في هذا الصدد " واذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ، ولا ينكر ذلك الا من ينكر حسه والا من غالط في الحقائق نفسه ..." (2) ومعنى هذا أن الصلة وثيقة جدا بين الاعراب والمعاني التي تتضمنها بنية السياق ، فلا سبيل الى ادراك هذه المعاني الا بواسطة الاعراب ، فهو بمثابة المفتاح الذى يفتح أقفالها ، والمعيار الذى نتبين به فاعلها من مفعولها يقول الاستاذ تمام حسان في هذا المضمار " واذا اعتبرنا الاعراب ضرورة منطقية في اللغة تسمح بتمييز مختلف أجزاء الخطاب وأنواعه ، فاننا ندرك أن الشكل لم يعد عملا آليا لا دلالة فيه ، بل أنه عمل وظيفي يحدد لحركة معينة الدلالة على معنى دقيق ." (3) .

وهكذا يكون النحو هو المبدأ لوصف الواقع اللغوى ، والأداة المثلى المحافظة على سلامته . (4) .

الكلمة والجملة والكلام

1 — الكلمة

مفهوم الامام الجرجاني للكلمة ينطلق أساسا من الوظيفة الأساسية للغة باعتبارها وسيلة اتصال بين الناس، كما ينطلق كذلك من مفهومه للغة كنظام متماسك تأخذ فيه الكلمات بعضها برقاب بعض وفقا لمقتضيات دلالتها العقلية التي تتضمنها قواعد النحو ، ولذا لا تظهر فيه قيمة للكلمة الوحيدة الا بحضور الكلمات الأخرى على التوالي يقول الامام عبد القاهر الجرجاني

---

1 — محمد المنجي الصيادى ، التعريب و تنسيقه في الوطن العربي ، ص : 482 .

2 — دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 23 و 24 .

3 — محمد المنجي الصيادى ، التعريب و تنسيقه في الوطن العربي ، ص: 1 5 نقلا عن مناهج البحث في اللغة لتمام حسان .

4 — محمد المنجي الصيادى ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، ص: 508

بهذا الصدد " اعلم أن هاهنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لان يضم بعضها الى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ، وهذا علم شريف ، وأصل عظيم . (1) .

ونفهم من ذلك أن الامام الجرجاني لا يهتم بالمعنى الوضعي للكلمة ، لأنه معنى جزئي لا علاقة له بانتظام حروفها - ولا سابق رسمي من العقل لهذا الانتظام سوى تواليها في النطق . (2) أو الكتابة - بل لا علاقة لهذا المعنى الجزئي لبنية الكلمة ككل ولذلك يقول الجرجاني " فلو أن واضع اللغة كان قد قال: (ربض) مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدى الى فساد . (3)

واذا كان ذلك كذلك فينبغي أن نفهم أن الامام الجرجاني يولي اهتماما كبيرا لدور الكلمة في التأليف ، وذلك لا يتأتى الا بعد تضام الكلمات بعضها الى بعض في الجملة كأصغر بنية نحوية ، أو دورها في النظم كأكبر بنية نحوية تتحدد فيه أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ، وفقا لمقتضيات دلالتها العقلية التي تتضمنها قوانين النحو وأصوله (4) مكونة بذلك بناء واحدا ، ومن هنا يتبين لنا أن مفهوم الامام الجرجاني للكلمة مفهوم بنوى وظيفي ، يؤكد الامام الجرجاني هذا المفهوم بقوله " واذا كان هذا كذلك . فينبغي أن ينظر الى الكلمة - وهي . . . . تؤدى في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل الى تأديتها الا بضم كلمة الى كلمة ، وبناء لفظة على لفظة ." (5) وهذه الوظيفة التي تؤديها الكلمة في البناء الاسنادى تخضع للمواقف الراهنة التي يقال فيها الكلام ، ولما كانت هذه المواقف متباينة استرجب ذلك أيضا تباينا وتنوعا في وظائف الكلمة : الفاعلية ، والمفعولية والحالية ، والنعتية . . . . . الخ .

وهنا المفهوم الجوهرى الأساسي - الذى نتبناه - هو الذى أكد عليه الامام الجرجاني

1- دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 415 .

2- دلائل الاعجاز ، ص: 40 .

3- دلائل الاعجاز ، ص : 40 .

4- دلائل الاعجاز ، ص : 64 ، 73 ، 74

5- دلائل الاعجاز ، ص : 35 .

الجرجاني في كم من موضع من كتابه القيم (دلائل الاعجاز في علم المعاني)، لأنه يشكل حجر الزاوية بالنسبة لنظريته في النظم ، بل لا تكاد تخلو أية صفحة من صفحاته من اشارة - أو لمحة الى هذا المفهوم البنوى الوظيفي لها .

أما عن أقسام هذه الكلمة فلم يخرج الامام الجرجاني عن التقسيم الثلاثي لها المعروف منذ امام النحاة سيبويه[1] الى اسم وفعل وحرف (2)

أما سيبويه فقد تناول مفهوم الكلمة من منظور شمولي، وذلك نتيجة طبيعية لمرحلة الدراسة التحليلية الوصفية الشاملة للغة العربية التي طبع بها عصره ، وبعبارة أدق لم ينطلق سيبويه من مبناها اللغوى فقط ، بل وبالاستناد الى خصائص مميزة لكل نوع من أنواعها الثلاثة حيث أشار الى أن "الكلم اسم وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل ، فالاسم رجل وفرس وحائط ، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع .... وأما بناء ما لم يقع فانه قولك آمرا : اذهب ... ومخبرا يقتل ..... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت .. والاحداث نحو الضرب والقتل والحمد ، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف وواو القسم ولام الاضافة ونحو هذا "،(3) كما أشار سيبويه كذلك الى وظيفة الكلمة في البناء الاسنادى يبدو ذلك من خلال الباب الذى أفرده في كتابه للمسند والمسند اليه قائلا "وهما - أي المسند والمسند اليه - ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك .. فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للأسم الأول بد من الآخر في الابتداء .. "(4) ويتجلى هذا المفهوم الوظيفي للكلمة كذلك من قوله حين ينفي وقوع النكرة مبتدأ لعدم

1- الكتاب ج1 ،ص : 2 .

2- دلائل الاعجاز ، ص : المدخل في دلائل الاعجاز

3- الكتاب ، ج 1 ، ص : 2 .

4- الكتاب ، ج 1 ، ص : 14 .

افادتها حيث يقول " فان قلت كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ..." (1) كما تناول سيبويه الى جانب ذلك مفهوم الكلمة من الوجهة الصرفية في قسميها : الاسماء والافعال ، وذلك بفضل الميزان الصرفي الذى مكنه من الايستيعاب الشكلي لأغلب مفردات العربية نجد ذلك واضحا في الجزء الثاني من كتابه ، وقد سبق أن أوردنا نماذج من ذلك في الفصل الأول من هذا الباب ، الى جانب هذا وذاك نجد سيبويه يتعرض الى الكلمة من حيث خفتها وثقلها حيث يقول " ومن العرب من يثقل الكلمة اذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل ..." (2)

ونستنتج مما سبق كله أن مفهوم الكلمة لدى سيبويه كان مفهوما شموليا يتضمن الجمع بين دلالتها المعجمية والصرفية والوظيفية وبهذا الصدد يقول الاستاذ عوض حمد القوزى " لم يقف - يعني سيبويه - عند حد الكلمة ليعرف اعرابها وبناءها فحسب كما آل اليه درس النحو عند كثير من المتأخرين ، وانما يتناول ... في الكتاب بنية الكلمة واشتقاقها وحركتها مفردة ومركبة ، دون اغفال الدلالة المعنوية لها في جميع أحوالها على ضوء القياس على لغة العرب الموثوق بهم ." (3) .

أما الزمخشرى فقد حد مفهوم الكلمة بأنها " اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف.. "(4) والى مثل هذا ذهب ابن الحاجب (5) (646هـ) ، وابن مالك (6) (ت 672 هـ) وأكد ابن يعيش (ت 643 هـ) أن الكلمة تدل على معنى مفرد ، وبذلك تتميز عن

1- الكتاب ، ج 1 ، ص: 32 .

2- الكتاب ، ج1 ، ص: 19 .

3- المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص: 34 .

4- الزمخشرى ، المفصل في علم العربية ، مطبعة التقدم بمصر ، ط1 ، 1323هـ ص: 6 .

5- كافية لابن الحاجب ، مخطوط بالمكتبة الجامعية ، الجزائر تحت رقم: 59 ط 1.

6- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1968م ، ص: 3 .

اللفظة المركبة نحو : (ضربا) التى تشكل فى الظاهر لفظة واحدة و لكنها فى الواقع تتألف من كلمتين : الفعل (ضرب) و الضمير المتصل (الألف الذى يدل على أن الفاعل (هما) (1) .

و قد نبه بهذا الصدد أستاذنا المشرف د . جعفر داك الباب الى أن وجود الضمائر المتصلة فى نظام اللغة العربية قد انعكس على تحديد مفهوم الكلمة فيها ، و من ثم جاء مصطلح الكلمة متميزا عن مصطلح الكلمة فى علم اللغة الأوروبى ، لأن مصطلح الكلمة فى نظام اللغة العربية قد يفيد أصغر جزء ذى معنى من اللفظة ، و من هنا يقابل مصطلح (مورفيم MORPHEME) كما فى (ضربا) التى تظهر و كأنها لفظة واحدة و لكنها تتألف من كلمتين فعل (ضرب) و ضمير متصل (الألف) الذى يدل على أن الفاعل هما (2) .

و من هذا الفهم لمصطلح الكلمة فى نظام اللغة العربية قام علماء العربية الأوائل ، نتيجة للدراسات التحليلية الوصفية الشاملة للمادة اللغوية العربية بتوحيد الكلمات فى مجموعات كبيرة ، و صنفوها الى اسم و فعل وحرف الا أن هذا التقسيم الثلاثى لم يتم بالاعتماد على معنى الكلمات المفردة فحسب ، بل تم كذلك بالاستناد الى وظيفتها فى الجملة (3) .
و معنى هذا أن " دراسة الكلمة فى علم العربية لا تنفصل عن دراسة الجملة " (4) .

و نستخلص من ذلك أن مصطلح الكلمة فى علم العربية يشتمل على جانبين مترابطين هما : الجانب الأول الكلمة المفردة و يشتمل على عنصرين :

ا ـ المعنى الدلالى الخاص بالكلمة .

ب ـ بنية الكلمة (أو صيغتها) .

الجانب الثانى : الكلمة كجزء فى التركيب الاسنادى ، و يشتمل هذا الأخير على وظيفة الكلمة فى الجملة ، و يرتبط الجانبان معا عن طريق قيام بنية الكلمة المفردة بوظيفة جزء من أجزاء الجملة . (5)

و قد حصر د . جعفر داك الباب أنواع الكلمة فى جانبين اثنين هما :

---

1 ـ ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، صححه وعلق عليه مشيخة الأزهر بادارة الطباعة المنيرية بمصر ، بدون تاريخ ، ص : 19

2 ـ مجلة الموقف الأدبى ، العددان 135 ـ 136 ، ص : 55 .

3 ـ محاضرات أستاذنا المشرف ، مادة فقه اللغة ، معهد اللغة والأدب العربى جامعة الجزائر السنة الدراسية : 83/ 1984 م .

4 ـ د . جعفر داك الباب ، مدخل الى اللسانيات العامة و العربية ، مجلة الموقف الأدبى العددان : 135 ـ 136 ، ص : 55 .

5 ـ مجلة الموقف الأدبى ، العددان 135 ـ 136 ، ص : 55 .
و لمزيد من التفاصيل و التوسع أنظر : المجلة السابقة ، ص : 55 ـ 59 .

أ ـ " الكلمة متصلة صرفيا : هي اللفظة التي تدل على معنى مفرد بالوضع وينطق بها متصلة بلفظة أخرى (أو أكثر) في لفظة مركبة ، تبدو في الظاهر وكأنها كلمة واحدة .

ب ـ كلمة منفصلة صرفيا : هي اللفظة التي تدل على معنى مفرد بالوضع وينطق بها منفصلة عن لفظة أخرى . " (1)

2 ـ الجملة والكلام

يجدر بنا قبل أن نستعرض آراء العلماء الأوائل في مفهومي الجملة والكلام أن نقف وقفة قصيرة عند معناها اللغوي .

تطلق الجملة في اللغة على معنى الجمع مطلقا يقول صاحب اللسان " والجملة : واحدة الجمل ، والجملة جماعة الشئ . . . . والجملة جماعة كل شئ بكامله من الحساب وغيره يقال : أجملت له الحساب والكلام . قال تعالى : لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة . . . " (2) وقيل أن الجملة " أخذت من جملة الحبال . لأنها قوى كثيرة جمعت فأجمعت جملة " (3)

أما الكلام في اللغة فهو اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم (4) وهو ما " يدل على نطق مفهم . . . تقول كلمته أكلمه تكليما ، وهو كليمي اذا كلمك أو كلمته . . . " (5) وقيل أن " الكلام هو المنتظم من الحروف المتميزة المتواضع عليها وقولهم المتميزة لاخراج أصوات الطيور وكل صوت غير متفق عليه . . . . " (6) ولذلك يقول ابن جني " فعبر . . بالكلام الذي لا يكون الا أصواتا تامة . . . . " (7)

---

1 ـ مجلة الموقف الأدبي العددان 135 ـ 136 ، ص: 55 .

2 ـ ابن منظور ، لسان العرب ، مج 43 ، دار صادر ، دار بيروت ، 1956 م ، ص: 128 .

3 ـ أبو منصور ، تهذيب اللغة ، ج 11 ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ومراجعة علي محمد البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ص: 108 .

4 ـ ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص: 25 .

5 ـ ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ج 5 ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط 2 ، 1972 م ، ص: 131 .

6 ـ محمد سعيد اسبر ، بلال الجنيدي ، الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها دار العودة بيروت ، ط 1 ، 1981 م ، ص: 713 .

7 ـ الخصائص ، ج 1 ، ص: 18 .

والكلام في اللغة خمسة (1) أقسام لايخلو عنها هي :

1 - ضم الحروف الى بعضها فتحصل بذلك الكلمات الثلاثة الاسم والفعل والحرف

2 - تأليف هذه الكلمات الى بعضها فتحصل بذلك الجمل المفيدة وهذا المعنى هو الشائع لدى الناس جميعا ، فهو الذي يتم به التفاهم - نطقا أو كتابة - ويقال له النثر .

3 - ضم بعض الكلام الى بعض ضما له مبادئ ومقاطع ومداخل ومخارج ويقال له النظم .

4 - أن يعتبر في أواخر الكلم مع ذلك تسجيع فيقال له السجع .

5 - أن يجعل له مع ذلك وزن فيقال له - حينئذ - شعر .

ويمكن لنا بعد هذه الوقفة القصيرة عند معناهما اللغوي أن نعرض آراء للعلماء الأوائل حول مفهومي الجملة والكلام ، ونبدأ أولا برأي سيبويه امام النحاة . ترى ما رأيه في ذلك ؟

لقد أشرنا فيما سبق الى أن الدراسات اللغوية في عصر سيبويه كان يغلب عليها الطابع الوصفي الشمولي ، ولذا خلت - أو كادت - من تلك التحديدات للمصطلحات اللغوية التي عرفت عند المتأخرين من علماء اللغة ، ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول - وبعد أن تتبعنا مادة الكتاب كلها بامعان وتمحيص - أن سيبويه لم يطلق مصطلح الجملة ولم يشر الى تعريف مستقل لهما ، ولكنه تعرض الى مكوناتهما الأساسية - وهو الاهم برأينا - وهي المسند والمسند اليه ، يبدو ذلك من خلال الجمل التي أوردها في باب المسند والمسند اليه ، حيث يقول " وهما - أي المسند والمسند اليه - ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا . . . فهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد . . . " (2)

فالجملة اذن عند سيبويه تعني من حيث مستوى بنيتها النحوية : المسند والمسند اليه ، أما من حيث مستوى بنيتها الاخبارية فهي كل كلام مستقيم حسن السكوت عليه ، يقول سيبويه " الا ترى أنك لو قلت : فيها

---

1 - محمد سعيد اسبر بلال جنيدي ، الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها ، ص: 713 .

2 - الكتاب ، ج 1 ، ص: 14 .

عبد الله حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك هذا عبد الله ...... " (1) ويقول أيضا " .. فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غدا ..." (2)

فأما مفهوم الكلام فلم نعثر في الكتاب على تعريف مستقل له كذلك، غير أن سيبويه قد أورد أقساما لهذا المفهوم، ثم مثل لكل قسم يقول سيبويه بهذا الصدد " فمنه مستقيم حسن -يعني الكلام - ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول أتيتك غدا وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس" (3)

وواضح من هذا النص أن سيبويه قد راعى في تلك الأقسام شيئين اثنين أولاهما المستوى النحوي وثانيهما المستوى الابلاغي، فما وافق المستويين معا فهو مستقيم حسن، فاذا انعدم أحد المستويين فلا يخلو إما أن يكون مستقيما شكلا أي من حيث البنية النحوية ولكنه محال أو كذب من حيث المستوى الاخباري، نحو: أتيتك غدا، حملت الجبل، وإما أن يكون مستقيما من حيث المستوى الاخباري، ولكنه قبيح من حيث المستوى النحوي لخروجه على قوانين النحو وأصوله نحو: قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك. والملاحظ أيضا أن سيبويه قد أورد نماذج من الجمل، ثم عبر عنها بمصطلح الكلام، يؤكد ذلك قوله " ولو قلت كان عبد الله لم يكن كلاما ولو قلت ضرب عبد الله كان كلاما ..." (4) مما يجعلنا نستنتج أن سيبويه لم يتعرض الى التمييز بين مفهومي

1 ـ الكتاب، ج1، ص: 303.

2 ـ الكتاب، ج1، ص: 15 .

3 ـ الكتاب، ج1، ص: 15، 16.

4 ـ الكتاب، ج1، ص: 305.

الجملة والكلام بالدقة التعريفية التي وجدناها عند المتأخرين ، بل قد توحي لنا تلك المقولات السابقة بأن هناك نوعا من الترادف بين الكلام والجملة وان لم يذكر هذه الأخيرة ، ولعل ذلك يعود الى منهجه في الدراسة الذى فرضته معطيات الوضع الراهن آنذاك ، الا أن ذلك لا يقف حاجزا أمام حقيقة أساسية يجب ذكرها بهذا الصدد هي أن التركيب عند سيبويه - بغض النظر عن المصطلح الذى يتسمى به ، جملة أو كلاما - لا يتألف من جزء واحد ، بل يتألف حتما من مسند ومسند إليه ، وهذا ما يعزز قناعتنا بأن علماء العربية منذ سيبويه قد اعتنوا بالتراكيب الاسنادية وأولوا اهتماما كبيرا يفوق اهتمامهم بالتراكيب غير الاسنادية يقول سيبويه في هذا المضمار " ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم والا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل تقول الله الهنا وعبد الله أخونا ." (1) ويقول الامام الجرجاني "... انقسمت الكلم قسمين مؤتلف وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم ، وغير مؤتلف وهو ماعدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف ". (2) .

أما فيما يتعلق بآراء النحاة - بعد سيبويه - حول مفهومي الجملة والكلام فنجد الزمخشري بعد أن يعرف الكلام يقول " وتسمى الجملة " حيث يقول " ... والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى وذلك لا يأتي الا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وأنطلق بكر وتسمى الجملة" (3) ومعنى هذا أن مفهوم الترادف لازال يلازم هذين المصطلحين ، ونكاد نلحظ هذا المفهوم الترادفي عند ابن جني كذلك حيث يقول " وذلك أنا نقول : لا محالة أن الكلام مختص بالجمل ونقول مع هذا : أنه جنس أى جنس للجمل ...." (4) ثم يقول بعد هذا

1- الكتاب ، ج1 ، ص : 13 .

2- دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 359 .

3- المفصل في علم العربية ، ط 1 1323 هـ ، ص: 6 .

4- الخصائص ، ج1 ، ص : 26 .

" ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوام ...."(1) . أما ابن هشام فيرى أن مفهومي الجملة والكلام غير مترادفين ، وذلك انطلاقا من أن مفهوم الجملة يتوافر على الاسناد فقط أما الكلام فيشتمل الى جانب الاسناد على الفائدة يقول ابن هشام " الكلام : هو القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد: مادل على معنى يحسن السكوت عليه " .(2) ثم يعرف الجملة بقوله " والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك" قام زيد " والمبتدأ وخبره ك" زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو " ضرب اللص" و " أقائم الزيدان" و " كان زيد قائما " و" ظننته قائما " (3) ثم يخلص من هذا الى القول "وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى الجملة ، والصواب أنها أعم منه ، اذ شرطه الافادة ، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام " (4)

ونلاحظ هذا التفريق بين المفهومين عند ابن النحاس(5) أيضا ، هذا وقد ذهب السيوطي مذهبا وسطا بين الزمخشري وابن هشام مفسرا مصطلح الجملة الذى أطلقه الزمخشرى على ما ذكر من الجمل الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة بالتفسير المجازى على اعتبار ما كانت عليه كل واحدة قبل أن تصير شرطية أو صلة (6) .

فاذا ما انتقلنا الى الامام الجرجاني نجده يقول "فلو قلت(ان تأتني)وسكت لم تفد كما لا تفيد اذا قلت (زيد) وسكت فلم تذكر اسما آخر ولا فعلا ولا كان منوى في النفس معلوما من دليل الحال ." (7) ويقول

1ـ الخصائص ، ج1 ، ص: 27 .

2ـ مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، ج1 2 ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان بدون تاريخ ، ص: 374

3ـ مغنى اللبيب ، ج 2 ، ص: 374 .

4ـ المرجع السابق ، ج2 ، ص: 374 .

5ـ السيوطي ، الاشباه والنظائر في النحو ، ج2 ، حيد أباد ، ط2، 1361هـ ص: 61 .

6ـ همع الهوامع على جمع الجوامع ، ج1 ، مطبعة السعادة ، 1927 ، ص: 12،13 .

7ـ أسرار البلاغة ، ص: 66 .

في كتابه دلائل الاعجاز أن الخبر " لا يعقل الا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : خرج زيد أو اسم واسم كقولنا : زيد خارج ..." (1) كما يقول أيضا " ومختصر كل الامر أنه لا يكون كلاما من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند اليه ." (2) يتبين لنا من هذه النصوص أن الامام الجرجاني حين يستخدم تعبير (الجملة) يقصد به أصغر بنية نحوية تعتبر كلاما تماما يمكن السكوت عليه ، لاشتمالها على المسند اليه والمسند في أبسط صيغة لهما أي مجردين عن جميع ما يتعلق بهما من كلمات ، كما في (خرج زيد) و (زيد منطلق) ،(3) أما ابن مالك فقد عرف الكلام بقوله " كلامنا لفظ مفيد كاستقم " وتابعه ابن عقيل بقوله " الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن " اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها " ....ولا يتركب الكلام الا من اسمين نحو " زيد قائم " ، أو من فعل واسم ك" قام زيد " (4) والى مثل هذا ذهب ابن الحاجب في كافيته حيث يقول " الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك في اسمين أو في فعل واسم ." (5) .

ونلاحظ من ذلك أن ابن مالك وابن الحاجب لا يفرقان بين مفهومي الجملة والكلام ، ولم يتابعهما الرضي الاستراباذي في ذلك حيث نجده يفرق بينهما اعتمادا على ما يلاحظ بينهما من خصوص وعموم حيث يقول " والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا . .... الكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولاينعكس." (6)

ونستخلص مما سبق كله ، أنه يوجد لدى علماء العربية رأيان حول مفهومي

1ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 416 .

2 ـ دلائل الاعجاز ، ص، المدخل س .

3ـ د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 75 .

4ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مج1 ، 1 ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط16 ، 1974، ص: 14 .

5ـ كافية لابن الحاجب ، مخطوط تحت رقم : 159 ، ص: 1 .

6ـ شرح الكافية ، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ، 1310 هـ ، ص: 8 .

الجملة والكلام هما :

الرأي الأول : يرى أنصاره كالزمخشري أن الكلام والجملة مترادفان ويؤدي هذا الرأي الى ارتباط مفهومي الجملة والكلام بعنصرين أساسيين هما الاسناد والفائدة .

الرأي الثاني : ويرى أنصاره كابن هشام أن مفهومي الجملة والكلام غير مترادفين ، ويؤدي هذا الرأي الى تحديد الجملة انطلاقا من توافر عنصر واحد فيها هو الاسناد ، أما الكلام فيشتمل على الاسناد والفائدة معا .

وكلا الرأيين ينصب اهتمامه على دراسة الكلام والجملة ، لان كلا منهما — لدى أنصار الرأيين السابقين — يشتمل على مسند ومسند اليه ، ومعنى هذا أن الجملة والكلام كلا منهما تركيب اسنادي . ولم يلتفت علماء العربية الى دراسة التراكيب غير الاسنادية ، واكتفوا بالاشارة الى أنها كلمات غير مؤتلفة ، ويعود السبب في ذلك الى أن علماء العربية كانوا يستهدفون من وراء دراستهم اكتشاف القوانين التي تحكم اللغة كنظام ، فاستوجب ذلك منهم ابتداع منهج بنوي وظيفي خاص بهم يصف بنية اللغة العربية في ارتباطها بوظيفة الكلام لأن البنية اللغوية — في رأيهم — لا تنفصل عن وظيفة الاتصال التي تؤديها اللغة ، وقد أفاض الامام الجرجاني في استخدام هذا المنهج البنوي الوظيفي حين بحث في نظم الكلم مبينا ارتباط خصائص بنية الكلمة المفردة بالوظيفة التي تؤديها في الكلام انطلاقا من الوظيفة الأساسية للغة باعتبارها وسيلة اتصال بين الناس(1) .

أما آراء العلماء المحدثين حول مفهومي الجملة والكلام فلا تعد وأن تكون امتدادا — في الغالب — لآراء أسلافنا من علماء اللغة من ذلك اننا نجد الأستاذ ابراهيم أنيس ينص على أن الجملة " هي : أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة

1— أصالة اللسان العربي ، مقال لاستاذنا المشرف د . جعفر دك الباب بمجلة التراث العربي ، العدد العاشر ، كانون الثاني 1983م، ص57 ومحاضراته في فقه اللغة بمعهد اللغة والادب العربي جامعة الجزائر السنة الدراسية 1983 — 1984م .

أو أثر." (1) والى مثل هذا ذهب الاستاذ مهدى المخزومى (2) مؤكدا على وظيفتها كوسيلة لتناقل الافكار، وأداة للتفاهم بين بنى الانسان" (3) وعن الكلام يقول الاستاذ ابراهيم أنيس "كل الذى يجب أن يشترط فى الكلام لئلا يكون لغوا ، هو حصول الفائدة وتمامها ، ويتحقق ، مثل هذا الشرط فى كثير من العبارات التى لايعدها اللغويون (جملا) " (4) أما الأستاذ تمام حسان فقد عقد فصلا بعنوان (اللغة والكلام) ذكر فيه أن " الكلام حركات عضوية مصحوبة بظواهر صوتية" (5) أما الجملة عنده فهي " وحدة الكلام" (6)
فاذا ما انتقلنا الى الاستاذ ابراهيم السامرائى نجده قد اكتفى بالتمثيل لها حيث يقول " ان قولنا أكتب وأكتبا وأكتبى وأكتبن ، ولاتلعب ولاتلعبا ولاتلعبوا ولاتلعبى ولاتلعبن جمل وذلك لأنها مفيدة ، وشرط الافادة متوفر فى هذه الالفاظ التى تكتسب ذلك من الظرف الذى تطلق فيه فاذا قلت : أكتب فى حال وجود مخاطب(محمد) مطلوب منه أن يكتب" (7)

أما الدراسات الاستشراقية الحديثة فقد أكدت على أن الخصائص البنوية للغة العربية تستوجب تمييز نوعين من الجملة تبعا للكلمة الأولى فيها فعل أو اسم يقول ب جراند فى كتابه (القواعد العربية فى عرض تاريخى مقارن) "إن صيغة الفعل تعبر حتما عن الشخص المتكلم والشخص الذى يوجه اليه الكلام والشخص الذى يتم الحديث عنه . والعلاقة التى تعبر عن الفاعل توجد دائما فى صيغة الفعل لأن الفاعل جزء لايمكن فصله عن الفعل " (8)

---

1 — من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلومصرية ، ط 4 ، 1972م ، ص: 276 ، 277 .

2 — أنظر: النحو العربى (نقد وتوجيه) ، منشورات المكتبة العصرية بيروت ، ط 1 ، 1964م ص: 33 .

3 — فى النحو العربى قواعد وتطبيق، دار الرائد العربى ، بيروت لبنان ، ط 2 ، 1986 ص: 83 .

4 — من أسرار اللغة الطبعة 4 ، ص: 277 .

5 — مناهج البحث فى اللغة، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1955م ، ص: 13 .

6 — المرجع السابق ، ص: 195 .

7 — الفعل زمانه وأبنيته مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، ط 3 ، 1983م ، ص: 210 .

8 — د . جعفر دك الباب ، الموجز فى شرح دلائل الاعجاز ، ص: 20 .

وهذا الفهم هو ما نص عليه علماء العربية ثم يشير الاستاذ غراند " الى أن علماء القواعد العرب يعرفون الفرق الأساسي بين الجملة الفعلية والجملة الأسمية على الشكل التالي : الجملة الاسمية هي الجملة التي تبدأ باسم ، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل ، ثم يعقب الاستاذ ب: غراند ، على ذلك قائلا أن هذا التعريف ، وان كان شكليا يقوم على ترتيب تسلسل أجزاء الجملة ، يتطابق تماما مع المميزات الداخلية لكل نموذج من نموذجي الجملة العربية . (1)

ويؤكد الاستاذ م . برافمان في كتابه (دراسات في النحو العربي العام) على " ان المسند اليه والمسند . . . . يؤلفان وحدة متحدة بعكس الحال في الجملة الاسمية حيث يتميز المسند اليه والمسند كوحدتين مستقلتين عن بعضهما ". (2) أي يمكن أن نميز في بنيتيهما النحوية جزئين منفصلين عن بعضهما هما : موضوع الكلام THEME ـ لذا يجب أن يكون معلوما من قبل السامع ـ ومحمول RHEME بداية أن يحمل شيئا جديدا السامع يخبر به عن الموضوع (3) .

وهكذا يتضح لنا من خلال هذا العرض الموجز للدراسات العربية وبعض الدراسات الاستشراقية الحديثة أنها تؤكد آراء ومفاهيم علمائنا الأوائل الاجلاء حول مفهومي الجملة والكلام .

<u>خصائص بنية النظام اللغوي للعربية</u>

إن دراسة أي ظاهرة من ظواهر اللغة ستبوء بالفشل حتما ما لم تأخذ في الحسبان خصائص بنية النظام اللغوي ، ومعطيات مستوياته المتدرجة والمتشابكة معا في علاقة تأثير متبادلة فيما بينها .

---

1 ـ د . جعفر دك الباب الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 20 .

2 ـ المرجع السابق ، ص: 20 ، 21 .

3 ـ المرجع السابق ، ص: 118 .

واللغة العربية كبقية اللغات تتألف من بنى متعددة المستويات تربطها علاقة تأثير متبادلة ، يحتل المستوى الصوتي فيها المستوى الرئيسي والموجه بالنسبة لبقية المستويات ، حيث تنعكس خصائصه على المستويين الصرفي والنحوي ولا يمكن تفسير خصائص المستوى الصوتي بمعطيات من المستوى الأعلى منه في حين أن العكس ممكن . (1) .

وسنعطي لمحة موجزة عن خصائص بنية النظام اللغوي للعربية في مستوياته الثلاثة .

<u>المستوى الصوتي</u>

ينبغي أن نشير بادئ ذي بدء الى أن مفهوم الحرف في علم اللغة العربية يدل على شكل الكتابة ، وعلى الصوت في آن واحد ، ولذلك لم تدرس الأصوات في نظام العربية من حيث تقسيمها الى مصوته وصامته – كما هو الحال في علم اللسان – بل درست من حيث مخارجها وصفاتها ، ولا يعني هذا أن علماء العربية القدامى لم يستطيعوا التمييز بين المصوت والصامت وانما السبب في ذلك يعود الى أن المبدأ الذي أنبت عليه دراستهم آنذاك كان يقوم على التمييز بين الساكن والمتحرك (2) .

أما الباحثون العرب المعاصرون ، فقد بحثوا أصوات العربية مستنيرين بما توصل اليه علم اللسان الحديث في هذا المجال ، ودراسات المستشرقين ولذا صنفوها الى صنفين : أصوات صامتة وعددها ثمانية وعشرون ينضوي تحتها الواو غير المدة والياء غير المدة ، وأصوات مصوتة وعددها ستة ، قصيرة : وهي الحركات الفتحة والضمة والكسرة ، والمدات الطويلة وهي الألف والياء والواو (3) ولذا ذكر سيبويه وزعم الخليل

---

1 – محاضرات أستاذنا المشرف ، مادة فقه اللغة ، معهد اللغة والأدب العربي ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية ، 83/1984 م .

2 – محاضرات أستاذنا المشرف ، مادة فقه اللغة و بمعهد اللغة والأدب العربي ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 83/1984 .

3 – محاضرات أستاذنا المشرف ، " " " " " " " " " " .

أن الفتحة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به والبناء هو الساكن الذى لا زيادة فيه فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو فكل واحدة شئ مما ذكرت لك " (1) .

ونستخلص من ذلك الخصائص المميزة للصوائت والمصوتات في العربية وهي كالتالي :

1- أن الحركات : الفتحة والضمة والكسرة مثل المدات الطويلة : الألف والياء والواو أى أصوات صائتة ، غير أنها تختلف عنها بأنها قصيرة .

2- لا وجود للحركة بشكل منفصل عن الحرف (الصوت) الصامت تلحقه ليوصل الى التكلم به ، وبهذا الصدد يتسائل أستاذنا المشرف د . جعفر داك الباب عن السبب في كون الصوت الصامت لابد له من حركة تلحقه ليوصل الى الناطق به ، ثم يجيب عن هذا التساؤل مبينا أن السبب في ذلك يعود الى أن الوحدة الصوتية الصغرى الفعلية في الكلام ليست الفونيم ، بل هي المقطع الصوتي الذى يتكون من فونيم ، ويجب أن يشتمل بالضرورة على صوت صائت ، فاذا ما تحرر الصوت الصامت من حركة تلحق به استحال النطق به منفردا ، الا بعد حركة تسبقه ويتحد معها في مقطع صوتي واحد . ويتابع الاستاذ كلامه بأن الصوت الصامت يمكن أن يكون متحركا اذا لفظت بعده حركة متصلة به ، ويمكن أن يكون غير متحرك (أى ساكنا) اذا لم تلفظ بعده حركة تتصل به ، ولا ينسحب هذا الوصف على الأصوات الصائتة (القصيرة أى الحركات وغير القصيرة أى الالف والياء والواو المدات) ، وبعبارة أدق لايمكن أن نصفها بالمتحركة أو الساكنة لأن الحركة أو انعدامها (السكون) يتبعان أصل الأصوات الصامتة فقط .

وعن التناقض أو الاشكال الذى قد يثيره وصف علماء العربية لحروف المد بأنها سواكن ، يجيب أستاذنا المشرف بأن ذلك يقصد به الاشارة الى

1- الكتاب ، ج 2 ، ص : 379 .

أن اشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون من حيث أن الاشباع كالسكون لا يؤدي الى ظهور مقطع صوتي جديد ، يؤدي فقط الى تغيير وصف المقطع ، ويؤيد هذا الرأي الرجوع الى ميد ان العروض (1) .

وبهذا الصدد ذكر ابن جني أنه لدى مطل الحركات ينشأ من الحركة الحرف من جنسها ، فتنشأ بعد الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد الضمة الواو (2) . ونستنتج من هذا أنه لما كانت الأصوات الصائتة غير القصيرة (الألف والياء والواو المدات) ناشئة عن اشباع الحركات القصيرة ، فان ذلك يوجب الا يكون لها أيضا وجود منفصل - مثل الحركات القصيرة - عن حرف (صوت) تلحقه .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال أن النظام الصوتي للعربية يتميز بأنه لا يبيح الابتداء بالساكن أي الصوت الصامت الذي لا تلحقه حركة (أي صوت صائت قصير) ، ومن أجل النطق بهذا الصامت ابتداء يلجأ الى لفظ حركة تسبقه ، ولما كان لا وجود للحركة بشكل منفصل عن صوت صامت تلحقه في النظام الصوتي للعربية يعمد الى لفظ صوت صامت هو الهمزة لتتصل به احدى الحركات وتسمى هذه الهمزة همزة الوصل لأن وظيفتها احل مشكلة امتناع الابتداء بالساكن (3) .

وقد انعكست خصائص هذين الصنفين - أعني طبيعة علاقة الاصوات الصامتة بالاصوات الصائتة - على بنية الألفاظ المفردة الصوتية والدلالية فالأصوات الصامتة تعتبر هي الحامل للمعنى المشترك بين الصيغ ، أما الاختلاف في الفروق المعنوية فناتج عن تنوع المصوتات - الحركات بنوعيها القصيرة والطويلة - الى جانب حروف الزيادة نحو كتب / كاتب / مكتوب / مكتبة ... الخ (4) . يقول الاستاذ تمام حسان بهذا الصدد " تتحمل

1- محاضرات أستاذنا المشرف ، مادة فقه اللغة ، معهد اللغة والادب العربي ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية : 83/ 1984 ، وانظر كذلك مقلبال له بعنوان (الدراسات الصوتية في التراث اللغوي العربي) ، المنشور في مجلة المعرفة ، ع : 234 ، آب ، 1981 .

2- الخصائص ، ج 3 ، ص : 121 .

3- محاضرات أستاذنا المشرف ، مادة فقه اللغة ، بمعهد اللغة والادب العربي ، جامعة الجزائر ، 83/ 1984

4- نفس المرجع السابق .

حروف العلة بالتعاون مع حروف الزيادة وموقعية الكمية (التشديد والمد) أخذا الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية العربية ". (1) .

وقد تختلف الدلالة في الصيغة نتيجة لاستبدال مصوت بآخر في موقع معين من تلك الصيغة ، نحو : طاب / شاب ، ومعنى هذا أن الحرف المصوت باعتباره مقابلا استبداليا يسهم في ايجاد المعنى الجديد ، ويكشف في الوقت نفسه عن وظيفته (2) .

أما العلاقة بين البنية ومدلولها فيتم عن طريق الوضع في الغالب وليست هناك أية علاقة طبيعية بينهما .(3)

ولئن كانت كل مفردات اللغة تمتلك بنيتها جانبين هما الجانب الصوتي (المادى) ، والجانب الدلالي (المعنوى) ، فلا يعني هذا أنها تؤلف لغة لوحدها ، وانما هي بمثابة مواد بناء للغة تسم مسميات الواقع ، وهي المواد المختزنة في نظام المعجم العربي ، ومعنى هذا أن نظام المعجم يختزن النظام الصوتي للغة العربية ، ولا تبرز قيمة هذه الالفاظ المفردة الاحين تجسد القواعد الصرفية والنحوية لها .(4)

المستوى الصرفي

وهو المستوى الذى يعكس بشكل جلى الخصائص المميزة للنظام الصوتي للعربية ، على البنى الصرفية في وجود كلمات مندمجة أو متصلة مع الضمائر ، كما انعكس وجود هذه الضمائر المتصلة على تحديد مفهوم الكلمة في علم العربية .(5) فالكلمة عند الزمخشري هي "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف ...". (6)

1- واللغة معناها ومبناها ، ص: 72 .

2- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ص: 75 ، 76 .

3- ماريو باى ، أسس علم اللغة ، ترجمة وتعليق وأحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 2 ، 1983 ، ص: 41 .

- أنظر كذلك : دروس في الألسنية العامة لفردينان دى سوسير ترجمة جماعة من الأساتذة ، ص: 111 - 114 .

4 . 5- محاضرات أستاذنا المشرف ، فقه اللغة معهد اللغة والأدب العربي . الجزائر 83/ 1984 م

6- المفصل في علم العربية ، ص: 6 .

وأكد ابن يعيش أن الكلمة تدل على معنى مفرد ، وبذلك تختلف عن اللفظة المركبة ، نحو ضرب التي تشكل لفظة واحدة تتألف من كلمتين هما الفعل ضرب ، والضمير المتصل (الالف) (1) .وبهذا المفهوم لها تختلف عن مفهوم الكلمة عند الاوروبيين . فالكلمة عند هؤلاء هي أصغر جزء ذي معنى من اللفظة (2) وبذا تقابل الكلمة عند علماء العربية ما يسمى عند الاوروبيين بالمورفيم (3) MoRPHEME

وانطلاقا من هذا الفهم لها - أعني مفهوم الكلمة في علم العربية - قام علماء العربية الأوائل نتيجة للمنهج التحليلي الوصفي الشامل للمادة اللغوية العربية ، وبالاعتماد على معنى الكلمة ، ووظيفتها بتوحيد الكلمات وتصنيفها الى اسم وفعل وحرف ، ويتضح من هذا أن مصطلح الكلمة في علم العربية ذو بعدين متلاحمين هما :

البعد الأول : هو الكلمة باعتبار دلالتها الخاصة الى جانب البنية الصرفية المتميزة بها .

البعد الثاني : هو الكلمة كجزء في التركيب الاسنادي أي الجملة (4) ولئن اتفق علماء العربية على تقسيم الكلم الى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف ، فقد تباينت وجهات نظرهم في تحديد الاسم وسماته وفي تحديد الفعل والحرف وسمة كل واحد منهما ، فاتخذ بعضهم لذلك الاسس الشكلية مقياسا ، واتخذ آخرون الاسس الوظيفية أي المعاني الوظيفية مقياسا ، وجعل آخرون الاثنين معا (5) .

وقد أدى هذا التباين في وجهات النظر ببعض الباحثين العرب المعاصرين الى القول برفض هذا التقسيم الثلاثي للكلم متبنيا تقسيما جديدا

1- شرح المفصل ، ج 1 ، ص: 19 .

2- ماريو باي ، أسس علم اللغة ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر ، ص: 100 .

3- أنظر الموقف الادبي ، العددان : 5 13-136 ، ص: 55 .

4،5- محاضرات أستاذنا المشرف ، فقه اللغة و ، معهد اللغة والأدب العربي ، جامعة الجزائر ، 83/ 1984م .

يزيد من عدد أقسام الكلمة (1) من ذلك ما وجدناه لدى الاستاذ تمام حسان حيث يقول " وأول مانبدأ به أننا نجد التقسيم الذى جاء به النحاة بحاجة الى اعادة النظر ومحاولة التعديل بانشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتبارى المبنى والمعنى ... وسنجد في التقسيم الجديد مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة ... وسنجد كذلك مكانا مستقلا لقسم جديد هو الضمير .. وسنجد في تقسيمنا الجديد مكانا مستقلا ثالثا للخوالف وهي عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكلمة ..."(2)

هذا وبعد مقارنة أجراها أستاذنا د . جعفر دك الباب بين نظرية أقسام الكلم في علم العربية ، وبين نظرية أقسام الكلم في علم اللغات الاوروبية تبين لنا أن الكلمات في أى لغة كانت يمكن أن تقسم الى مجموعتين كبيرتين هما :

المجموعة الأولى : وقد أطلق عليها مصطلح الكلمات المستقلة بالفهم ويقابلها في العربية الاسم والفعل .

المجموعة الثانية : أطلق عليها مصطلح الكلمات غير المستقلة بالفهم ويقابلها في العربية الحرف (3)

ويمكن التمييز في نطاق المجموعة الأولى بين الكلمات المفردة التي لاتشير طبيعة بنيتها الى الاسناد نحو: رجل / كتاب / هو / أمس/ وبين الكلمات التي تشير طبيعة بنيتها الى الاسناد نحو : كتب / ضرب / شريطة أن لا تكون صيغة الفعل في بداية السياق الكلامي ، لأنها حينئذ تكون غير مستقلة بالفهم ، لكونها صيغة فارغة تتطلب بالضرورة اسما تستند اليه سواء كان ضميرا بارزا متصلا أو . مستترا - أو اسما ظاهرا (4)

والجدير بالذكر أن هذا التقسيم يأخذ بمبدأ المزاوجة بين بنية الكلمة

1- محاضرات أستاذنا المشرف وفقه اللغة ، بمعهد اللغة والادب العربي ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 83 / 1984 .

2- اللغة العربية معناها ومبناها ، ص: 88 .

3- محاضرات المشرف ، فقه اللغة معهد اللغة والادب العربي ، الجزائر 83/ 1984

4- محاضرات المشرف ، " " " " " " " " "

ووظيفتها ، وأن أى اهمال لأى جانب من هذه الثنائية يؤدى الى ما لاتحمد عقباه . (1)

المستوى النحوى (التركيبي)

أشرنا في الصفحات السابقة الى أن علماء العربية قد اهتموا بالتراكيب الاسنادية ، وقد أسفر ذلك عن تمييز نوعين اثنين لبنية الجملة في العربية هما :

1- **بنية جملة المبتدأ والخبر:** وهي التي سميت فيمابعد بالجملة الاسمية وهي الجملة التي تبتدئ باسم يليه اسم أو فعل أسند اليه نحو : زيد منطلق ، أو زيد خرج ، ويتميز هذا النوع ببنيته التي تتألف من جزأين مستقلين عن بعضهما بحيث يكون الاسم المسند اليه مبتدأ ، والاسم أو الفعل المسند خبرا .

2- **بنية جملة الفعل والفاعل** : وهي التي سميت فيمابعد بالجملة الفعلية وهي الجملة التي تبتدئ بفعل يليه الاسم المسند اليه نحو : خرج زيد ويتميز هذا النوع ببنيته التي تتألف من جزأين غير مستقلين عن بعضهما هما الفعل وفاعله اللذان يكونان معا وحدة نحوية لاانفصام لها . فالفاعل (المسند اليه) في جملة : خرج زيد ، جزأ لايتجزأ من الفعل (المسند) الذى يسبقه يقول بهذا الصدد كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان الانبارى (" الفاعل ... اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل اليه نحو : قام زيد وذهب عمرو ... يكون هو والفعل جملة ... الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل .... " (2) ويستدل كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان على كون

1- محاضرات أستاذنا المشرف ، مادة فقه اللغة ، معهد اللغة والادب العربي في الجزائر السنة الدراسية : 83/ 1984 .

2- أسرار العربية ، مطبعة بريل ، مدينة ليدن المحروسة 1886م ، ص: 35، 34 .

الفاعل جزء من الفعل في هذا النوع بسبعة أدلة نجملها فيما يلي :

1- تسكين لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل في نحو / ضربنا . . .

ب- ثبوت النون في الافعال الخمسة كعلامة للرفع ، ثم حذفها كعلامة للجزم والنصب في يفعلان / تفعلان/ يفعلون/ تفعلون / تفعلين .فالضمائر التي أدت وظيفة الفاعل في هذه الأفعال هي جزء منها .

جـ- الحاق تاء التأنيث بالفعل في نحو : قامت هند ، لأن الفعل لا يؤنث ، وانما التأنيث للأسم فلو لم يجعلوا الفاعل جزء منه لما جاز الحاق التأنيث به .

د- ثبوت تاء الفاعل في نحو : كنت / كنتي ، قال الشاعر :

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا // وشر خصال المرء كنت وعاجن

فلو لم ينزل الفاعل منزلة الجزء من الفعل لما جاز اثبات تاء الفاعل في (كنتي)

هـ- اعتبارهم كلمة (حبذا) بمثابة اسم واحد ، وهي مركبة من فعل وفاعل

و- الغاؤهم لـ (ظننت) الذي توسطها بين مفعوليها في نحو: زيد ظننت قائم ، والالغاء انما يكون للمفردات لا للجمل فلو لم يكون الفعل مع فاعله (ظننت) كلمة واحدة لما جاز الالغاء .

ز- خطابهم للواحد (قفا) على طريقة التثنية ، لأن المعنى قف،قف ومن هذا القبيل قوله تعالى (القيا في جهنم كل كفار عنيد)

والخطاب في الآية لملك واحد ، والتثنية ليست للأفعال وانما هي للأسماء فلو لم يتنزل الأسم منزلة بعض الفعل لما جازت تثنيته باعتباره (1)

1- أسرار العربية ، ص: 34 - 36 .

ويندرج ضمن هذين النوعين لبنية الجملة في العربية - أي بنية جملة المبتدأ والخبر، وبنية جملة الفعل والفاعل - الجملة الظرفية، وهي الجملة المصدرة بشبه الجملة، سواء في ذلك الظرف نحو: أعندك زيد، أو الجار والمجرور نحو: أفي الدار زيد، اذا قدرت زيدا فاعلا بالظروف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، (1) اذ التقدير في هذا لدى أغلب علماء العربية - هو (زيد مستقر أو استقر عند، وزيد مستقرا واستقر في الدار)، وعلى هذا الاساس اذا اعتبرنا في الجملة الظرفية أن المحذوف وهو اسم مقدر ب (مستقر، أو كائن، أو موجود) تكون جملة اسمية واذا اعتبرنا المحذوف فعلا مقدرا ب (استقر أو كان أو وجد) تكون الجملة الظرفية - حينئذ - جملة فعلية يقول سيبويه بهذا الصدد " وذلك أنك اذا قلت فيها زيد فكأنك قلت استقر فيها زيد ... لأن فيها لما صارت مستقرا لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الاسماء" (2) والذي نريد أن نخلص اليه من هذا هو أن الجملة الظرفية لاتشكل قسما مستقلا ومثلها في ذلك الجملة الشرطية، وهي الجملة المبتدأة بأداة من أدوات الشرط أو اسم من أسمائها، وقد أشار الى هذا الزمخشري (3) غير أن ابن هشام يعدها من قبيل الجملة الفعلية حيث يقول " وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، - والصواب أنها من قبيل الفعلية " (4)

ومهما يكن فان القسمة تنحصر في نوعين اثنين لا ثالث لهما هما: بنية الفعل والفاعل، وبنية المبتدأ والخبر، وذلك ما تسمح به الخصائص البنوية المميزة للسان العربي يقول الامام الجرجاني بهذا

---

1 - ابن هشام، المغني، ج 2، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، بدون تاريخ، ص: 376.

2 - الكتاب، ج 1، ص: 303، 304.

3 - المفصل في علم العربية، ص: 24.

4 - المغني، ج 2، ص: 376.

الصدد " وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم الى جملة من الفعل والفاعل وجملة من مبتدأ وخبر وأن ماعدا هذا الكلام لا يتألف.. (1)

ولئن كانت الوحدة اللغوية في المستوى النحوي (التركيبي) " تكتسب تحديدا وتبرز جزءا من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب الاسنادي وعلاقاته الوظيفية ...." (2) فان النوعين السابقين لبنيتي الجملة في العربية ليسا مجرد شكلين فحسب، بل يؤديان جزءا من الوظيفة الاجتماعية الكبرى للغة وسيلة اتصال، الغرض منها الفهم والافهام، لذا يجب فيهما ارتباط بنيتيهما النحوية الساكنة ببنيتيهما الاخبارية المتغيرة بواسطة ارتباط الاسناد بالنبأ المفيد. ولهذا نجد من يصنف الجمل في اللغة الى صنفين :

1 ـ الجمل الأصولية : وهي الجمل الصحيحة شكلا المعبرة عما يتطلبه الموقف الراهن للكلام، وذلك لتلاحم وارتباط بنيتيها ترابطا شديدا نحو: تجمهر الشعب، تجمع الأهل، تفرق القوم.

2 ـ الجمل غير الأصولية: وهي الجمل الصحيحة شكلا غير المعبرة عما يتطلبه الموقف الراهن للكلام، وذلك لعدم استقامة المعنى بهما في اللغة نحو: تجمهر الرجل، تجمع الرجل، تفرق الرجل (3). وقد سبق أن أشار سيبويه الى هذا منذ القديم حين ذكر أن من الكلام ما يسمى بالكلام المحال نحو: أتيتك غدا وسآتيك أمس، أو المحال الكذب نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس (4). وهذه الامثلة التي أوردها سيبويه جمعا من

---

1 ـ أسرار البلاغة، ص: 240.

2 ـ فايز الداية، علم الدلالة العربي، ط 1، 1985م، ص: 21.

3 ـ ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط 2، 1985م، ص: 98.

4 ـ الكتاب، ج 1، ص: 15، 16.

الأمثلة التي وردت في الصنف الثاني من الجمل السالفة الذكر، وهذا يدلنا على أن المتكلم — أيا كانت لغته — بامكانه أن يولد أو يخلق — بوساطة قواعد اللغة — ما لانهاية — له من الجمل والعبارات المقبولة شكلا غير المقبولة مقاما لدى الناطقين بهذه اللغة أو تلك، غير أن اللغة تعمل دائما — كما يرى تشومسكي — على منع تلك الجمل غير المقبولة لدى الناطقين بهذه اللغة أو تلك (1) وبهذا الصدد نجد الاستاذ محمد عبد المطلب قد عقد مقارنة مفيدة بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي بين من خلالها أن "عبد القاهر وتشومسكي يتفقان في أن المتكلم يمتلك قدرة لغوية — أتيحت له عن طريق النحو — تسمح بتوليد عبارات لانهائية . . . . وبالمثل رأى تشومسكي أن المنهج الرياضي الذي يؤكد ميكانكية التركيب يساعد على وجود انماط لانهائية " (2) ثم يخلص الأستاذ محمد عبد المطلب الى أن ذلك التوليد لدى العالمين يعتمد على ركائز ثلاثة : أولهما النظم وهو العنصر الأساسي في عملية وتوليد الجمل والذي يمكن أن ينطبق على أي لغة من لغات العالم من خلال منظور شكلي خالص، وثانيهما الصوت ووظيفته هي تحديد الشكل الصوتي للجملة التي تم توليدها بواسطة النظم، وثالثهما الدلالة أي دلالة الجمل من حيث نسبة المعاني الى الموضوعات الشكلية التي تم استحداثها بواسطة النظم (3) وانطلاقا من هذا فاستعمال الجملة المقبولة من ناحية الشكل اللغوي لايكفي الا اذا ارتبطت بنيتها الساكنة ببنيتها الاخبارية المتغيرة . " لأننا نعلم تمام العلم أن بامكان الانسان أن يستعمل جملا سليمة من ناحية الشكل اللغوي، ومع

---

1 — نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ط 2، 1979م، ص: 116 وما بعدها

2 — محمد عبد المطلب، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، مجلة فصول، الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد : 5، العدد 1، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1984م، ص: 34،

3 — مجلة فصول، المجلد 5، ع : 1، 1984م، ص: 34،

ذلك فهي لاتخدم الوظيفة المقصودة فيهما . و(1)

وقد اهتم علماء اللغة العربية بهذا الجانب الا بلاغي الأساسي للجملة في العربية حين تناولوا بالبحث الواسع والاستقصاء الدقيق للجمل حيث قسموها انطلاقا من ذلك الى نوعين نعرضهما بايجاز على النحو التالي :

1 ـ الجمل التي لها محل من الاعراب وهذا النوع من الجمل " هو الذي يقدر بمفرده . (2) وقد اختلف النحاة حول عددها والمشهور انها سبعة (3) وهي :

1ـ الجملة الواقعة خبرا نحو : زيد قام أبوه .

2ـ الجملة الواقعة مفعولا وتقع في أربعة مواضع

أ ـ المحكية بالقول نحو : قوله تعالى (قال إني عبد الله)

ب ـ أن تقع تالية للمفعول الأول في باب ظن نحو : ظننت زيدا يقرأ

جـ ـ أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب أعلم نحو : أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم .

د ـ أن تقع معلقا عنها العامل نحو : قوله تعالى (ليعلم أي الحزبين أحصى)

3ـ الجملة الواقعة حالا نحو قوله تعالى (وجاؤوا أباهم عشاء يبكون)

4ـ الجملة المضاف اليها ومحلها الجر نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)
ويندرج ضمن هذا كل جملة وقعت بعد اذ الدالة على الماضي أو اذا الدالة على المستقبل ، أو حيث الدالة على المكان أو لما الوجودية (4) عند أبي علي الفارسي وابن السراج ، وتابعهما في ذلك ابن جني وجماعة من رجال رجال اللغة .

5ـ الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم نحو قوله تعالى (من يضلل الله)

---

1 ـ نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ط 2 ، 1979 م ، ص 56 .

2 ـ فتحي عبد الفتاح الدجني ، الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا ، مكتبة الفلاح الكويت ، ط 1 ، 1978 م ، ص: 94 .

3 ـ حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب لابن هشام ، منشورات دار الكتب الشرقية ، تونس ، ط 2 ، 1373 هـ ، ص: 58 ـ 76 .

4 ـ سميت بالوجودية احترازا من " لما " الجازمة ومعنى الوجودية أي الدالة على وجود شيء لوجود غيره نحو : لما جائني أكرمته ، فقد ربطت فيما مضى وجود الاكرام لوجود المجيء ، انظر : حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب لابن هشام ، ص: 67 .

فلا هادى له) وقوله (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)

6 ـ الجملة التابعة لمفرد ومحلها بحسب متبوعها وهي ثلاثة أنواع

أ ـ الجملة المنعوت بها نحو قوله تعالى (من قبل أن يأتي يوم لابيع فيه)

ب ـ الجملة المعطوفة بحرف من حروف العطف نحو: زيد منطلق وأبوه ذاهب .

جـ ـ الجملة المبدلة كقوله تعالى (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) .

7 ـ الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب وذلك في بابي النسق والبدل فالأول نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه ، والثاني نحو: أقول له ارحل لاتقيمن عندنا .

وقد سبقت الاشارة إلى أن النحاة لم يتفقوا على العدد السباعي في تقسيم الجمل ولهذا وجدنا الامام الجرجاني في كتابه (الجمل) يقتصر على ستة منها فقط حيث يقول " والجملة تقع موضع المفرد في ستة مواضع " (1) هي :

1 ـ جملة خبر المبتدأ المجرد من العوامل اللفظية .
2 ـ جملة خبر كان وأخواتها .
3 ـ جملة خبر إن وأخواتها .
4 ـ جملة المفعول الثاني من باب ظننت وأخواتها .
5 ـ جملة صفة النكرة .
6 ـ جملة الحال .

2 ـ **الجمل التي لامحل لها من الاعراب** : وهذا النوع من الجمل

---

1 ـ الجمل ، تحقيق وتقديم علي حيدر ، دمشق ، 1972م ، ص: 40 .

هو" الذي لايفيد بمفرده" (1) وقد اختلف النحاة حول عددها والمشهور أنها سبعة (2) هي :

1 — الجملة الابتدائية وتسمى المستأنفة (3) وهي نوعان :

ا — الجمل المفتتح بها النطق نحو: قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر)

ب — الجمل المنقطعة عما قبلها نحو: قوله تعالى (إن العزة لله جميعا) الواقعة بعد (ولا يحزنك قولهم)

2 — الجملة الواقعة صلة لاسم موصول نحو: جاء الذي قام أبوه

3 — الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين لافادة الكلام تقوية أو توضيحا كأن تقع بين الشرط وجوابه نحو قوله تعالى (فان لم تفعلوا — ولن تفعلوا — فاتقوا النار)

4 — الجملة التفسيرية وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم)

5 — الجملة الواقعة جوابا للقسم نحو قوله تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم) فجملة (لنبوئنهم) جواب القسم ، والتقدير (والذين آمنوا وعملوا الصالحات (أقسم بالله) لنبوئنهم).

6 — الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو: اذا جاء زيد أكرمتك أو الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ، ولا بإذا الفجائية نحو: إن جائني زيد أكرمته .

7 — الجملة التابعة لما لامحل له من الاعراب نحو: قام زيد وقعد عمرو كما قسم ابن هشام الجملة العربية بحسب نوعية المسند حين يكون

---

1 — فتحي عبد الفتاح الدجني ، الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا ، ط 1 ، 1978 م ، ص: 94 .

2 — حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب لابن هشام ، ط 2 ، 1373 هـ ، ص . 79 — 116 .

3 — غير أن الأستاذ فتحي عبد الفتاح الدجني يرى " أن الجملة الابتدائية هي التي يبدأ بها الكلام . أما المستأنفة فهي التي تأتي في أثناء الكلام ، ومنقطع عما قبلها ، والانقطاع في هذا الشأن هو انقطاع اعرابي ، لامعنوي ." الجملة النحوية للدجني ص: 97 . وأنظر كذلك ، ص: 98، 104 من المرجع السابق نفسه .

جملة فعلية ، أو اسمية الى قسمين :

1- الجملة الكبرى وهي : الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية نحو : زيد قام أبوه أو جملة اسمية نحو : زيد أبوه قائم .

2 - الجملة الصغرى وهي : الجملة المبنية على المبتدأ ، أي جملة الخبر في المثالين السابقين للجملة الكبرى (1) ، ثم لاحظ ابن هشام أن الجملة الكبرى ليست مقتصرة على الجملة المصدرة بالاسم ، بل المصدرة بالفعل كذلك حيث يقول " ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامه وقد يقال: كما تكون مصدره بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو (ظننت زيدا يقوم أبوه) (2) ثم يلاحظ ابن هشام العلاقة بين الجملتين الكبرى والصغرى حيث يقول " وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو (زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و (غلامه منطلق) صغرى لا غير ، لأنها خبر ، و (أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام ..." (3) ويشير ابن هشام في مؤلفه مقدمة الاعراب الى نوع ثالث لم يضع له تسمية وقد مثل لهذا النوع الشنواني في حاشيته حيث يقول "وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين نحو قام زيد وهذا زيد " (4) .

إن هذا العرض الموجز لنماذج الجملة وتقسيماتها له دليل قاطع على أن النحاة قد فهموا وتمثلوا جيدا الخصائص البنوية المميزة للسان العربي ، ورد قاطع في الوقت نفسه على أصحاب الاتجاه الشكلي الذين يهتمون باتقان الجانب الشكلي للكلام دون أن يراعوا في ذلك الجانب

1- المغني ، ج 2 ، ص: 380 ، 382 .

2- المرجع السابق ، ج 2 ، ص : 381

3- المرجع السابق ، ج2 ، ص : 380 .

4- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب لابن هشام ، ص: 58 .

الابـــلاغـى لـه .

فقـد راعـى النحـاة فـى التقسيـم الثنـائـى الأسـاسـى للجملـة فـى العربيـة المتمثـل فـى جملـة الفعـل والفـاعـل ، وجملـة المبتـدأ والخبـر الخصـائـص البنـويـة الدقيقـة ، فجملـة الفعـل والفـاعـل ليسـت جملـة تبتـدئ بفعـل يليـه الاسـم المسنـد إليـه فحسـب ، بـل لأن بنيتهـا تتميـز بتأليفهـا مـن جـزأيـن غير منفصليـن بعضهمـا عـن بعـض فـى المستـوى السـاكـن (النحـوى) وهـذا وفقـا لطبيعـة الفعـل فـى العربيـة لـذا لا يميـز فيهـا مبتـدأ كموضـوع (1) للكـلام وخبـر كمحمـول (2) لـه ، وبعبـارة أخـرى لاتقبـل التقسيـم الوظيفـي الـى موضوع ومحمـول فـى المستـوى الاخبـارى المتغيـر ، ولـو كـان المسنـد إليـه (الفـاعـل) فيهـا يعبـر عـن معلـوم بالنسبـة للسـامـع علـى وجـه التعييـن والسبـب فـى ذلك يرجـع الـى كـون هـذا المسنـد اليـه (الفـاعـل) لايمكـن أن يكـون نقطـة ابتداء فـى الكـلام ، لأن بنيتـه هـذه الجملـة — أى جملـة الفعـل والفـاعـل — لاتسمـح لـه أن يكـون جـزءا مستقـلا عـن المسنـد (الفعـل) (3) ولذلك يقـول أبـو البركـات عبـد الرحمـان الأنبـارى " الفـاعـل ... يكـون هـو والفعـل جملـة .. الفـاعـل تنزل منزلـة الجـزء مـن الكلمـة وهـو الفعـل ..." (4) ويـؤكـد ذلك الزمخشـرى بقـولـه " والأصـل فيـه — أى الفـاعـل — أن يلـى الفعـل لأنـه كالجـزء منـه " (5) ولكـن يمكـن أن يميـز فـى هـذه البنيـة فـى المستـوى الاخبارى المتغيـر مـا قـد يصلـح مـن حيث المبـدأ أن يكـون موضـوعـا ومحمـولا للكـلام اذا كـان المسنـد اليـه معلـومـا علـى وجـه التعييـن بالنسبـة للسـامـع ، كـأن يسبـق ذكـره فـى السيـاق الكلامى — فيكـون

---

1 — الموضوع : هو ما وضع أمام العقل ليحكم عليه حكما ما ولذلك يسمى بالموضوع ، أنظـر : — من أسرار اللغة لابراهيم أنيس ، ط 4 ، 1972م ، ص : 275 .
والموضوع (المحكوم عليه) ينحصر فى ثلاثة أنواع هى : المبتدأ الفاعل ، ونائب الفاعل أنظر فى ذلك : حاشية الباجورى على السلم ، تحقيق وتعليق ، أحمد المهدى ، مكتبة الأزهـر ، 1976م ، ص : 73 .

2 — أما المحمول : فهو الذى يكمل ذلك الحكم بما يفيد ، انظر : من أسرار اللغة لابراهيم أنيس ط 4 ، 1972م ، ص : 275 . والمحمول ينحصر فى نوعين هما : الخبر والفعل أنظر : حاشية الباجورى على السلم ، ص : 73 .

3 — د . جعفر دك البـاب ، الموجز فى شرح دلائل الاعجـاز ، ص : 134 ، 135 .

4 — أسـرار العربيـة ، ص : 34 ، 35 .

5 — المفصـل فـى علـم العربيـة ، ط 1 ، 1323 هـ ، ص : 18 .

بذلك معرفا بالألف واللام - أو يكون مشارا اليه بحيث يتميز بذلك عن غيره نحو: خرج زيد ، وخرج الولد ، فإن لم يكن معلوما بالنسبة للسامع على وجه التعين كأن لم يذكر من قبل في السياق الكلامي - فيكون بذلك نكرة - نحو: خرج ولد ، أو لم يشر اليه بحيث يتميز عن غيره فلا يمكن أن نميز في هذه البنية في المستوى الاخباري المتغير ما قد يصلح من حيث المبدأ أن يكون موضوعا ومحمولا وفي كلتا الحالتين سواء تميز ما قد يصلح من حيث المبدأ أن يكون موضوعا ومحمولا للكلام ، أو لم يتميز فإن بنية جملة الفعل والفاعل لاتقبل التقسيم الوظيفي الى موضوع للكلام ومحمول له حسب حال السامع لأن بنيتها في المستوى النحوي (الساكن) لاتسمح - كما أسلفنا - أن يتميز فيها جزآن منفصلان بعضهما عن بعض ، والجملة في هذه الحالة تحمل خبرا ابتدائيا ، لأن الفعل المسند فيها يذكر أمام السامع لأول مرة ، وبعبارة أخرى لم يذكر من قبل أمامه في السياق الكلامي ، وهذا ما أثبتته الدراسات اللسانية الحديثة (1)

أما جملة المبتدأ والخبر فلا تتميز بما تبتدئ به من اسم يليه اسم ، أو فعل أسند اليه فحسب ، بل تتميز - الى جانب ذلك - بتأليف بنيتها من جزئين منفصلين بعضهما عن بعض في المستوى النحوي (الساكن) هما المبتدأ (المسند اليه) والخبر (المسند) سواء أكان اسما أم فعلا ، ومن هنا يمكن القول أنها قابلة للتقسيم الوظيفي الى موضوع ومحمول الكلام حسب حال السامع عكس الأولى في المستوى الاخباري المتغير ، والمسند اليه (المبتدأ) في هذه البنية يعبر عن معلوم بالنسبة للسامع على وجه التعيين ، ولهذا يمكن أن يكون نقطة الابتداء في الكلام ، ويصلح أن يكون موضوعا للكلام ، كما يصلح في الوقت نفسه أن يكون المسند (الخبر) محمولا للكلام فعلا كان أم اسما ، والجملة

---

1 - د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 135 .

2- خاصية التجرد من العوامل اللفظية (1) - سواء في ذلك الأفعال والحروف - المؤثرة فيه نحويا ككان وأخواتها ، وانّ وأخواتها، وظن وأخواتها وأفعال الشروع والرجاء والمقاربة ، وماء الحجازية التي تعمل عمل ليس والمشبهات بليس، وما خاصية التجرد هذه إلا لأنه " لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه" (2) .

3- الاخبار عنه ، وذلك لأن الاسم الذى يحتل موقع الابتدائية انما يبتدأ به ليبنى عليه كلام يخبر عنه ، يقول سيبويه "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ... فالابتداء لا يكون الا بمبني عليه ..." (3) . فالعلاقة اذا بين المبني والمبنى عليه ، أو المخبر عنه والخبر به علاقة اسنادية ، وبعبارة أخرى لا يعقل تصور أحدهما دون الآخر وفي هذا المعنى يقول الامام الجرجاني "ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ..." (4) ويقول في موضع آخر " واذ قد عرفت انه لا يتصور الخبر الا فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه ، ..." (5) ويؤكد ذلك بقوله " ان الخبر معنى لا يتصور الا بين شيئين يكون احداهما مثبتا والآخر مثبت له ...." (6) لذا يجب أن يحمل هذا الخبر شيئا جديدا لا يعلمه السامع

4- أن يكون معلوما لدى السامع وهذه الخاصية أساسية بالنسبة للمبتدأ لأنه متحدث عنه ومحكوم عليه والحكم أو الحديث عن المجهول لا يفيد

1- تقسم الألفاظ من حيث العمل الى ثلاثة أقسام هي :

أ- ألفاظ عاملة فقط وذلك كأدوات النصب والرفع نحو: إن وأخواتها، وكان وأخواتها وظن وأخواتها

ب - وألفاظ معمولة فقط : كاسم إن ، وكان ، وخبرهما وغير ذلك من المفعولات اذا لم يكن بعدهما أو قبلهما ما يرتبطان به .

جـ- ألفاظ عاملة ومعمولة في آن واحد كاسم الفاعل في قوله تعالى (ان الله بالغ أمره) فاسم الفاعل بالغ في الآية عامل فيما بعده ومعمول في الوقت نفسه لانه خبر ان .

2- الجرجاني دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 101 .

3- الكتاب جـ 1 ، ص: 324 .

4- دلائل الاعجاز ، ص: 405 .

5- دلائل الاعجاز ، ص: 406

6- دلائل الاعجاز ، ص: 405 ، 406 .

التي يكون الخبر فيها فعلا تحمل خبرا غير ابتدائي ، لأن الفعل المسند فيها يعبر عن معلوم ذكر أمام السامع من قبل في السياق الكلامي ، وهذا ما أكدته الدراسات اللسانية الحديثة (1)

ان هذا التمييز بين بنيتي الجملة التي تبتدأ بفعل والجملة التي تبتدأ باسم يرجع في الأساس الى التمييز بين مفهومين نحويين هما (الفاعل) و (المبتدأ) ، لذا يتوجب علينا ـ تبعا للخطة المرسومة لهذا البحث ـ أن نقف وقفة نستجلي من خلالها خصائص هذين المفهومين البنوية والمعنوية في نظام العربية . ونبدأ بمفهوم المبتدأ .

عرف علماء العربية هذا المفهوم بأنه : الاسم المرفوع ـ في الغالب ـ المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، والشبيهة بالزائدة ، المخبر عنه المعلوم لدى السمع على وجه التعيين (2)

ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية :

1ـ خاصية الابتدائية وهي التي سمي بها هذا المفهوم ، وخاصية الابتدائية كما تكون منطوقة في الجملة الاساسية العادية تكون مفهومة من السياق الكلامي الفعلي، وبعبارة أوضح أن لفظة المبتدأ كما تكون ملفوظة تكون كذلك محذوفة نحو : كتاب التاريخ أي هذا كتاب التاريخ ، ومن هذا القبيل قوله تعالى (سورة أنزلناها) أي هذه سورة أنزلناها ، ولم تسم اللفظة بهذا الاسم لأنها منطوق بها أولا ، بل لأنها مخبر عنه ومثبت لها وفي هذا السياق يقول الامام الجرجاني " لو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : منطلق زيد ، ولوجب أن يكون قولهم : ان الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير : محال" (3)

1ـ الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 136 ـ 138 .

2ـ انظر في هذا : شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ط 13 ، 1969 ، ص: 160 ، 161 .

ـ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، جـ 1 ، مج 1 ، ط 16 ، 1974 ، ص: 201.

ـ مفتاح العلوم للسكاكي ، ط 1 ، 1983 ، ص: 135 .

ـ النحو الوافي لعباس حسن مج 1 ، دار المعارف بمصر ، ط 6 ، 1979 ، ص: 442

3ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص : 146 .

السامع شيئا وفي هذا الصدد يقول سيبويه " لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة .. .فالمعروف هو المبدوء به"(1) لذا أكد علماء العربية على هذه الخاصية لكونها محور الخصائص السابقة كلها يقول ابن يعيش " اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة ... والاخبار عن النكرة لافائدة فيه الا ترى أنك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لايستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم ..." (2)

فالخبر يفقد قيمته الاخبارية اذا لم يكن مخبرا به عن معلوم وهو المبتدأ ولذلك يقول الامام الجرجاني " فاذا قلت (زيد) علم أنك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم ..." (3) ولم يجز الابتداء بالنكرة لأنها لا تفيد فاذا أفادت صح الابتداء بها كأن تعتمد على وصف أو استفهام يقول الامام الزمخشري "والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كالتي في قوله تعالى (ولعبد مؤمن) وأما غير موصوفة كالتي في قولهم : أرجل في الدار أم امرأة ..." (4) وقد أوصل النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة الى أربعين موضوعا بل أكثر ، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت تلك الكثرة من المسوغات سدا هشا أمام تسلل بعض النكرات الى موقع المبتدأ مع أنها لا تدخل تحت أى مسوغ مما ذكروه ، كمذ ، أو منذ ، وان كان البعض يعتبرهما معرفتين ، لذا دعت الضرورة اللغوية الى البحث عن مقياس آخر أكثر دقة و صرامة من تلك المسوغات ، وقد استندوا الى مقياس الافادة ، لكونه الفيصل الوحيد في جواز أو عدم جواز الابتداء بالنكرة (5) ولذلك يقول ابن مالك " ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد " (6) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن المعرفة أو النكرة هنا بالنسبة للسامع يقول ابن يعيش " فالمعرفة والنكرة بالنسبة الى المخاطب(7) "ومن خلال هذه الآراء والمقولات النحوية

1- الكتاب ، ج1 ، ص: 32 .

2- شرح المفصل ، ج1 ، ص: 85 .

3- اسرار البلاغة ، ص: 301 .

4- المفصل في علم العربية ، ص: 24 .

5- أنظر في هذا :

أ- عباس حسن ، النحو الوافي ، ج1 ، ص: 485- 491 .

ب- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ص: 161- 163 .

ج- ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص: 85 ، 86 .

6- الفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار التعاون ، مكة المكرمة ، (ب.ت) ، ص: 17

7- شرح المفصل ، ج 1 ، ص: 86 .

السابقة تتجلى لنا أصالة هذا المفهوم أعني مفهوم المبتدأ الذي يمثل خصائصه البنرية والمعنوية (الابلاغية) من أصالة خصائص اللسان العربي المبين .

والمفهوم الثاني الذي وعدنا أن نقف عنده هو مفهوم الفاعل ، فما هو هذا المفهوم ، وخصائصه ؟

لم يقف علماء العربية منذ سيبويه بالمعنى اللغوي لهذا المفهوم بل راحوا — من منطلق بنوي وظيفي — يحصون خصائصه البنوية والمعنوية (الابلاغية) من استعمالاته المختلفة التي وردت على ألسنة من يوثق بعربيتهم ، وقد توصلوا نتيجة الاستقراء الشامل لذلك الى تعريفات متباينة لفظا متفق معنى ، بلورت تلك الخصائص ، وقد اخترنا من تلك التعريفات تعريفا لابن هشام حيث يقول " اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح ، أو مؤول به ، أسند اليه فعل ، أو مؤول به ، مقدم عليه بالأصالة : واقعا منه ، أو قائم به " (1)

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص بايجاز الخصائص التالية :
ولعل أول خاصية تميزه هي : الرتبة فهو يقع في الجملة الأساسية العادية أي بنية الفعل والفاعل — بعد الفعل التام المبني للمعلوم مباشرة نحو : ضرب زيد عمرا ، واعلم زيد ، فالفعل الأول أي الضرب الذي أسند اليه واقع منه ، أما الفعل الثاني أي الحلم فهو قائم به (2)
وفي كلا المثالين نلاحظ أن الفاعل جاء بعد الفعل مباشرة ، لهذا لا يصح في مستوى الوصف الاعرابي لدى النحاة أن نطلق مصطلح (الفاعل) على الاسم (المسند اليه) المقدم على الفعل (المسند) في نحو :

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ص: 250 ، 251 .

2 — المرجع السابق ، ص: 251 .

زيد قام ، بل يأخذ في هذه البنية مصطلحا آخر هو مصطلح المبتدأ الذي سبق تناوله .

وليس بالضرورة أن يكون الفاعل اسما ظاهرا دائما ، بل قد يرد في شكل ضمير متصل من الفعل الماضي نحو: ضربت زيدا ، ضربنا ... ضربتم ... ، ضربتما ، وكذلك مع بعض صيغ المضارع نحو: تضربين تضربان ، تضربن الخ ، ... وقد يرد في شكل ضمير بارز منفصلا نحو: إنما فاز أنت أو هو ... أو ضمير واجب الاستتار وذلك في صيغة الأمر للمخاطب المفرد المذكر نحو: اضرب ، وبعض صيغ المضارع نحو: أقوم تقوم للمخاطب المفرد المذكر ، وقد يكون جائز الاستتار في باقي صيغ المضارع نحو: يقوم . وقد أشار سيبويه الى ما سبق ذكره بقوله" ... لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع ..." (1)

وكل هذه الاشكال الضمائرية — التي قامت بوظيفة الفاعلية — تقع تحت ما يسمى في عرف علماء اللغة باسم الصريح (2) ، وقد يقع الفاعل اسم مؤول يتصيد من الكلام بواسطة حرف من حروف المصادر الصالحة للسبك مع ما بعدها وهي ثلاثة: أنَّ المشددة التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو: يعجبني أنك مجتهد ونحو: يؤسفني أنك راسب ، والتقدير يعجبني اجتهادك ويؤسفني رسوبك ، وثاني هذه الحروف المصدرية التي تنصب الفعل المضارع نحو : يسرني أن تنجح ، ونحو: يؤسفني أن تمرض ، والتقدير يسرني نجاحك ، ويؤسفني مرضك ، ومن هذا القبيل قوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم) فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل هو : الخشوع ، وثالث هذه الحروف ما المصدرية نحو:

---

1 — الكتاب ، ج 1 ، ص: 54 .

2 — هامش شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص: 250 .

سرني ما صنعت ، ونحو : أعجبني ما فعلت ، والتقدير : سرني صنعك ، وأعجبني فعلك ، ومما يندرج ضمن ما يؤول اسم الفاعل (مختلف) من قوله تعالى (مختلف ألوانه) ، فألوانه فاعل لم يسند اليه فعل ولكن أسند اليه ما هو مؤول بالفعل وهو مختلف الذى هو في تأويل يختلف(1)

والخاصية الثانية التي يتميز بها الفاعل هي كونه جزء من الفعل الذى قبله بحيث يشكلان معا كلمة واحدة يقول ابن هشام " الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فحقهما أن يتصلا ، وحق المفعول أن يأتي بعدهما ..." (2) كما أشار امام النحاة سيبويه الى هذا الاتصال الوثيق بقوله " الفعل لا بد له من فاعل ...لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ... ولا يكون الفعل بغير فاعل " (3) وهذا ما يعزز قناعتنا لما أشرنا إليه سابقا من أن بنية جملة الفعل والفاعل لا يميز فيها - في المستوى الساكن - جزآن منفصلان بعضهما عن بعض ، لأن بنيتها تتألف من وحدة لا انفصام فيها بين الفعل والفاعل الذى يليه ، ولا تخضع في الوقت ذاته للتقسيم في المستوى الاخبارى الى موضوع ومحمول للكلام حسب حال السامع لأن الفاعل (المسند اليه) فيها لا يكون نقطة الابتداء في الكلام ولهذا السبب لم يطلق علماء اللغة على المسند إليه حين يلي الفعل مصطلح (المبتدأ) بل أطلقوا عليه مصطلح (الفاعل) والجملة في هذه الحالة تحمل خبرا ابتدائيا لأن الفعل (المسند) فيها يذكر أمام السامع لأول مرة ، أى لم يذكر أمامه من قبل في السياق الكلامي لذا يحتاج السامع حتما أن يذكر له بعد الفعل اسم ظاهر نحو : نام الولد، خرج زيد يعلم منه أن الفعل مسند إليه وهذا الفعل الذى يسبق

1- انظر في هذا :

أ- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص: 250، 251 .

ب- النحو الوافي لعباس حسن ، ج 2، ص: 65، 66، 67، 71 .

2- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص: 256 .

3- الكتاب ، ج 1 ، ص: 54 .

الفاعل هو عامل الرفع فيه من الناحية النحوية ، ومن هنا يمكن القول أن الفاعل لا يؤثر في الفعل الذى يسبقه من حيث المطابقة معه في الافراد والتثنية والجمع بل يبقى الفعل (المسند) على صيغته الأصلية ، سواء أكان الفعل بعده مفردا أم مثنى أم جمعا نحو : (نام الولد ، نام الولدان ، نام الأولاد) ، و (قام زيد ، قام الزيدان ، قام الزيدون) - أو (ينام الولد ، ينام الولدان ، ينام الأولاد) و (يقوم زيد ، يقوم الزيدان يقوم الزيدون) .

إن خاصية عدم التأثير الفاعل في الفعل من حيث المطابقة معه ليست خاصية تأملية فرضها علماء العربية ، بل حقيقة أكدها الاستعمال الكلامي الفعلي وهذا ما يستشف من كلام سيبويه حيث يقول " واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك ... وهي قليلة " (1) .

ولئن كان الأصل في الفاعل أن يلي عامله في البنية الأساسية العادية وهو الكثير كما وصفه سيبويه حيث يقول " فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون الفاعل مقدما وهو عربي جيد كثير ..." (2) فانه قد يتأخر عن المفعول في حالة وجوده معه في بعض الجمل الفرعية التي قد يقتضيها المقام نحو قوله تعالى (ولقد جاء آل فرعون النذر) ونحو : ضرب زيدا عبد الله ، ونحو : أتى ربه موسى على قدر (3) وذلك لكون هذه الوحدة اللغوية أو تلك تبرز - في الجملة - جزءا من الحياة الاجتماعية أو الفكرية (4) لكون السامع في حاجة إليها أكثر من غيرها ولذلك يقدمها له المتكلم وبهذا الصدد يقول سيبويه

1- الكتاب ، ج 1 ، ص: 275 .

2- الكتاب ، ج 1 ، ص : 24 .

3- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص: 256، 257 .

4- فايز الداية ، علم الدلالة العربي ، ص: 21 .

" وان قدمت المفعول وأخرت الفاعل .... وذلك قولك ضرب زيداعبد الله لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما .... كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ". (1) وقد استوحى الامام الجرجاني من هذه المقولة النحوية مفهوم التقديم والتأخير الذى شرحه باسهاب في كتابه القيم دلائل الاعجاز في علم المعاني ، وحذا حذوه في ذلك الامام الزمخشرى في تفسيره الكشاف الذى جاء يزخر بالتطبيقات المفيدة لأسلوب التقديم والتأخير، وقد خصصنا لذلك فصلا كاملا سنتناوله في موضعه إن شاء الله .

وقد يتأخر - أى الفاعل - عن المفعول كذلك في بعض البنى الفرعية للجملة في العربية نحو قوله تعالى (وإذا ابتلى ابراهيم ربه) ونحو: ضربني زيد ، فلو قدم الفاعل في الجملة الأولى فقيل (ابتلى ربه ابراهيم) للزم من ذلك عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع ولو قدم في الجملة الثانية فقيل (ضرب زيد اياي) للزم من ذلك فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وهو ممتنع كذلك وعلى كل فإن تقديم الفاعل في كلتا الجملتين يؤدى الى ما يتنافى والخصائص المميزة لبنية اللغة العربية .

والملاحظ بهذا الصدد أن الموجه لتأخير الفاعل في النماذج الأولى هو الجانب الابلاغي المتغير للجملة العربية ، وبعبارة أخرى أن الموقف الرهن للكلام هو الذى أملى على المتكلم أن يؤخر الفاعل ويقدم المفعول لأنه أدرك من خلال الموقف الذى جمعه بالسامع أن حاجة هذا الى تقديم المفعول أكثر من حاجته إلى تقديم الفاعل إذ اقدم له

1- الكتاب ، ج 1 ، ص: 24 .

ذاك وأخرهنا ، الا أن هذا لايمنع ـ بنويا ـ أن يتقدم الفاعل و يتأخر المفعول فى موقف آخر للكلام مغاير للأول فيقول مثلا، أتى موسى ربه على قدر ، وضرب عبد الله زيدا ، لأنه لا ينجم عن تقديم الفاعل هنا ما يتنافى و الخصائص البنوية المميزة للغة العربية مطلقا .

أما الفاعل فى النماذج الثانية فيبدو أن الموجه لتأخير الفاعل هو الجانب البنوى و هنا يكمن الفرق من تأخيره فى النماذج الاولى ، و بين تأخيره فى النماذج الثانية ، من حيث أنه فى النماذج الأولى غير مقيد بنويا فى تأخيره ، أو تقديمه ، عدا الجانب الابلاغى المتغير الذى أشرنا اليه ، أما فى النماذج الثانية فهو مقيد بنويا فى تأخيره و لا يجوز له أن يتقدم على المفعول مطلقا فلا يجوز ـ كما أوضحنا سابقا ـ أن نقول (ابتلى ربه ابراهيم) و لا أن نقول أيضا (ضرب زيد إياى) لأن ذلك يؤدى بنا الى ما يتنافى و الخصائص البنوية المميزة للغة العربية و لا نقصد من هذا مطلقا التفريق بين النحو و البلاغة ، أو بين الجانب البنوى و الوظيفى للجملة العربية ، و إنما أردنا من ذلك أن نقول أن الجمل فى هذا المجال نوعان : نوع منها يعتمد فى تأدية وظيفته الابلاغية التى يقتضيها المقام على حركة العنصر اللغوى فيها بالتقديم و التأخير و النوع الثانى من الجمل يعتمد فى تأدية وظيفته الابلاغية على بنية الجملة كلها اذا اقتضاها المقام .

و هكذا نلاحظ من خلال هذا العرض الموجز لخصائص المبتدأ و الفاعل أن علماء العربية منذ سيبويه قد ميزوا بين هذين المفهومين انطلاقا من اختلاف دورهما الوظيفى ضمن السياق الكلامى الفعلى فأطلقوا على المسند اليه فى جملة المبتدأ و الخبر مصطلح (المبتدأ) وعلى المسند اليه فى جملة الفعل و الفاعل مصطلح (الفاعل) ، و هذا بعد أن أحصوا خصائصهما البنوية و المعنوية . و لم يميزوا بينهما فى المستوى

المنطقي للتركيب الاسنادي خارج السياق الكلامي الفعلي، لأن كلا منهما يعتبر فاعلا معنويا أو منطقيا لذا أطلقوا مصطلحا واحدا على كل منهما هو (المسند اليه) ولذلك مثل لهما سيبويه في باب عقده بعنوان (باب المسند والمسند اليه) بقوله "عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد ....." (1)

واذا كنا قد عرفنا وجوه الاختلاف والاتفاق بين مفهومي المبتدأ والفاعل فانه يتوجب علينا بالمقابل معرفة وجوه الاختلاف والاتفاق بين مفهومي الخبر والفعل، وذلك لا يأتي إلا بعد عرض خصائص كل منهما بايجاز، ونبدأ بالخبر ما هو؟ الخبر عند علماء العربية هو "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما ... وهو المعنى الذي تتم به الفائدة من الحديث بالمبتدأ وهو المعنى المراد الاخبار به عنه، لذا فإن التصديق والتكذيب بالمعنى يقعان في معنى الخبر" (2) وعرفه ابن هشام بقوله "الخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة (3)

ولقد رأى علماء العربية أن من أخص خصائص الخبر في البنية الاسنادية أن يكون نكرة، لأن وظيفة التنكير في الجملة الاسمية الاساسية هي تحديد مضمون الخبر، وبدونه تفقد الجملة وظيفتها الابلاغية، لأن الاخبار بالمعلوم ابتداء لا يفيد السامع شيئا، وهذا هو السبب الجوهري لهذه الخاصية يقول ابن يعيش" وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الاخبارات أفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر...." (4)

لقد أكد علماء العربية على أن من أخص خصائص الخبر أن يكون نكرة، ولكنهم لم يمنعوا الاخبار بالمعرفة وإنما منعوا ذلك في حالة عدم الافادة، لأنها — حينئذ — معلومة والحكم بالمعلوم ابتداء لا يفيد المخاطب شيئا

---

1 — الكتاب، ج 1، ص: 14.

2 — ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص: 87.

3 — شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 161.

4 — شرح المفصل، ج 1، ص: 85.

فان أفادت جاز الاخبار بها ولذلك يقول ابن يعيش" وقد يكون المبتدأ والخبر معا معرفتين نحو : زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فاذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوه في النسب فانما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخا ولا يدرى أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أى هذا الذى عرفته هو أخوك الذى كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفاده المخاطب فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما ...." (1) ويعتبر الخبر في هذه الحالة خبرا غير ابتدائي ، أى لا يخبر به من كان خالي الذهن منه تماما ، انما يخبر به من يعرفه على حد ولكن لا يعرف أى السامع أنه مسند الى هذا الاسم أو ذاك يقول السيرافي بهذا الصدد "فزيد معروف بهذا الاسم منفردا (وأخوك معروف بهذا الاسم منفردا غير أن الذى عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر الا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفا به ذكرا أو شهرة ولو رأيت شخصه لكنت عارفا به عيانا غير أنك لا تركب هذا الاسم الذى سمعته على الشخص الذى رأيته الا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد ونحوه من المعارف....." (2)

وهذا النص يوضح لنا بجلاء أن الجملة المكونة من معرفتين لا تفقد قيمتها الاخبارية لان " المعرفة والنكرة بالنسبة الى المخاطب " (3)

وخاصية النكرة التي يجب توفرها في الخبر هي الخاصية الأساسية التي

---

1 — شرح المفصل ، ج 1 ، ص: 98. وانظر في هذا المعنى كلا من :

— دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 136 — 137.
— مفتاح العلوم لسكاكي ، ط 1 ، 1983م ، ص: 212 — 213.
— الايضاح للقزويني ، ج 1 ، ص: 188 — 189.

— الكتاب ، شرح السيرافي ، ج 1 ، المطبعة الكبرى الاميرية ، بولاق ، 1316هـ ، ص: 24.

3 — ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص: 86.

تميزه من المبتدأ وما عداها لايوجد فرق كبير بينه وبين المبتدأ، ولهذا نجد تشابهما إن لم نقل تماثلا بينه وبين المبتدأ في بباقي الاشكال اللفظية الأخرى . وقد قسم علماء العربية الخبر الى قسمين هما :

1 ـ الخبر المفرد : يجب أن نشير بادئ ذي بدء الى أن مفهوم الافراد هنا يعني في عرف النحاة ماليس بجملة ولا شبه جملة فقط ، ولذلك يدخل تحت هذا المفهوم ـ الى جانب المفرد ـ المثنى والجمع بأنواعه جمع السلامة بقسميه ، وجمع التكسير فكل هذه الأنواع عدا الجملة تعتبر بمثابة المفرد .

2 ـ الخبر الجملة : وهو نقيض القسم الأول في عرف النحاة وبعبارة آخرى ماليس بمفرد فقط ، ولذلك ينضوي تحت هذا القسم ـ الى جانب الجملتين : الاسمية والفعلية ـ الجملة الظرفية والشرطية يقول الامام الزمخشري : " الجملة ـ يعني الجملة الواقعة خبرا ـ على أربعة أضرب فعلية واسمية والشرطية والظرفية وذلك : زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكران تعطه يشكرك وخالد في الدار " (1) وهل تقع الجملة الطلبية خبرا ؟ أشار سيبويه الى أن ذلك جائز حيث يقول " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك عبدالله أضربه ، ابتدأت عبد الله ، ورفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له ليعرفه باسمه ثم بينت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر ، . . . . . " (2) وتبعا لهذا أجاز بعض شراح ألفية ابن مالك وقوع الجملة الطلبية خبرا : مضيفين الى ذلك الجملة القسمية (3) ، الا أن ابن هشام لايجيز وقوع الجملة الطلبية خبرا . (4)

---

1 ـ المفصل في علم العربية ، ص : 24 .

2 ـ الكتاب ، ج 1 ، ص : 87 .

3 ـ ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، ص : 48 .

4 ـ المغني ، ج 2 ، ص : 410 .

والجملة إذا وقعت خبرا للمبتدأ تكون نائبة عن المفرد واقعة موقعه يقول ابن يعيش " اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها اذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذى هو الأصل موقعها لكان مرفوعا ..." (1)

ونستخلص من ذلك أن الخبر المفرد أصل والجملة المخبر بها فرع والسبب في ذلك هو أن الجملة - أى المخبر بها - اذا وقعت خبرا نابت عن المفرد وحلت محله ، ولو لم تكن كذلك لما حكم على موضعها بالرفع ، ولما وجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ الذى لولاه لفقدت قيمتها الاخبارية ، لأنها بدونه تصير أجنبية عن المبتدأ يقول ابن يعيش " فمثال (الجملة الفعلية) زيد قام أبوه فزيد مرفوع بالابتداء وقام في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدأ الذى هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدأ وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فاذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرا وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبرا عنه ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاما لعدم العائد فاذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد ..." (2)

وهذا العائد الذى أكد عليه علماء العربية أنواع وصل به بعضهم الى عشرة أنواع (3) هي بايجاز :

1- شرح المفصل ، ج 1 ، ص: 88 .

2- شرح المفصل ، ج 1 ، ص: 88 ، 89 .

3- انظر في هذا :
أ- المغني لابن هشام ، ج2 ، ص: 498 - 502 .
ب- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص: 163- 165 .

1- الضمير وهو أصل الروابط وأقواها نحو : زيد أبوه قائم ، والضمير يقوم الى جانب الربط بوظيفة المطابقة بين المبتدأ والخبر نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا .... الخ (1) ، وهناك نوع آخر من أنواع الضمائر يسمى بضمير الفصل أو العماد يقول ابن يعيش " الفصل من عبارات البصريين ... والعماد من عبارات الكوفيين " (2) وقد أشار سيبويه الى هذا حيث يقول " واعلم أنما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك حسبت زيدا هو خيرا منك وكان عبد الله هو الظريف .... " (3) .

2- الاشارة كقوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير)

3- اعادة المبتدأ بلفظه ويرد هذا النوع في مقامي التهويل والتفخيم يقول ابن عقيل " ان أكثر ما يكون في مواضع التفخيم " (4) نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) .

4- اعادة المبتدأ بمعناه نحو : قولي الله حسبي .

5- عموم يشمل المبتدأ نحو : زيد نعم الرجل ، فأداة التعريف (ا ل) في الرجل تفيد العموم ، وزيد فرد من أفراده .

6- أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو العكس نحو قوله تعالى (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة)

7- العطف بالواو نحو : زيد قامت هند وأكرمها .

8- شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو : زيد يقوم

1- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص : 163 .

2- شرح المفصل مج 3 ، ص : 110 .

3- الكتاب ، ج 1 ، ص : 462 .

4- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مج 1 ، ص : 204 .

عمرو وان قام .

9ـ (أل) النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين والطائفة من البصريين ومنه قوله تعالى (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى) الأصل مأواه لا على تقدير المأوى له .

10ـ كون الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى كقوله تعالى (قل هو الله أحد) . هذا وقد أشار السكاكي الى أن الوظيفة البلاغية للخبر اذا وقع جملة هي تقوية الحكم ، موكدا في الوقت نفسه ضرورة العائد بالنسبة لها لفظا أو تقديرا حيث يقول " وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي : اذا أريد تقوى الحكم بنفس التركيب كقولك : أنا عرفت ، وأنت عرفت وهو عرف .... زيد أبوه انطلق أو منطلق ... لابد في الجملة الواقعة خبرا ، من ذكر يرجع الى المسند اليه لفظا أو تقديرا . " (1)

ومما سبق ذكره ندرك أن علماء العربية كانوا على حق حين ميزوا بين الخبر والفعل في مستوى الوصف الاعرابي حيث أطلقوا على المسند في جملة المبتدأ والخبر مصطلح الخبر ، أما مع الفاعل فقد أطلقوا عليه مصطلح الفعل ، ولانجد هذا التمييز بينهما ـ عندهم ـ في المستوى المناسبي للتركيب خارج السياق الكلامي الفعلي ، وذلك لأن كلا منهما مسند بالضرورة الى المبتدأ أو الفاعل ، وبدونهما لا يتم المعنى . ولم يميزوا كذلك في هذا المستوى ـ كما أشرنا سابقا ـ بين مصطلحي المبتدأ والفاعل لأن كلا منهما يسند اليه بالضرورة ، ولذلك نجد سيبويه في باب المسند والمسند اليه وقد مثل للمسند اليه بالمبتدأ أو الفاعل ومثل في الوقت نفسه للمسند بالخبر والفعل (2)

1ـ مفتاح العلوم ، ط 1 ، 1983 ، ص: 217 .

2ـ الكتاب ، ج 1 ، ص : 14 .

وهكذا نرى أن علماء العربية منذ سيبويه قد تناولوا ركني الجملة العربية بالدراسة والتمحيص من زوايا متباينة ومستويات مختلفة ، وانطلاقا من ذلك، ميزوا عن جدارة بين بنيتين للجملة في العربية هما : بنية جملة المبتدأ والخبر ، وبنية جملة الفعل والفاعل وساهم السكاكي فيها بحد بالجملة الاسمية والجملة الفعلية حيث يقول "والاسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع كنحو : عرف زيد ويسمى هذا جملة فعلية ، أو زيد عارف أو زيد أبوه عارف ويسمى هذا جملة اسمية ..." (1) . غير أن السكاكي لم يحدد تسمية للجملة المركبة من المبتدأ والخبر الجملة نحو : زيد قادم أو زيد قام أبوه فالسن من جاء بعده أن مثل هذه الجملة اسمية لأن الجزء الأول منها اسم ، والحقيقة كما أشار أستاذنا المشرف د . جعفر دك الباب "أن جملة (زيد قام) أو (زيد قام أبوه) ليست جملة اسمية بل هي جملة مركبة من مبتدأ وخبر غير مفرد هو جملة فعلية ." (2) إن التمييز الذي نتبناه - بين بنيتي الجملة العربية لم يكن وليد صنعة نحوية متكلفة ، ولم يكن في الوقت نفسه تمييزا شكليا بل تمييز بنوي وظيفي راعى فيه علماء العربية منذ سيبويه مستوى البنية النحوية الساكنة المرتبطة بالسياق الكلامي من ناحية ، ومستوى البنية الاخبارية المتغيرة التي ترتبط بالموقف الكلامي الراهن ، وتتوافر على النبأ المفيد من ناحية ثانية ، ثم ترابط هذين المستويين في بنية كل من الجملتين بواسطة ارتباط الاسناد بالنبأ المفيد من ناحية ثالثة

1- مفتاح العلوم ، ط 1 ، 1983 م ، ص: 86 .

2- الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 19 .

هذا وقد راعى علماء العربية الى جانب ذلك الخصائص البنيوية والمعنوية (الابلاغية) المميزة لمفهومي كل ثنائية من الثنائيتين التاليتين :

ا- ثنائية الفاعل والمبتدأ .

ب- ثنائية الخبر والفعل .

وهكذا نرى أن تعامل علماء العربية مع اللغة كان تعاملا بنويا ووظيفيا معا ، لذا جاء تصنيفهم لبنيتي الجملة في العربية نابعا من الخصائص البنوية المميزة للغة العربية وسيلة اتصال بين الناس .

وعلى الرغم من ذلك نجد من ينتقد التقسيم الثنائي للجملة ، مدعيا أن ذلك التقسيم لم يعتمد الا على الكلمة الاولى في الجملة ، دون أن يلتفت الى بقية الوحدات اللغوية فيها ، وقد حمل هذه الفكرة مثلا الأستاذ ساطع الحصري حيث يقول " من المعلوم أن الجملة تنقسم الى قسمين : فعلية واسمية ولكن عندما ننظر الى الأمور نظرة منطقية ، يجب أن نفهم من تعبير جملة فعلية الجملة التي تحتوي على فعل وبتعبير آخر : التي تعلمنا ما حدث وما يحدث ، كما يجب أن نفهم من تعبير جملة اسمية الجملة التي لاتحتوي على فعل ، وبتعبير آخر : الجملة التي تخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته . غير أن قواعد اللغة العربية لاتلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقية ، بل تخالفها كلية : فإنها تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ بفعل ، واسمية عندما تبتدئ باسم . ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألف منها بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها ، دون أن تلتفت الى بقية كلماتها . (1)

ويبدو أن الأستاذ ساطع الحصري ينطلق في انتقاده هذا من الفراغ

1- آراء وأحاديث في اللغة والأدب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1958 ص : 107 .

لأنه لم يدرك مقاصد و مرامي آراء علماء العربية ، في هذا المجال ، أو أنه لم ينظر الى هذه الآراء نظرة لسانية ، و لو تأملها جيدا لتبين له بما لا يدع مجالا للشك أن الخصائص البنوية المميزة للغة العربية تستوجب بالضرورة تمييز نوعين من الجملة تبعا للكلمة الأولى فيها فعل أم اسم ، غير أن الاستاذ ساطع الحصري لم يقف عند هذا الحد ، بل راح يعلل هذا الخطأ المزعوم في التقسيم من حيث التسمية حيث يقول " انني اعتقد أن تفسير الجملة على هذا النمط الغريب نتيجة خطأ منطقي ، وقع فيه علماء اللغة ، في عصور التدوين الأولى - بسبب اهتمامهم بالاوصاف الظاهرة ، أكثر من تفكيرهم بالمعاني المفهومة . . " (1)

و قد رأينا من قبل خلال عرضنا لآراء كبار علماء العربية مدى تأكيدهم على ترابط المستويين : النحوي و الاخباري معا في بنية كل من الجملتين بواسطة ارتباط الاسناد بالنبأ المفيد يقول السيرافي " وحد الكلام أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف لأن الفائدة في أحد الاسمين و الاخر معروف لافائدة فيه و الذي فيه الفائدة هو الخبر فالأولى أن يجعل زيدا المعروف هو الاسم و يجعل المنكور هو الخبر حتى يكون مستفادا . . . . . " (2)

و هل يعقل بعد هذا النص الصريح أن نتهم علماء العربية بعدم التفكير في المعاني . إن ذلك لشئ عجاب ، و الأعجب منه أن يتطاول الاستاذ ساطع الحصري بالانتقاد حتى على الباحثين المعاصرين ، ممن تبنوا هذا التقسيم الثنائي للجملة ، و تمسكوا به احقاقا للحق حيث يقول " أما استمرار المؤلفين المعاصرين على التزام هذه الخطة

---

1 - آراء و أحاديث في اللغة و الادب ، ص: 108 .
2 - الكتاب ، شرح السيرافي ، ط بولاق ، ص: 22 .

العجيبة، فلم أجد سبيلا الى تعليله الا بتأثير الألفة المخدرة ونزعة التفادي من الخروج على التعاريف والتصانيف القديمة ." (1) .

إن تقسيم علماء العربية الجملة الى جملتي المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل اللذين سميا فيما بعد بالجملة الاسمية، والجملة الفعلية، نابع من الخصائص البنوية المميزة للسان العربي .وهذا التقسيم دليل على سداد نظرياتهم اللغوية، وعمق تفكيرهم اللغوي كما بينا ذلك أعلاه، وعلى الرغم من ذلك نجد من يدعو الى الغاء ذلك التقسيم الثنائي لأنه تقسيم شكلي -حسب زعمهم - لاطائل من ورائه، من ذلك أننا نجد بعض الباحثين المحدثين يدعو الى ذلك، ويمكن أن نذكرهم على النحو التالي :

1- يقول الأستاذ ساطع الحصري " ونظرا لهذه القواعد الرسمية فان عبارة نام الولد يجب أن تعتبر جملة فعلية، في حين أن عبارة الولد نام يجب أن تعتبر جملة اسمية مع أن كلتيهما تتألفان من نفس الكلمتين، وتؤديان الى نفس المعنى ." (2) ثم يواصل ساطع الحصري هجومه على علماء العربية حيث يقول "فاذا تقدم الاسم على الفعل لا يترتب على ذلك - في عرفهم - تحول الجملة من فعلية الى اسمية فحسب، بل يترتب على ذلك خروج الاسم من الفاعلية أيضا، فعندما يقال الولد نام لا يرون مسوغا لاعتبار كلمة الولد فاعلا، نظرا لمخالفة ذلك التعريفات التي وضعوها ... وبما أن هناك فعلا يتطلب فاعلا، فانهم يلتجئون الى طرق التأويل الملتوية فيقولون أن الفاعل لهذا الفعل ضمير مستتر، وأما الولد فما هو الا مرجع هذا الضمير المستتر وبتعبير آخر : يدعون أن الفاعل ليس الولد المذكور صراحة وانما هو

1- آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ص : 108 .

2- آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ص: 108 .

ضمير مستتر يعود الى الاسم المذكور ... إنني أعتقد بأن الانسان لو قصد التعقيد والتشويش لغرض من الأغراض، لما استطاع أن يجد طريقة تصنيف وتفسير أكثر اعوجاجا وأشد غرابة من تلك . . . أفلم يحن بعد وقت الاقدام على التخلص من هذه المسالك الملتوية والرجوع الى طريق المنطق والصواب ؟(1)

ان اتهام الاستاذ ساطع الحصري علماء العربية بارتكاب خطأ منطقي لا أساس له من الصحة اطلاقا ، ولعل الذي قاده الى هذا الاتهام هو عدم فهمه للخصائص المميزة لبنية اللغة العربية . لذا لا يعد واتهامه هذا أن يكون زبدا وقد قال الله عز وجل (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض)

2 ـ أما الاستاذ ابراهيم السامرائي ـ وهو اللغوي المعروف ـ فلا يرى فرقا بين جملتي (محمد سافر) و (سافر محمد) وكلاهما في نظره جملة فعلية ما دام المسند فعلا ، والتغيير الناجم عن التقديم والتأخير في الجملتين السابقتين خارج ـ حسب رأيه ـ عن دائرة النحو ، لأنه من مسائل الاسلوب !(2)

لقد أشرنا في الفصل الأول من هذا الباب الى أن علماء العربية الأوائل لم يعرفوا الفصل بين النحو والبلاغة مطلقا ، فاللغة بجميع مستوياتها ـ صرف، ونحو وبلاغة ـ تشكل بنيانا واحدا متماسكا يشد بعضه بعضا ، وذلك بعد أن سقنا الشواهد المستقاة من كتاب سيبويه ، باعتباره أول مؤلف لغوي كامل في تاريخ علم اللغة العربية وصل الينا ، فمن أين اذن للاستاذ ابراهيم السامرائي هذا الفصل ؟

---

1 ـ آراء وأحاديث في اللغة والادب ، ص: 109 .

2 ـ الفعل زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. 3 ، 1983م ، ص: 204 ، 205 .

أهو صنعة متكلفة ؟ أم أنه نابع من الخصائص المميزة للسان العربي ؟

إن القول بفصل النحو عن البلاغة - لدى السامرائي - تعوزه الأدلة التي تثبت صحة هذا القول ، والغريب في الأمر أن يسرد الأستاذ ابراهيم السامرائي ذلك الاختلاف البنوي الوظيفي بين الجملة : (محمد سافر) و (سافر محمد) الى اعتبارات اسلوبية ، فقط دون أن ينتبه الى مقصد سيبويه بقوله "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"(1) وما يترتب على ذلك التقديم من تغييرات بنوية وظيفية نابعة من الخصائص المميزة لبنية اللسان العربي .

إن التقسيم الثنائي للجملة في العربية ليس تقسيما شكليا كما يتوهمون بل هو تقسيم بنوي وظيفي يأخذ في الاعتبار خصائص البنيتين معا للجملة : البنية النحوية الساكنة التي تتوافر على الاسناد المبين لطبيعة العلاقة بين ركني الجملة ، والبنية الاخبارية المتغيرة التي ترتبط بالموقف الكلامي الراهن ، وتتوافر على النبأ المفيد الموضح للوظيفة الابلاغية للجملة ، وتترابط هاتان البنيتان في نمط كل من الجملتين بواسطة ارتباط الاسناد بالنبأ المفيد .

فالجملة العربية اذا - سواء أكانت جملة الفعل والفاعل ، أم جملة المبتدأ والخبر - لها مستويان - مستوى نحوي ساكن ، ومستوى اخباري متغير - مرتبطان معا .

والتقسيم الثنائي للجملة العربية الى جملتي : الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر نابع أساسي من التمييز بين مفهومين نحويين هما : الفاعل والمبتدأ .

1- الكتاب ، ج 1 ، ص 24 .

لقد راعى علماء العربية فى هذا التقسيم الأساسى للجملة فى العربية الخصائص البنوية الدقيقة ، فجملة الفعل والفاعل ليست جملة تبتدئ بفعل يليه الاسم المسند اليه فحسب ، بل تتميز ببنيتها بأنها تتألف من جزأين غير منفصلين بعضهما عن بعض فى المستوى الساكن ، وذلك وفقا لطبيعة الفعل فى العربية ، ولذلك لا يميز فيها مبتدأ وخبر ، ولو كان المسند اليه (الفاعل) فيها يعبر عن معلوم بالنسبة للمخاطب على وجه التعيين ، والسبب فى ذلك يعود الى كون هذا المسند اليه (الفاعل) لا يمكن أن يكون نقطة الابتداء فى الكلام ، لأن طبيعة بنية هذه الجملة لا تسمح أن يكون جزء ا مستقلا عن الفعل المسند ، وبنيتها فى المستوى الساكن (النحوى) لا تسمح أن يتميز فيها جزآن منفصلان بعضهما عن بعض ، ولهذا السبب أطلق علماء العربية على المسند اليه حين يلى الفعل (فاعلا) وليس (مبتدأ) ، والجملة فى هذه الحالة تحمل خبرا ابتدائيا ، لأن الفعل المسند فيها يذكر أمام السامع للأول مرة والفاعل فى هذه الجملة لا يخلو : إما أن يكون المتكلم أو المخاطب ، أو يكون شخصا ثالثا غير المتكلم وغير المخاطب ، فاذا كان الفاعل هو المتكلم أو المخاطب فأنه يمكن أن يكون ضميرا بارزا متصلا بالفعل الماضى ، وبعض صيغ المضارع ، نحو : قمت ، قمنا ، وقمتم ، أو تقومين ، تقومان ، تقمن ..... الخ ويمكن أن يكون ضميرا مستترا وجوبا مع بقية صيغ المضارع نحو : أقوم ، نقوم ، تقوم (للمخاطب المفرد المذكر فقط) ، أما إذا كان الفاعل شخصا ثالثا غير المتكلم وغير المخاطب ، فلا يقدر بصيغة الفعل ضمير يشير اليه ، لأن الخبر ابتدائى يذكر فيه الفعل لأول مرة أمام المخاطب لذا يحتاج المخاطب بالضرورة أن يذكر له بعد الفعل اسم ظاهر

يعلم منه أن الفعل يسند اليه . لذا يتوجب ذكر اسم ظاهر مرفوع يلي الفعل ويشير الى الفاعل الذي يكون تابعا من الناحية النحوية للفعل الذي يسبقه والعامل فيه الرفع أيضا ، ولذلك فالفاعل هنا لا يؤثر في الفعل من حيث المطابقة معه في الافراد والتثنية والجمع بأنواعه المختلفة ، وبعبارة أخرى تبقى صيغة الفعل هي نفسها الصيغة الأصلية في الماضي أو المضارع (الغائب المفرد) سواء كان الفاعل مفردا أو مثنى أو جمعا نحو: نام الولد ، نام الولدان ، نام الاولاد ، أو ينام الولد ، ينام الولدان ، ينام الاولاد ، فحالة رفع الفاعل هذه التي جاء في شكل اسم ظاهر بعد الفعل - حالة رفع غير دالة، لانه مقيد في وجوده بوجود فعل قبله ، كما استخدم الفعل في الموضع الاول من الجملة قبل الفاعل استخداما غير دال ، وذلك لان مثل هذا الاستخدام للفعل في حالة كون الفاعل شخصا ثالثا غير المتكلم وغير المخاطب ، يمتنع معه تقدير ضمير مستتر في صيغة الفعل يشير الى الفاعل وبعبارة أخرى يتوجب مع هذا الفعل ذكر اسم ظاهر مرفوع يلي الفعل ويشير الى الفاعل .

أما جملة المبتدأ والخبر التي تبتدأ باسم يليه اسم أو فعل أسند اليه فهي في المستوى الساكن النحوي تتميز بتأليف بنيتها من جزأين منفصلين بعضهما عن بعضها : المبتدأ (المسند اليه) والخبر (المسند) ومن هنا يمكن القول أنها قابلة في المستوى الاخباري التغير الى موضوع للكلام ومحمول له حسب حال السامع ، والمبتدأ (المسند اليه) في هذه البنية يعبر عن معلوم بالنسبة للمخاطب على وجه التعيين ، ولذلك يكون نقطة الابتداء في الكلام ، وجملة المبتدأ

والخبر التى يكون الخبر فيها فعلا (محمد سافر) تحمل خبرا غير ابتدائى لأن الفعل (المسند) فيها يعبر عن معلوم ذكر أمام المخاطب من قبل في السياق الكلامي . والنبأ المفيد الذى تحمله الجملة فى المستوى الاخبارى المتغير إلى المخاطب .. الذى يشك فى إسناد ذلك الفعل المعلوم لديه إلى ذلك المسند إليه المعلوم لديه أيضا - هو فى اسناد هذا الفعل الى الاسم الذى ذكر قبله ولذلك أطلق علماء العربية على المسند اليه حين يسبق الفعل مبتدأ وليس فاعلا . والمبتدأ فى هذه الجملة يمكن أن يكون ضمير رفع بارز منفصلا ، أو اسما ظاهرا مرفوعا نحو: أنا قمت ، نحن قمنا ، زيد قام ، وليس الفعل عاملا فى رفع المبتدأ ، لأنه لا يعمل الرفع الا بفاعله الذى يليه فحالة رفع المبتدأ - إذن - غير مقيدة فى وجودها بوجود الفعل بعدها لذا يقترح د . جعفر دك الباب أن تسمى حالة رفع مطلق .(1)

ان المبتدأ يؤثر فى الفعل الذى يليه ويسند اليه من حيث ضرورة المطابقة معه فى الافراد والتثنية والجمع نحو: الولد نام ، الولدان ناما ، الأولاد ناموا أو الولد ينام ، الولدان ينامان ، الأولاد ينامون .

---

1 - د . جعفر دك الباب ، الموجز فى شرح دلائل الاعجاز ، ص 134 - 137 .

الباب الثاني

الخبر عند الجرجاني والسكاكي

تمهيد في الكلام وأنواعه

ورثنا عن علماء البلاغة العربية مصطلحي الخبر والانشاء قسمي الكلام الكبيرين ، وورثنا معهما اختلافا لدى القدماء والمحدثين حول من دارقهما لأول مرة ، في الفكر البشري عامة ، والفكر العربي الاسلامي بصفة خاصة ، فمنهم - كالأستاذ درويش الجندي - من يرجح أنّ أول ما ظهر الكلام في هذا الموضوع في ميدان الفكر العربي إنما كان في أغلب الظن في رحبة الاعتزال وساحة علم الكلام حيث : نجمت فتنة القول بخلق القرآن ، واستدل فيها استدل به على أن القرآن مخلوق - بأنه أمر ونهي وخبر ، وذلك مما ينفي عنه صفة القدم ...."(1) وتابعه في هذه الفكرة الأستاذ أحمد مطلوب معللا ظهور الكلام فيهما لدى المعتزلة لاحتياجهم اليهما في جدلهم ، ودفاعهم عن الفكر العربي الاسلامي بصفة عامة ، والعقيدة الاسلامية بصفة خاصة . (2)

ويشير الأستاذ درويش الجندي الى أن أول من [illegible] في هذا الموضوع في ميدان الفكر البشري هو فروتاغوراس عندما تناول بالبحث ضروب القول وهو ما يمكن أن تصاغ عليه العبارة ، من رجاء واستفهام وجواب وأمر حسب أحوال المخاطب . (3)

كما وجدنا اختلافا كبيرا لدى علماء البلاغة العربية أنفسهم في تناول هذين المصطلحين بالتعريف ، أو التفصيل لبعض مسائلهما ، فقد تعرض لهما أبو الفرج قدامة بن جعفر (ت 337 هـ) في كتابه

1- درويش الجندي ، علم المعاني ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، بدون تاريخ ، ص: 14

2- البلاغة عند السكاكي ، ص: 199 .

3- علم المعاني ، ص: 13 .

- انظر : ارسطو ، فن الشعر ، ترجمة وشرح وتحقيق عبد الرحمان بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، 1953م ، ص: 54 .

(نقد الشعر) بعد أن أطلق على الأول مصطلح الخبر والثاني مصطلح الطلب ، وبعد أن عرف الخبر (1) ، قسمه الى قسمين : أولهما خصه بهذا الاسم أي الخبر ، وهو ما يبتدأ به . وثانيهما سماه جوابا ، وهو ما يؤتى به بعد سواه . ثم حصرهما في الصدق والكذب ، نافيا أن يقع هذان في غيرهما ، ولكنه سرعان ما ينقض كلامه هذا بتقسيمه الخبر مرة ثانية الى : جزم ، ومستثنى ، وذو شرط (2) ، لأن هذا الأخير لا يحتمل الصدق والكذب ، لأنه معلق بشرط قد يقع وقد لا يقع واذا كان ذلك كذلك ، فلا يمكن أن نحكم بصدقه أو كذبه .
أما النوع الثاني من الكلام ، وهو الطلب فقد عرفه بقوله "كل ما طلبته من غيرك" (3) ويدخل دون تفصيل ما تحت هذا النوع ، الدعاء والتمني ، والنداء ، والاستفهام بشيء من التفصيل لهذا الأخير (4) محللا ذلك بقوله "لأن ذلك كله طلب" (5).

كما تعرض كذلك أحمد بن فارس (ت 395 هـ) في كتابه (الصاحبي) الى الكلام وأنواعه من خلال باب أسماه معاني الكلام حيث يقول "وهي عند بعض أهل العلم عشرة : خبر . واستخبار . وأمر . ونهي . ودعاء . وطلب وعرض . وتحضيض وتمن . وتعجب ." (6) ثم تناول هذه المعاني العشرة بالشرح والتمثيل (7)

1ـ عرفه بقوله "كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقوله : قام زيد فقد أفدته العلم بقيامه" ، انظر : أبو الفرج قدامة بن جعفر ، نقد النثر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، 1982م ، ص: 44 .

2ـ أبو الفرج قدامة بن جعفر ، نقد النثر ، ص: 44 ، 45 .

3ـ المصدر السابق ، ص: 44 .

4ـ المصدر السابق ، ص: 44 ، 45 .

5ـ المصدر السابق ، ص: 44 .

6ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، المكتبة السلفية ، القاهرة 1910م ، ص: 150 .

7ـ أنظر المصدر السابق ، ص: 150ـ158 .

والملاحظ أن أحمد بن فارس لم يتناول الخبر بالتقسيم ـ كما فعل أبو الفرج قدامه بن جعفر ـ ولا الانشاء كذلك، وانما ركز بشكل أساسي على المعاني التي قد يحتملها بعض أنواع الكلام خلافا لمقتضى ظاهرها .
من ذلك على سبيل المثال أن الخبر ـ عنده ـ قد يحتمل معاني كثيرة منها التعجب والانكار، والنفي، والامر، والنهي، والتعظيم، والدعاء وغيرها من المعاني، وكذلك الاستخبار فقد يحتمل ـ عنده كذلك ـ معاني كثيرة منها التعجب، والتوبيخ، والتفجع، والتبكيت، والتقرير، والتسوية، والتكثير، والاسترشاد وغيرها، ومثلهما كذلك الامر فقد يحتمل معاني كثيرة كالوعيد، والتكوين والندب، والتعجيز، والتعجب، والتمني، والتحسير وغيرها (1)

ثم انتهى الأمر ـ في موضوع الكلام وأنواعه ـ الى علماء البلاغة المتأخرين زمنيا، فقسموه الى قسمين كبيرين اصطلحوا على تسميتهما بالخبر والانشاء ثم تناولوا كل قسم منهما بالتحديد والتفريع، ولا يعنينا هذا التقسيم والتفريع بقدر ما يعنينا مدى صلاحية وتماشيه وواقع اللغة .

الواقع أن اللغة إما أن تعبر عن واقع حدث وانتهى، أو عن أمر يستشرف المتكلم الى حدوثه، والأول هو الجانب الوصفي من وظيفة اللغة أو التقرير، ... " (2) ولذلك كانوا مصيبين حين اصطلحوا على تسميته بالخبر . لأنه الجانب القار في اللغة (3) . أما الجانب الثاني، فهو الجانب الحيوي المتحرك ـ ومن وظيفة اللغة ـ لوقوع احداثات جديدة فيه لم تكن من قبل وهو جانب الانشاء (4) ، ولذلك اعتبر التحول في

---

1 ـ أنظر الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص: 150 ـ 157 .
2 ـ السيد أحمد خليل، المدخل الى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، 1968 م، ص: 201 .
3 ـ محمد الهادي الطرابلسي، خصائص الاسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية، 1981م، ص: 349 .
4 ـ السيد أحمد خليل، المدخل لدراسة البلاغة العربية، ص: 201 .

الكلام من الجانب الخبري الى الجانب الانشائي تحولا – في عمومه – من جانب القرار في اللغة ، الى جانب التحرك .(1)

ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل علماء البلاغة العربية – قديما وحديثا – يتفقون – في الغالب – على مفهوم واحد للخبر ، لأنه الجانب الثابت في اللغة ، ويختلفون في فهمهم لموضوع الانشاء او الطلب ، لأنه الجانب المتغير فيها .

فمفهوم الخبر – في الغالب – هو ما أفاد به المتكلم المخاطب شيئا جديدا لا يعلمه(2) أما الانشاء فقد اختلف علماء البلاغة العربية في تناوله فقد وجدنا من تناوله ضمن معاني الكلام .(3) ومنهم من عالج جانبا واحدا منه فقط هو الانشاء الطلبي (4) ومنهم من قسمه الى نوعين هما الانشاء الطلبي ، والانشاء غير الطلبي (5) ، ومنهم من زاد على هذا فقسم الثاني الى طلب بالفعل وطلب بالاداة (6) ومنهم من جعل كثيرا من مسائل الانشاء فرعا عن الخبر (7)

---

1 – محمد الهادي الطرابلسي : خصائص الاسلوب في الشوقيات ، ص: 370 .
2 – ينظر: الكتاب ، ج 1 ، ص : 15 ، 303 ، 304 ، وكتاب نقد النثر لابي الفرج قدامه بن جعفر ، ص : 44 .وانظر كذلك : الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ، ص: 150 .
– دلائل الاعجاز في علم المعاني للامام عبد القاهر الجرجاني ، ص: 132
– مفتاح العلوم للسكاكي ، ضبط نعيم زرزور ، ط 1 ، 1983م ، ص: 166 .
– الايضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، ج 1 ، ص: 91 .
– الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني للدكتور جعفر دك الباب ، ص: 125 ، 126 .
– في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ط 2 ، 1986م ، ص: 163 ، 164 .
3 – أحمد بن فارس الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها ، ص: 150 .
وأنظر: دلائل الاعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني ، ص: 35 .
– الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني د .جعفر دك الباب ، ص: 70 .
4 – انظر نقد النثر لابي الفرج قدمه بن جعفر ، ص: 40 ، 44 .
– وانظر كذلك : مفتاح العلوم للسكاكي ط1 ، 1983م ، ص: 164 ، 165 .
5 – انظر الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ، ج 1 ، ص: 227 – 245 .
– وانظر كذلك خصائص الاسلوب في الشوقيات لمحمد الهادي الطرابلسي ، ص: 349 .
– المدخل الى دراسة البلاغة العربية للسيد أحمد خليل ، ص: 202 ، 203 .
6 – مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص: 165 – 168 .
7 – انظر عروس الافراح لبهاء الدين أحمد بن علي السبكي ، ج1 ، ضمن شرح التلخيص ص: 172 .
– وانظر كذلك : القزويني و البلاغة الحديثة لأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1964م ، ص: 24 .

ولانريد من هذا القول أن الاختلاف ليس بذى قيمة ، أو أنه لا يسهم فى الوظيفة الأساسية للغة كوسيلة اتصال بين أبناء الأمة العربية فإن الأساليب الخبرية ، اذا كانت قد تكفلت بنقل المسائل العلمية ، والانسانية (1) فان الأساليب الانشائية — ولاسيما الطلبية منها — موضوع عناية البلاغيين لما تمتاز به من حركة وقوة تأثير كبيرتين ، ولما تمتاز به من اللطائف البلاغية الكثيرة (2). فهي — أى الاساليب الانشائية — الينبوع الأول والأساسى للقوة التعبيرية فى اللغة العربية ، لما تختزنه من الفاعلية الكامنة فى بعض صيغها ومسائلها. ولعل خير نموذج لهذه الابلاغية " صيغ الندبة والاستغاثة وما تمثله من قوة تعبيرية (وأسفاه ....وا حسرقلباه .... وامعتصماه .... ياللمظلوم الخ ...) وأسماء الافعال — اعنى أسماء أفعال الأمر خاصة — وحدتها الابلاغية (...هلم ...حذار ..) والمصادر النائبة عن أفعالها وايجازها الابلاغى .... والاستفهام الاستنكارى وما فيه من ابلاغية انفعالية (أحشفا وسوء كيلة ؟ ...أإله مع الله ؟ ... ...الخ ..) ، ...." (3) .علاوة على هذا كله أن الأساليب الانشائية بشقيها تسهم بقسط كبير فى تنشيط النص ، وتعبر عن أبرز مظاهر اللغة التى تفصح عن حيويتها ، وتكشف عن حاجة الباث فى مساهمة المتقبل فيتحول من طرف ساكن الى طرف مشارك ومساهم (4)

والواقع أن مختلف الأساليب خبرية كانت أم انشائية مسخرة جميعها للإبانة عن أغراض المتكلمين ، وتقديمها إلى المخاطبين فى أحسن صورة من اللفظ (5)

---

1 — درويش الجندى علم المعانى ، ص: 25 ، 26 .

2 — المرجع السابق ، ص: 36 ، 68 .

3 — د .عفيف دمشقية ، الابلاغية فرع من الالسنية ينتمى الى علم أساليب اللغة ، مجلة الفكر العربى ، العددان: 8 — 9 ، 1979 م ، تصدر عن معهد الانماء العربى ليبيا ، ص: 205 .

4 — محمد الهادى الطرابلسى ، خصائص الاسلوب فى الشوقيات ، ص: 349 — 350 .

5 — حمادى صمود ، التفكير البلاغى عند العرب أسسه وتطوره الى القرن السادس ، ص: 569 .

الفصل الأول

مفهوم الخبر وأنواعه

أولا : مفهوم الخبر وأنواعه عند الامام الجرجاني

يقسم الامام الجرجاني الخبر الى قسمين حيث يقول " واعلم أن الخبر ينقسم الى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه ، وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له ، فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك : زيد منطلق والفعل كقولك : خرج زيد وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة . والثاني هو الحال كقولك : جاءني زيد راكبا . وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك : جاءني زيد راكبا لزيد ... " (1)

ويتضح من هذا النص أن النوع الأول من الخبر - أي الخبر الذي هو أحد ركني الجملة الأساسية - يشكل العنصر الأساسي في بنية الجملة باعتبارها أصغر بنية نحوية تحمل معنى تاما يمكن السكوت عليه ، لاشتمالها على ركني الاسناد في أبسط صيغة لهما مجردين عن جميع ما يتعلق بهما من عناصر أخرى . على العكس النوع الثاني - وهو الخبر الذي ليس ركنا من ركني الجملة الاساسية - الذي لايشكل عنصرا أساسيا في بنية الجملة . (2)

أي أن بنية الجملة لاتتأثر بدونه من حيث الشكل ، بل تبقى بنيتها تؤدي نبأ مفيدا في موقف كلامي ما يتطلبه . وهو ما نعدم وجوده فيهما

---

1 - دلائل الاعجاز ، ص : 164 .

2 - د . جعفر دك الباب الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ص : 108 .

في حالة غياب الخبر (المسند) عنها ، لا لشيءٍ الا لأنّ الخبر كما يقول الامام الجرجاني - لايكون " حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ...." (1) لأن المتكلم لا يهدف من ذلك أن يعلم المخاطب معاني الكلم المفردة التي يتألف منها الكلام ، بل يهدف أن يعلمه شيئا جديدا - لايكون الا وهي منتظمة - لا يعلمه (2) ومن هنا فمفهوم الخبر عند الامام الجرجاني هو ما كان جزءاً أساسيا في بنية الجملة وأصلا في الفائدة التي لاتتم بدونه ، أو جزءاً غير أساسي في تلك البنية ، ولكنه زيادة في الخبر الأساسي .

النكرة والمعرفة في العربية

ذكرنا في نهاية الفصل السابق أن هناك نمطين أساسيين لبنية الجملة العربية هما : بنية جملة المبتدأ والخبر ، وبنية جملة الفعل والفاعل ، ثم أشرنا الى خصائص كل من مفهومي المبتدأ والفاعل ، ومفهومي الخبر والفعل ، وأثناء ذلك تطرقنا بشكل مفصل الى النكرات والى مسوغات الابتداء بها في العربية لدى علماء العربية ، وذلك من أجل بيان ارتباط الوظيفة الابلاغية بالموقف الكلامي .

أما أنواع المعارف فقد أرجعنا الحديث عنها الى هذا الفصل لارتباطها به ، وذلك لأن بيان الفروق البنيوية والابلاغية بين أنواع الخبر لدى الامام عبد القاهر الجرجاني واستقصاء الفروق الدقيقة بين هذه الأنواع يتطلب المعرفة العميقة لأنواع المعارف لما لها من دور في ابراز وتوضيح الفروق الخبرية .

أشرنا في نهاية الفصل السابق الى أن الخاصية الأساسية للمبتدأ هي المعرفة ، وأن الخاصية الأساسية للخبر هي النكرة ، بيد أننا لم نتعرض

1- دلائل الاعجاز ، ص: 405 .

2- دلائل الاعجاز ، ص: 415 .

الى أقسام المعرفة ، ولذا يمكن أن نستعرض أقسامها (1) بايجاز على النحو التالي :

1 ـ الضمير وهو أعرف المعارف نحو: أنا ، أنت ، هو ....

2 ـ العلم : نحو: زيد ، ويسمى هذا بالعلم الشخصي ، وهناك أقسام أخرى تندرج تحت هذا النوع هي :

ا ـ علم جنس نحو: أسامة للأسد ، وثعالة للثعلب .

ب ـ اللقب نحو: زين العابدين .

جـ ـ الكنية نحو: كأبي بكر ، وأم كلثوم .

3 ـ الاسم المحلى بأل ، وهي إما :

ا ـ الدالة على العهد وهو نوعان :

1 ـ العهد الذكري نحو: اشتريت فرسا ثم بعت الفرس ، ومنه قوله تعالى (مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري)

2 ـ العهد الذهني نحو: جاء القاضي ، جاء الأستاذ ... ولا يقال هذا الا اذا كان هناك حديث معهود بين المتكلم والمخاطب .

ب ـ الدالة على الجنس نحو: العسل حلو ، الانسان حيوان .

جـ ـ الدالة على الاستغراق ، وهو نوعان :

1 ـ باعتبار حقيقة الافراد نحو قوله تعالى (وخلق الانسان ضعيفا

2 ـ باعتبار صفات الافراد نحو: أنت الرجل أي الجامع لصفات الرجال المحمودة ، وللامام عبد القاهر الجرجاني في هذا المجال مواقف واستنتاجات قيمة سنتطرق لها في موضعها ان شاء الله .

وضابط (ال) الأولى أي الدالة على حقيقة الافراد هو أن يصح حلول

---

1 ـ أنظر كلا من :

ا ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص: 128 ـ 160 .

ب ـ النحو الوافي لعباس حسن ، جـ 1 ، ص: 206 ـ 441 .

(كل) محلها على جهة الحقيقة ، فلو قيل (وخلق كل انسان ضعيفا) لصح ذلك على جهة الحقيقة . أما ضابط (ال) الثانية أى الدالة على صفات الأفراد فهو أن يصح حلول (كل) محلها على جهة المجاز ، فلو قيل : أنت كل رجل ، لصح ذلك على جهة المبالغة .

4- اسم الاشارة وهو النوع الرابع من أنواع المعارف نحو : هذا ، هذه ، هؤلاء . .

5- اسم الموصول نحو : الذى ، التي ، اللذان ، الذين ، اللائي . . . .

6- المضاف الى واحد من الأنواع الخمسة المذكورة نحو : غلامي ، غلام زيد ، غلام هذا ، غلام الذى في الدار ، غلام القاضي .

ورتبة المضاف هنا في التعريف كرتبة ما أضيف اليه عدا المضاف الى الضمير فليس في رتبة المضمر ، وانما هو في رتبة العلم ، والدليل على ذلك أننا قد نصف العلم به نحو : مررت بزيد صاحبك ، فلو كان المضاف الى الضمير في رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف ، وذلك لا يجوز على الأصح .

فالكلمة اذا وقعت تحت نوع من هذه الأنواع الستة صح الابتداء بها لأنها حينئذ معرفة ، فان خرجت عن هذه الأنواع الستة لم يصح الابتداء بها لأنها حينئذ نكرة أى مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد الا اذا خصصت بوصف نحو قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) أو وقعت في سياق النفي نحو : ما رجل في الدار ، أو في سياق الاستفهام نحو قوله تعالى (أإله مع الله) لأن المبتدأ فيهما - أعني سياقي النفي والاستفهام - يفيد العموم . وكذلك أيضا اذا وردت أى النكرة في أسلوب الحصر وأصبحت مثلا يضرب في كل حالة تضاهي تلك الحالة نحو: شر أهر ذا ناب ، يقول ابن يعيش بهذا الصدد " فالابتداء بالنكرة فيه حسن ، لأن معناه : ما أهر ذا ناب الا شر فالابتداء هنا محمول على

معنى الفاعل ، وجرى مثلا فاحتمل . والأمثال تحتمل ولا تغير . ومعنى شر أهر ذا ناب . أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله فيه إلا لسوء ظن . ولم يكن غرضهم الاخبار عن شر ، وانما يريدون الكلب أهره شر . وانما كان محمولا على معنى النفي ، لأن الاخبار به أقوى لا أنه أوكد . ألا ترى أن قولك : ما قام الا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وانما احتاج الى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أمرا مهما لما ذكرناه . ومما جاء من ذلك قولهم في المثل : شيء ما جاء بك ، يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت . أي ما جاء بك الا شيء حادث لا يعهد مثله" (1)

ومن هذا النص نستنتج أن للمواقف التي يقال فيها الكلام أهمية كبرى في بناء الكلام وتشكيله ليكون في مستوى قوة الدلالة المتوقعة منه ، ومن هذا المنطلق يتضح أن الاكتفاء بالقواعد النحوية وحدها لا يكفي ما لم نأخذ بعين الاعتبار السياق الفعلي للكلام .

وقد يصح الابتداء بالنكرة اذا أفادت الدعاء نحو : سلام عليكم وويل لك يقول الزمخشري بهذا الصدد " وأما سلام عليكم وويل لك وما أشبههما من الادعية فمتروكة على حالها ، اذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قوله أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ ومتى القتال ؟ " (2)

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كالتالي : لماذا لم توجب ضرورة تقديم الجار والمجرور هنا على هذه النكرة المفيدة للدعاء ، وقد لاحظنا فيما سبق ضرورة تقديمه ؟ والجواب على ذلك أن النكرة المفيدة للدعاء لا يخشى معها اللبس ، أما النكرة التي لا تفيد الدعاء فيخشى معها اللبس اذا تقدمت على الجار والمجرور ، ولذلك وجب تأخيرها ، لأن الغرض من القاء الكلام هو التواصل وافادة المخاطب بما يعلمه المتكلم ، ومن هنا

---

1 — شرح المفصل ، ج 1 ، ص : 86 .

2 — المفصل في علم العربية ، ص : 25 .

كان الأصل في المبتدأ المعرفة ، وفي الخبر النكرة ، فاذا تساويا في التعريف فان الفائدة تكون في مجموعها لمن لم يعرفهما مجتمعين . (1)

لقد استطاع الامام الجرجاني بفضل حسه اللغوي المرهف ، وفهمه الدقيق لانواع المعارف و النكرات أن يستنبط من الكلمات الواردة في سياقات الجمل الدلالات المختلفة و لاشك أن المتتبع للامام الجرجاني و هو يبرز الفروق البنوية و الابلاغية بين أنواع الخبر يحس أن الرجل ينطوي على فهم خطير لقواعد النحو العربي ، و هو ما سنتناوله في الفقرات الاتية .

<u>أنواع الخبر، الفروق البنوية والابلاغية بين هذه الأنواع</u>

تناول الامام الجرجاني القسم الاول من الخبر ، و هو الخبر ـ الذي هو أحد ركني الجملة الاساسية ـ فقسمه تبعا لحاجة السامع المحددة بالموقف الراهن للكلام الى نوعين هما : الخبر الابتدائي و الخبر غير الابتدائي . (2)

<u>النوع الاول : الخبر الابتدائي</u>

(3)
يتم بالوحدة الاسمية نحو : زيد منطلق ، أو بالوحدة الفعلية نحو : خرج زيد . و قد أشار الامام الجرجاني الى هذا النوع حيث يقول "اعلم أنك اذا قلت زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد و لا عمرو فأنت تفيد ه ذلك ابتداء . . . . . و النكتة أنك تثبت في الاول الذي هو قولك : زيد منطلق . فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان . (4)

---

1 ـ ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ1 ، ص: 98 .
2 ـ د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 109 .
3 ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص: 164 .
4 ـ دلائل الاعجاز ، ص: 136 .

ومعنى ذلك أن الوحدة الاسمية ، أو الفعلية المخبر بها مذكورة أمام المخاطب أول مرة ، أي لم تذكر من قبل في السياق الكلامي ، والشيء الجديد الذي يستفيده المخاطب من هذا هو الاسناد أي اسناد معنى الوحدة الاسمية ، أو الفعلية المخبر بها الى المخبر عنه المعلوم بالنسبة الى السامع المحدد بعينه أو جنسه الذي يستغرق جميع أفراده (1) .

وفي مجال هذا النوع من الخبر يميز الامام الجرجاني بين الخبر بالوحدة الاسمية وبين الخبر بالوحدة الفعلية . فالخبر اذا كان بالاسم دل على الثبوت ، واذا كان بالفعل دل على التجدد ، واذا كان بالفعل المضارع دل على وقوع الفعل آن بعد آن ، ولا يصلح —وظيفيا— أحدهما في مكان الآخر ، فاذا قلنا : زيد منطلق فقد أثبتنا الانطلاق لزيد من غير أن نجعله يتجدد ، ويحدث منه شيئا فشيئا ، بل هو كالمعنى في قولنا : زيد طويل ، وعمر قصير من حيث أننا لا نقصد بهما أن نجعل الطول ، أو القصر يتجدد ويحدث منهما شيئا فشيئا ، وانما نوجبهما ونثبتهما لهما فقط ، أما ان قلنا ها هو ذا ينطلق فقد أثبتنا الانطلاق لزيد مع التجدد ، ووقوعه منه شيئا فشيئا (2) .

ويضيف الامام الجرجاني مؤكدا هذا الفرق قائلا " وان شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا // لكن يمر عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ولو قلته بالفعل : لكن يمر عليها وهو ينطلق لم يحسن . واذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفي أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر الى قوله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) فان أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا وان قلنا : كلبهم

1— د . جعفر دك الباب الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص ، 126 .

2— الجرجاني ، دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص : 133 ، 134 .

يبسط ذراعيه . لا يؤدي الغرض ....(1) .

ولئن مثل الامام الجرجاني - في بهذين الشاهدين - للاسم حيث لا يصلح الفعل مكانه ، فقد مثل كذلك للفعل حيث لا يصلح الاسم مكانه - من حيث تأدية الغرض - ببيتين من الشعر هما على التوالي :

لعمرِكَ لَقَدْ لاحتْ عيونٌ كثيرةٌ // إلى ضَوْءِ نارٍ في يفاعٍ تحرَّقُ

وقوله :

أَوَ كلَّما وَرَدَتْ عُكاظَ قبيلةٌ // بَعَثُوا إليَّ عريفَهُم يَتَوَسَّمُ (2)

ثم علق عليهما بقوله " وذاك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقدا يتجدد منه الالهاب والاشعال حالا فحالا وإذا قيل : متحرقة كان المعنى أن هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة وجرى مجرى أن يقال : إلى ضوء نار عظيمة في أنه لا يفيد فعلا يفعل . وكذلك الحال في قوله : بعثوا الي عريفهم يتوسم ... ولو قيل : بعثوا إليّ عريفهم متوسما . لم يفد ذلك حق الافادة ..." (3)

وبهذا الصدد يقول أستاذنا ، د . جعفر دك الباب " الإخبار بالفعل يقتضي ثبوت المعنى المخبر به مع ربطه بالوقت . أما الاخبار بالاسم فيقتضي ثبوت المعنى المخبر به دون ربطه للوقت ." (4)

وفي مجال الخبر الابتدائي يتطرق الامام الجرجاني الى الخبر المقترن بالألف واللام على معنى الجنسية ، ثم يكون لها كذلك اعتبارات هي التالية :

<u>الاعتبار الأول</u> : هو أن يقصر المتكلم جنس المعنى على المخبر عنه لغرض

1- دلائل الاعجاز ، ص: 134 .

2- دلائل الاعجاز ، ص : 135 .

3- دلائل الاعجاز ، ص: 135 ، 136 .

4- الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 108 .

المبالغة ، وذلك نحو : زيد هو الجواد ، عمرو هو الشجاع ، على معنى أن الشجاعة لم تحصل على الوجه الأكمل لها لغير عمرو ، وأن الجود كذلك لم يحصل على الوجه الأكمل له لغير زيد ، فكلاهما قد بلغ أقصى درجات الكمال في الصفة التي لابسته ، والمتكلم بهاتين الجملتين لا يريد أن ينفي صفتي الجود والشجاعة عن غير زيد وعمرو مطلقا .
وانما لم يعتد بما كان من الآخرين لقصورهم عن أن يبلغوا الكمال في صفتي الجود والشجاعة ، فكأن المعنى المخبر به ، في هاتين البنيتين مخصوصا ولهذا امتنع العطف ، ولا يفهم هذا المعنى المخصوص لو قلنا : زيد هو الجواد وعمرو ولا عمرو هو الشجاع وزيد ، ولهذا امتنع العطف في هذه الحالة . (1)
<u>الاعتبار الثاني</u> : هو أن يقصر المتكلم جنس المعنى المخبر به على المخبر عنه لا على معنى المبالغة ، كما رأينا في المثالين السابقين ، وانما تريد أن يقول أنه لا يوجد الا منه نحو : هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا وكقول الشاعر :

هو الواهب المئة المصطفاة // اما مخاضا واما عشا[illegible]

والمخبر به هنا نوع خاص برمته - للمخبر عنه - هو الوفاء في بنية الجملة الاولى ، وجنس من الهبة المخصوصة في بنية الشطر الأول من البيت السابق . (2)
<u>الاعتبار الثالث</u>: والمتكلم هنا لا يريد أن يقصر الخبر في جنسه على المخبر عنه كما هو الشأن في : زيد هو الشجاع ، ولا يريد أن يقول أنه لا يوجد الا منه كما في نحو : هو الواهب المئة المصطفاة ، بل يريد أن يجعل منه علامة معروفا بها المخبر ، كقول الشاعر :

وإن سنام المجد من آل هاشم // بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

أراد الشاعر أن يثبت صفة العبودية للمهجو ، ولكنه لم يكتف بذلك ، بل جعلها ظاهرة معروفا بها ، ولو جاءت كلمة العبد مجردة من الألف واللام ، لما

1- دلائل الاعجاز ، ص: 138 .
2- دلائل الاعجاز ، ص: 138 و 139 .

أدت هذا المعنى ، ومن هذا القبيل أيضا قول الشاعرة :

أسود إذ ما أبت الحرب نابها // وفي سائر الدهر الغيوث المواطر

فقد أثبت الشاعر صفة الكرم للمدوحين التي عبر عنها بكلمتي الغيوث المواطر صفة ظاهرة لهم معروفين بها على سائر الدهر (1) وفي مجال الخبر الابتدائي يلتفت الى الفرق القائم بين الألف واللام على معنى الجنسية في الخبر ، وبينهما في الاسم المبتدأ ، من حيث أننا نثبت بهما في الاسم المبتدأ معنى الاستغراق الذى يشمل الجنس كله ، وعلى هذا يكون المعنى في بنية : الشجاع موقىّ ، على اثبات الوقاية لكل ذات تتصف بصفة الشجاعة. أما وجودها في بنية : أنت الشجاع ، فلا معنى للأستغراق في الخبر في هذه البنية ، وانما على معنى أن الشجاعة لم تحصل على حقيقتها على الوجه الأكمل إلا فيك (2) .

كما منع الامام الجرجاني بهذا الصدد (إن) مع الخبر الابتدائي حيث يقول " ليس للمخاطب ظن في خلافه البتة ولا يكون قد عقد في نفسه أن الذى تزعم أنه كائن غير كائن وأن الذى تزعم أنه لم يكن كائن فأنت لا تحتاج هناك الى " إن " ..." (3) ، لأن المسند (المخبر به) في هذه الحالة لم يذكر من قبل في السياق الكلامي أو هو لم يشر اليه ، ولذا فالمخاطب هنا في هذه الحالة خالي الذهن منه تماما ، ومن هنا لا يحتاج أن نؤكد له هذا الخبر بإنّ فنقول : إنّ عبد الله قائم . (4)

ومن هنا " لم يكن التركيب النحوى مجرد شكل يخضع لمقتضيات العوامل وانما هناك شيْ وراء ذلك ، وهو سر البلاغة ودلائل الاعجاز الذى تتطاول اليه الأفهام ، وتتسابق فيه أهل النظر والبصيرة" (5)

1- دلائل الاعجاز ، ص: 140

2- الجرجاني ، دلائل ، ص: 151 ، 152 .

3- دلائل الاعجاز ، ص: 250 .

4- دلائل الاعجاز ، ص: 242 . أنظر : الوجيز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 101 .

5- عبد الفتاح لاشين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، ص: 107 .

النوع الثاني : الخبر غير الابتدائي :

كما تعرض الامام الجرجاني الى هذا النوع من الخبر من خلال حديثه عن الفروق في الخبر فذكر النماذج التالية : زيد المنطلق ، والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق . (1)

ولعله من المفيد أن نبين - قبل الخوض في هذا النوع - أن الخبر هنا معلوم لدى المخاطب للمرة غير الأولى ، لكونه مذكورا من قبل الا أن المخاطب هنا يشك في اسناده ، الى المخبر عنه ، أو هو ينكر ذلك الاسناد . (2)

والسؤال الذي قد يتوارد علينا بهذا الصدد هو كالتالي : اذا كان الخبر هنا معلوما لدى السامع ، والمخبر عنه معلوما بالضرورة - كما سيأتي - فماذا يستفيد المخاطب اذا ؟ ،

لم يغب عن ذهن الامام الجرجاني هذا السؤال قط ، وكأني به يوجه الخطاب الينا مجيبا عن هذا السؤال حين يقول " واذا قلت : زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره ، والنكتة أنك تثبت في ... الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلا قد علم السامع أنه كان ولكنه لم يعلم لزيد فأفدته ذلك " (3)

يواصل الامام الجرجاني كلامه مؤكدا هذا المعنى قائلا : " وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت أن انطلاقا كان من أحد الرجلين لأنك اذا لم تصل الى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو كان حالك في الحاجة الى من كان يثبته لزيد كحالك اذا لم تعلم أنه

1- دلائل الاعجاز ، ص : 136 ، 137 .

2 - د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص : 130 .

3- دلائل الاعجاز ، ص : 136 ، 137 .

كان من أصله." (1)

وبهذا الصدد يقول الدكتور جعفر دك الباب "وقد يظن أن السامع فى الخبر غير الابتدائى لا يستفيد شيئا جديدا لأن المخبر به كان قد ذكر أمامه من قبل، كما أن المخبر عنه معلوم بالنسبة له أيضا . ولكن الأمر غير ذلك لأن الشئ الجديد الذى يستفيده السامع هو اسناد المخبر به الى المخبر عنه لأنه كان يشك فيه أو ينكره أصلا. (2)

وفى هذا المجال يميز الامام الجرجانى بين بنيتي الجملتين التاليتين : زيد منطلق ، وزيد المنطلق ، من حيث أن الأولى يجوز لنا معها أن نأتى بمبتدأ ثان بواسطة حرف العطف فنقول : زيد منطلق وعمرو ، لأن الخبر هنا ابتدائى لكونه نكرة ، أما البنية الثانية للجملة فلا يجوز لنا معها أن نقول : زيد المنطلق وعمرو ، لأن الخبر هنا غير ابتدائى لكونه معرفة (3)

يواصل الامام الجرجانى مبينا الغرض من تعريف الخبر فى بنية : زيد المنطلق قائلا" ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد فاذا اثبته لزيد لم يصح اثباته لعمرو..." (4) فإن كان الانطلاق صادرا عن اثنين جاز الجمع بينهما فى خبر واحد نحو: زيد وعمرو هما المنطلقان. لا أن نفرق بينهما فنثبته لزيد أو لا نثبته لعمرو ثانيا بوساطة أداة العطف ، ومما يؤكد هذا قولنا عند كتابة البيت من الشعر - جرير هو القائل : كذا ، حيث لا يجوز أن نشرك معه غيره ، فنقول : جرير يقول هذا البيت وفلان ، لأنه قول جرير بعينه ، فلا يعقل أن نشرك غيره معه فيه. (5)

وقد يضاف ضمير الفصل بين ركني الجملة ، وذلك استجابة لظروف

---

1 - دلائل الاعجاز ، ص: 137.

2 - الموجز فى شرح دلائل الاعجاز فى علم المعانى ، ص: 109 ، 110.

3 - دلائل الاعجاز ، ص: 137.

4 - دلائل الاعجاز ، ص: 137.

5 - دلائل الاعجاز ، ص: 137 ، 138.

المخاطب التي تقتضي التوكيد فتقول بدل زيد المنطلق ، زيد هو المنطلق (1)

لازال الامام الجرجاني — في مجال الخبر غير الابتدائي — يستعرض نماذج الجمل مبرزا الفروق البنوية والابلاغية بينهما ، من ذلك بنيتي الجملتين التاليتين : زيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، فكل واحدة من هاتين البنيتين تؤدي غرضا خاصا ر ائدة لاتكون في الأخرى يقول الامام الجرجاني موضحا ذلك "أما قولنا : المنطلق زيد والفرق بينه وبين "زيد المنطلق" . . . . بيانه أنك اذا قلت : زيد المنطلق ، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه لأنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ فاذا قلت : زيد المنطلق ، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز . وليس كذلك قدمت "المنطلق" فقلت : المنطلق زيد ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت انسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أزيد هو أم عمرو فقال لك صاحبك : المنطلق زيد أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد . (2)

والسبب في تقديم كلمة (المنطلق) على "زيد" ، لانها أعرف من كلمة "زيد" في هذه الحالة ، أي حالة رؤية المخاطب شخصا أمام عينيه وهو ينطلق ، وجهله لزيد (3)

كما التفت الامام الجرجاني كذلك الى الفرق الابلاغي بين بنيتي الجملتين التاليتين : أنت الحبيب ، وزيد المنطلق ، هو أن الألف واللام في خبر البنية الأولى يحمل الجنسية ، أما الألف واللام في خبر البنية الثانية فلا يحمل معنى الجنسية ، ومن هذا الفرق ينفذ الامام الجرجاني بحسه اللغوي المتميز ليكشف بسبب ذلك عن خصيصة معنوية انفردت بها

---

1 — دلائل الاعجاز ، ص : 137 .
2 — دلائل الاعجاز ، ص : 144 .
3 — دلائل الاعجاز ، ص : 144 ، أنظر : رقم الهامش : 2 من الصفحة نفسها

بنية الجملة الأولى ، تلك الخصوصية التي تتمثل في أن للمتكلم طرفا من الجنسية في المحبة التي أخبر بها فكأنه قال : أن المحبة مني كلها مقصورة عليك دون تجزئة وأن لا محبة عندي لأحد سواك ولا يتصور هذا المعنى في بنية الجملة الثانية ، لأن القصد هنا الى انطلاق واحد كان قد علمه المخاطب ، واقتضى الحال أن يعين الشخص الذي صدر عنه هذا الانطلاق . (1) وقد أثبت الدكتور جعفر دك الباب أن الخبر في بنية الجملة الأولى : أنت الحبيب ، ابتدائي ، على الرغم من أنه جاء معرفة وعلى الرغم من أنه لم يذكر من قبل في السياق الكلامي ، لأن الألف واللام فيه على معنى الجنسية ، أما الخبر في بنية الجملة الثانية : زيد المنطلق ، فلا وجود لمعنى الجنسية في الألف واللام فيه ولذلك فالخبر فيها غير ابتدائي . (2)

وكعادة الامام الجرجاني في تتبع ، وسبر الفروق البنوية والابلاغية بين بني الجمل حسب مواقف الكلام ومناسباته ها هو ذا يعود مرة ثانية الى الجملتين : هو الواهب المائة المصطفاة ، وزيد هو المنطلق مبينا أن الخبر في البنية الأولى يحمل معنى حدوث الهبة باستمرار مرة بعد أخرى ، أما الخبر في البنية الثانية فغير متصور فيه معنى التكرار أي حدوث الانطلاق بعد أخرى ، بل انطلاق كان مرة واحدة فحسب . (3)

ويخطئ الامام الجرجاني بهذا الصدد بعض النحويين الذين يسوون بين الخبر والمخبر عنه المتكافئين في التعريف فيقول " وأعلم أنه ربما "

1- دلائل الاعجاز ، ص: 148 ، 149 .

2- الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص : 84 ، 109 .

3- دلائل الاعجاز ، ص: 139 .

اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين اذا وقعتا مبتدأ وخبرا لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) : اذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا .... فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذاك......." (1)

ولم يدع الامام الجرجاني وجهة نظره هذه مجردة من أي دليل يفند ما ذهب اليه بعض النحويين، بل جاء بجملة كل من الخبر والمخبر عنه فيهما معرفتان، ثم أجرى عليهما التقديم والتأخير مبينا من خلال ذلك اختلاف المعنى بسبب هذا التقديم والتأخير، وهاتان الجملتان المتولدتان عن هذا التقديم والتأخير هما : الحبيب أنت، وأنت الحبيب، فالغرض من البنية الأولى على أنه لافضل بين المتحابين وأن المحبة التي بينهما أشبه ما تكون بنفس واحدة يقتسمها شخصان، أو هي كما قال بعض الحكماء : الحبيب أنت الا أنه غيرك، أما البنية الثانية أنت الحبيب فلا يستفاد منها هذا المعنى، بل الغرض منها هو ما قصده الشاعر من قوله :

أنت الحبيب ولكني أعوذ به // من أن أكون محبا غير محبوب

وعلى هذا يكون المعنى في : أنت الحبيب على أن المتكلم قد خص المخاطب بالمحبة من بين الناس، ومن هنا يتضح الفرق بينهما جليا .(2)

علاوة على ذلك أننا اذا لم نقطع بوجوب هذا الفرق المعنوي بين البنيتين ترتب على ذلك أن تكون تسميتنا للمبتدأ والخبر بهذين المصطلحين مجرد

---

1 ـ دلائل الاعجاز، ص: 145.

2 ـ دلائل الاعجاز، ص: 147.

اصطلاح لا يصحبه اختلاف في الوظيفة ، بل يؤدي الى أن لا يختص كل واحد منهما بحكم لا يكون للآخر ، وهذا مما لا يشك أحد في سقوطه .(1)

وبهذا الصدد يقول الدكتور جعفر دك الباب " في الخبر غير الابتدائي تكون المعرفة الاولى حتما مبتدأ ومثبتا له ، وتكون المعرفة الثانية حتما خبرا ومثبتا به (زيد أخوك) و (أخوك زيد) " (2)

كما تطرق الامام الجرجاني بهذا المضمار الى سبب تسمية المبتدأ والخبر بهذين المصطلحين حيث يقول " وههنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند اليه ومثبت له المعنى والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى (3)

ومما تجدر الاشارة اليه " أن المخبر عنه يجب أن يكون معلوما للسامع سواء كان بالنسبة له ابتدائيا أو غير ابتدائي " (4)

وبخصوص استعمال (إن) للتوكيد – في مجال الخبر غير الابتدائي – أوضح الامام الجرجاني أنها تستخدم في حالتين : حالة شك المخاطب في اسناد الخبر الى المخبر عنه ، ومعنى هذا أن المسند قد ذكر من قبل في السياق أو أشير اليه أمام المخاطب ، الا أن المخاطب لديه شك في هذا الاسناد ولذا يؤكد له هذا الاسناد بأن نحو: إن زيدا قائم . وأما الحالة الثانية فهي حالة انكار المخاطب ذلك الاسناد – وهي حالة أشد من الأولى – ولذلك تضاف الى (إنّ) لام تزيد في تأكيد الخبر له نحو: إنّ زيدا لقائم .(5) . وبهذا يتضح " أن بناء التراكيب اللغوية ، ونظم

---

1 – الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص: 146 ، 147 .

2 – الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 100 .

3 – دلائل الاعجاز ، ص: 146 .

4 – د. جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 110 .

5 – أنظر : دلائل الاعجاز ، ص: 250 ، 252 . وأنظر كذلك: الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني للدكتور جعفر دك الباب ، ص: 101 .

الكلام وتأليفه ، يحتاج الى دقة في الفهم ، وروية في التفكير ، وبعد في الرؤية والبحث عن الدلالات المختلفة وما يستتبعها من المعاني القائمة كلها على قواعد النحو . (1)

خبر ليس ركنا من ركني الجملة الأساسية

وهو القسم الثاني من الخبر - بمفهومه العام - الذى سماه بالخبر الحال أو الخبر غير الأساسي لكونه لا يشكل عنصرا أساسيا في بنية الجملة كأصغر بنية نحوية تحمل معنى تاما يمكن السكوت عليه ، الا أنه كما يقول الامام الجرجاني "زيادة في خبر آخر سابق له . . . . لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لذى الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل ، الا تراك قد أثبت الركوب في قولك : جاءني زيد راكبا لزيد الا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ، . . " (2)

ويبدو من هذا أن الامام الجرجاني قد عالج الخبر الحال انطلاقا من العلاقة الخبرية التي تربطه بالخبر الأساسي أى المسند باعتباره خبرا زائدا فيه . ثم أشار بعد ذلك الى أن الخبر الحال يأتي مفردا ، ويأتي جملة ، ثم تناول بالبحث الخبر الحال الذى يقع بواسطة الجملة من حيث بنيتها التي تقتضي مجيء الواو معها ، وقد لا تقتضي مجيئه معها . (3)

فقد يتماسك الخبران تماسكا تاما - تستغني بسببه بنية الجملة الخبرية الواقعة حالا عن الواو - فيتحولان الى بنية واحدة تؤدى وظيفة خبرية واحدة وبعبارة أخرى يصبح الخبر الأساسي والخبر الحال وكأنهما مسند واحد

1- عبد الفتاح لاشين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ص: 106

2- دلائل الاعجاز ، ص: 164 .

3- دلائل الاعجاز ، ص: 156 ، 157 .

يقوم بوظيفة الاخبار ، وذلك اذا كان غرض المتكلم ضم الخبرين معا في اثبات واحد نحو : جاءني زيد يسرع فهي بمثابة جاءني زيد مسرعا ، حيث اسندنا فعلي المجيئ والاسراع الي المخبر عنه (زيد) دون أن نفصل بينهما فنثبت أحدهما ، ثم نستأنف بالآخر ، بل أوصلنا الأول بالآخر ، وجعلناهما الخبر واحدا . (1) ويكثر كذلك أن تجيئ الجملة الخبرية الواقعة حالا بغير الواو ، اذا كان فيها ظرفا مقدما علي المبتدأ نحو : عليه سيف ، وفي يده سوط ، ومنه قول الشاعر :

اذا أنكرتني بلدة أو نكرتها // خرجت مع البازي علي سواد (2)

ويقل مجيئها بغير الواو اذا كان الخبر المجرور غير مقدم علي المبتدأ نحو : كلمته فوه الي في ، ورجع عوده علي بدئه ، ومما ظاهره من هذا القبيل قول الشاعر:

اذا أتيت أبا مروان تسأله // وجدته حاضراه الجود والكرم (3)

الا أن الامام الجرجاني قد ذكر في موضع آخر من كتابه (دلائل الاعجاز) أن القياس والأصل في هذه الجمل الخبرية التي يقل مجيئها بغير الواو ، أن تجيئ مع الواو ، لأن بنيتها تتألف من مبتدأ وخبر نحو : جاءني زيد وعمرو أمامه وأتاني وسيفه علي كتفه (4) . وما ورد علي غير هذا الأصل يرجع الي سببه فقولهم : كلمته فوه الي فيّ حسن بغير الواو لأن المعني فيه كلمته مشافها له ، وقولهم رجع عوده علي بدئه ، حسن بغير الواو ، لأن المعني فيه رجع ذاهبا في طريقه الذي جاء فيه .(5)" وأما قوله : وجدته حاضراه الجود والكرم ، فلأن تقديم الخبر الذي هو (حاضراه) يجعله كأنه قال : وجدته حاضرا عنده الجود والكرم .(6)

1ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص 164-165 .

2ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص 157 .

3ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص 158 .

4ـ دلائل الاعجاز ، ص 157 .

5ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص 168 .

6ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص 168 .

أما اذا اقتضت الجملة الخبرية الواقعة حالا واوا ، فذلك لأن الغرض منها أن يستأنف المتكلم بها خبرا آخر ، لا يقصد ايصاله بالخبر الأول فى اثبات واحد نحو: جاءنى وغلامه يسعى بين يديه ، ورأيت زيدا وسيفه على كتفه فالمعنى هنا على أن المتكلم بدأ فأثبت المجئ والرؤية أولا ، ثم استأنف خبرا ثانيا لسعى الغلام بين يديه ، ولكون السيف على كتفه (1) ثم يواصل الامام الجرجانى كلامه مبينا سبب وجود الواو فى صدر الجملة الخبرية الحالية فيقول: " ولما كان المعنى على استئناف الاثبات احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجئ بالواو كما جئ بها فى قولك: زيد منطلق وعمرو ذاهب والعلم حسن والجهل قبيح ." (2)

وقد يتعين وجود الواو بين بنيتي الجملتين فى حالة ما إذا جئنا بالمخبر عنه - فى بنية الجملة الثانية - فى شكل ضمير منفصل مرفوع نحو: رأيت زيدا وهو جالس، ودخلت عليه وهو يملى الحديث وجاءنى زيد وهو راكب ، وانتهيت إلى الأمير وهو يعبئ الجيش. (3) فلو قلنا جاءنى زيد وهو راكب ، ودخلت عليه وهو يملى الحديث لم يصلح أن يكون كلاما تاما (4)

ومن هنا يكون الامام الجرجانى قد حدد الخبر - بمعناه العام - انطلاقا من مبدأين أساسيين هما: السياق الكلامى الفعلى الذى يدخل فيه الخبر ، والموقف أو الحال الذى يساق فيه الخبر. (5)

ونلمح مما سبق ذكره كله عبقرية الامام الجرجانى ، وحسه اللغوى الأصيل وذكاءه الألمعى الفريد فى فهم مسائل اللغة فهما يتماشى

---

1 - دلائل الاعجاز ، ص: 165 .

2 - دلائل الاعجاز ، ص: 165 .

3 - دلائل الاعجاز ، ص: 157 .

4 - دلائل الاعجاز ، ص: 157 .

5 - د. جعفر دك ألباب ، الموجز فى شرح دلائل الاعجاز ، ص: 108 .

وواقع اللغة ، ووظيفتها التي كانت لها كوسيلة اتصال بين الناس ، ولذلك نراه يعمد الى أنماط الجملة الخبرية كاشفا عن فروقها البنوية ، ودلالتها المختلفة ، مزيحا الستار في الوقت نفسه عن مقاماتها التي أدت الى حدوثها ولا غرو في ذلك ولا عجب ، فهو رائد" مرحلة جديدة في دراسة اللغة العربية ، هي مرحلة الدراسة الوظيفية للغة .(1)

ثانيا : مفهوم الخبر وأنواعه عند السكاكي

مفهوم الخبر :

من البديهي لدى السكاكي أن يختلف العقلاء ، بل حتى الصغار في مفهوم الخبر، لأنهم يعدقون دائما في مقام التصديق ، ويكذبون دائما في مقام التكذيب .(2) ثم يضيف قائلا : "فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب ، لما تأتي منهم ذلك ." (3) ولوضوح هذا المفهوم في أذهان العقلاء والصغار — كما يرى السكاكي — استغنى عن تعريفه حيث يقول "ولنكتف بهذا القدر من التنبيه على استغناء الخبر . . .عن التعريف الحدي" (4)

ومن هنا نستنتج أن مفهوم الخبر عند السكاكي هو ما جاز لكل العقلاء ، بل حتى الصغار أن يحكموا عليه بالصدق أو الكذب ، ولعل ما يقوى هذا الاستنتاج قوله "ثم أن الخبر والطلب بعد افتراقهما لحقيقتهما يفترقان بالازم المشهور ، وهو احتمال الصدق والكذب". (5) حيث المفهوم نفسه فارقا أساسيا بين الخبر والطلب . كما تطرق الى بيان السبب في احتمال الخبر للصدق والكذب فقال " فأما السبب في كون الخبر محتملا

1— الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص : 103 .

2— مفتاح العلوم ، ط1، 1983، ص: 164 .

3— مفتاح العلوم ، ط1، 1983، ص: 164 .

4— مفتاح العلوم ، ط1، 1983، ص: 165 .

5— مفتاح العلوم ، ط1، 1983، ص: 165 .

للصدق والكذب ، فهو امكان تحقق ذلك الحكم ، مع كل واحد منهما من حيث أنه حكم مخبر ....." (1)

ويبدو من هذا أن الخبر عند السكاكي - قائم على علاقة تربط بينه وبين الواقع الخارجي سلبا أو ايجابا ، فقولنا مثلا محمد نجار صدق ان تطابق ذلك والواقع الخارجي ، وكذب ان لم يتطابق .

وفي أثناء بيانه وتنبيهه على المفهوم الخبري تعرض لآراء العلماء فيه حيث يقول "هذا والحدود التي تذكر كقولهم : الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، أو التصديق ، وقولهم : هو الكلام المفيد بنفسه اضافة أمر من الأمور الى أمر من الأمور نفيا أو اثباتا ، وكقول من قال : هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي أو بالاثبات ...." (2)

ثم رد هذه الآراء بعد أن ناقشها مبينا عدم صلاحيتها ، ومن ثم لا يمكن التعويل عليها . (3)

الفائدة من الخبر عند السكاكي

وبعد أن فرغ السكاكي من مناقشته لآراء العلماء حول مفهوم الخبر ، عاد ينظر اليه من حيث فائدته التي تعود على السامع ، فذكر أن الخبر يلقى لأحد أمرين هما :

1- إما افادة السامع بأمر يجهله تماما نحو: زيد عالم ، اذا أراد المتكلم افادة المخاطب بنسبة العلم الى زيد ، وهذا هو الأصل عنده من القاء الخبر ، ولذلك سماه فائدة الخبر .

2- وإما أن يشعر المتكلم المخاطب بأنه يعرف ما يعرفه كقوله له - والحال أن المخاطب يحفظ التوراة - قد حفظت التوراة وسمي هذا بلازم فائدة الخبر. (4)

1- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 166 .
2- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 164 .
3- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 164 .
4- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 166 .

ويبدو أن الاثر النفسي واضح لدى المتكلم في هذا النوع الأخير، ذلك أنه من السذاجة بمكان أن يقول أحد لمن حفظ التوراة -أو غيرها- قد حفظت التوراة، ثم لايكون له من ذلك غرض شخصي، قد يكون ايجابيا وقد يكون سلبيا اتجاه المخاطب، ثم يأتي شخص ثالث فيفسر هذا بقوله أن ما استفاده المخاطب من هذا الخبر هو علمه بأن المتكلم قد علم هذا الخبر ثم عاد السكاكي الى الأمر الأول مبينا أن الخبر لكي يكون ذا فائدة كبيرة ينبغي أن يراعي في القائه ظروف القول، ومناسباته حيث يقول " ثم اذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال،..."(1)
فاذا كان المخاطب خال الذهن من الخبر تماما، ألقى الخبر إليه مجرد امن أى نوع من أنواع التوكيد، لأن ظروف المخاطب لا تقتضي ذلك نحو: زيد عارف ويسمى هذا النوع بالخبر الابتدائي (2)
فاذا كان المخاطب عالما بالخبر، ولكنه شاك متردد في اسناده، الى المخبر عنه أكد له الخبر -في هذه الحالة- لأن حالته تقتضي التوكيد نحو: ان زيدا عارف، وباللام نحو: لزيد عارف، ويسمى هذا النوع بالخبر الطلبي (3)
فان كان المخاطب عالما بالخبر ولكنه منكر لذلك الاسناد، استوجب ذلك زيادة مؤكد آخر، أو مؤكدين، أو أكثر كل ذلك حسب حالة المخاطب

1 - مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 168، 169 .
2 - مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 170.
3 - مفتاح العلوم ط 1، 1983م، ص: 170.

وما تقتضيه من زيادة في أدوات التوكيد نحو : صادق إنني ، فاذا بالغ المخاطب في الانكار أضاف المتكلم مؤكدا آخر أو مؤكدين نحو : اني لصادق، والله اني لصادق ، ومن هذا القبيل قوله عز وجل : اذا أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ، قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمان من شيء ان أنتم الا تكذبون ، قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون" حيث قال في بداية الأمر" انا اليكم مرسلون ثم قال انا اليكم لمرسلون "ويسمى هذا النوع بالخبر الانكاري (1)

وقد يؤكد الخبر بأحرف التنبيه ، كقوله عز وجل (هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم) ونون التوكيد كقوله عز وجل (لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم) وبالحروف الزائدة نحو قوله عز وجل (لست عليهم بمسيطر" وقوله "كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) ، علاوة على ذلك أن التوكيد كما يكون في الاثبات يكون كذلك في النفي نحو : ما المقتصد بمفتقر ، ونحو : والله ما المستشير بنادم (2) فمراعاة ظروف المخاطب عند القاء الخبر أمر ضروري ، ولذا ينبغي أن يقدر منه على قدر ما يحتاج اليه المخاطب . وقد نبه السكاكي الى هذا حيث يقول "فاذا اندفع في الكلام مخبرا ، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذلك افادته للمخاطب ، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار" (3)

وبهذا الصدد يقول الأستاذ مهدي المخزومي " ... لن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه مالم يكن حال المخاطب ملحوظا ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول . " (4) .

---

1 ــ مفتاح العلوم ط1، 1983م، ص: 171 .

2 ــ محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف ، نحو بلاغة جديدة ، ص 127

3 ــ مفتاح العلوم ط1، 1983، ص: 170 . أنظر كذلك : الطراز ليحيى بن حمزة العلوي ج3، ص 252

4 ــ في النحو العربي نقد وتوجيه ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ــ بيروت ط1، 1964، ص: 225

بل يذهب الاستاذ مهدى المخزومي الى أبعد من هذا فيرى أن مراعاة ظروف المخاطبين هي الأساس الذى تقوم عليه بنية الجملة (1)

ومن هذا المنطلق ينفي الاستاذ مهدى المخزومي نفيا قاطعا لا مرية فيه أن يكون هناك خبر صحيح نحويا ، غير فصيح بلاغيا حيث يقول " وليس صحيحا ما زعموا من أن هناك خبرا صحيحا نحويا ، غير صحيح أو غير فصيح بلاغيا لأن الفصاحة البلاغية هي الصحة النحوية ، وأن ما كان شرطا في فصاحة الكلام - من خلوص من تنافر الحروف ، ومخالفة القياس ، والتعقيد اللفظي والمعنوى ، وعن مطابقته لمقتضى الحال - شرط في صحة الكلام ، لأن صحة الكلام مشروط بتمام التفاهم وتحققه ، ولا يتم التفاهم ، اذا لم يحقق فيه ذلك ، ولم يراعيا ما يحيط بالخطاب من مناسبات قولية ." (2)

كما تعرض السكاكي في هذا المجال الى الجمل التي استغلقت أغراضها عن الكندى حين راح يسأل أبا العباس عنها متهما كلام العرب بالحشو فلا فرق عنده أن تقول العرب : عبد الله قائم ، أو تقول : أن عبد الله قائم ، أو تقول : إن عبد الله لقائم ، لأن المعنى - من وجهة نظره - واحد ، ولكن أبا العباس يرد على هذا الاتهام مبينا له في الوقت نفسه أن كل بنية من هذه البنى تفيد غرضا خاصا ، فبنية : عبد الله قائم اخبار عن قيام ، وبنية : ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وبنية : إن عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر لهذا القيام . (3)

وهكذا تكيف البنية حسب أصناف المخاطبين ، وهو تكييف في الواقع عفوى قلما يصحبه الشعور الواعي ، ولذلك تجد الواحد منا يغادر الأبير

1- في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط1 ، 1964 ، ص: 225 ، 26 ، 2 .

2- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص: 165 .

3- مفتاح العلوم ، ط. 1 ، 1983 ، ص: 171 .

بما لا يخاطب به الصغير صياغة ومضمونا ، و يخاطب المرأة بما لا يخاطب به الرجل و يخاطب من يعلوه اجتماعيا بما لا يخاطب به من هو أقل منه ، و بهذا ينعكس حضور المتقبل على صفحات الخطاب ، و هو ما يمكن استغلاله في رسم الابعاد السوسيولجية و النفسية في الظاهرة اللغوية .(1)

و يسمي السكاكي اخراج الخبر على هذه الأحوال الثلاثة ـ أعني الخبر الابتدائي و الطلبي و الانكاري ـ اخراج على مقتضى الظاهر(2) وقد يخرج على خلاف مقتضى الظاهر و هو ما نتناوله .

<u>اخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر</u>

لعل ما عناه السكاكي بخروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر ، هو ما قصد ه الأستاذ عفيف دمشقية بقولهمن أن " هناك في كل لغة نمط متعارف عليه للتعبير عن الفكرة يتبادر أول ما يتبادر الى الذهن بشكل عفوي ، وحين يحاد عن هذا النمط ، فانما لغاية معينة كالعناية بكلمة و الاهتمام بها ، أو لفت انتباه المخاطب اليها ، أو محاولة التأثير فيه لتقبلها بشكل أسرع و أفضل .(3)

و ذلك كأن ينزل خالي الذهن من الخبر منزلة السائل عنه ، أو المترد فيؤكد له الخبر ، و ذلك شريطة أن يتقدم في السياق الكلامي ما يشير اليه بحكم الخبر و قد مثل السكاكي لهذا بقوله عز وجل (ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون) حيث سبق أن نهى الله سبحانه نوحا عليه السلام عن دعوته في شأن قومه ، و طلب دفع العذاب عنهم بشفاعته ، كل ذلك كان اشعارا له بالخبر من أن قومه قد وجب عليهم

---

1 ـ عبد السلام المسدي ، الأسلوبية و الاسلوب ، الدار العربية للكتاب ، ط 2 ، 982 ص: 80 .

2 ـ مفتاح العلوم ، ط 1 ، 1983 م ، ص: 171 .

3 ـ د .عفيف دمشقية ، الابلاغية فرع من الالسنية ينتمي الى علم أساليب اللغة ، مجلة الفكر العربي ، العددان 8 ـ 9 ، 1979 م ، ص: 206 .

العذاب ، ومن ثم صار المقام مقام تردد واستفسار عن مصير القوم ، ولذا سبق له الخبر (إنهم مغرقون) موكدا ب (أن) ، ومن هذا القبيل قوله عز وجل (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء) ، وقد ينزل غير المنكر منزلة المنكر ، وذلك اذا ظهر عليه - من علامات الانكار - ما يدل على ذلك ، وقد مثل السكاكي لهذا بقول الشاعر:

جاء شقيق عارضا رمحه // إن بني عمك فيهم رماح

فمجيء شقيق واضعا رمحه على فخذيه ، مدلا بشجاعته دليل منه على انكاره لوجود الرمح مع بني عمه ولذا نزل منزلة المنكر فسيق له الخبر : إن بني عمك فيهم رماح (1) .

وقد يحدث العكس فينزل المنكر منزلة غير المنكر وذلك اذا كان معه من الدلائل ما إن تأمله رجع عن انكاره ، وقد مثل السكاكي لهذا بقوله : الاسلام حق ، يقال هذا لمنكر الاسلام ، وبقوله عز وجل في حق القرآن (لا ريب فيه) من غير توكيد (2) .

وبعد أن عالج السكاكي هذا النوع من الخبر ، بين الغرض منه ، وهو التأثير في نفوس متلقيه ، حيث يقول " وهذا النوع ، أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر ، متى وقع عند النظار موقعه استهش الأنفس ، وأنق الأسماع ، وهو القرائح ، ونشط الأذهان ولأمر ما تجد أرباب البلاغة ، . . . يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم (3) .

ولكن السكاكي يعترف في الأخير بأن هذا الفن - أعني خروج الكلام على خلاف الظاهر - واسع المجال ، عزيز المنال ، لا يمكن استيعابه وتمثله في الكلام الفعلي بمجرد تتبع نماذج منه ، ثم ارهاق النفس بحفظها وتحصيلها بل لا بد لمن يريد ذلك من ممارسة ، ومطالعة دائمتين الى جانب ذوق سليم ، وعقل راجح ، وذكاء ثاقب (4)

مفهوم الخبر وأنواعه عند القزويني

مفهوم الخبر

لم يضف الخطيب القزويني على ما جاء به السكاكي شيئا جديدا ذا بال في

1- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص : 171 ، 173 ، 174 ،.

2- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص : 174 .

3- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص : 174 .

4- مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص : 174 ، 175 .

مفهوم الخبر ، غير أنه ذكر أن الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب مقسما إياه الى ثلاثة أقسام خبر صادق، وخبر كاذب ، وخبر غير صادق ولا كاذب .

1ـ الخبر الصادق : هو المطابق للواقع ، مع اعتقاد المخبر بأنه مطابق للواقع
2ـ الخبر الكاذب : هو غير المطابق للواقع مع اعتقاد المخبر بأنه غير مطابق للواقع
3ـ أما الخبر الذى ليس بصادق ولا كاذب ، فيتفرع الى :

أ ـ الخبر المطابق للواقع مع اعتقاد المخبر بأنه غير مطابق .
ب ـ الخبر المطابق للواقع فقط ، اعنى بدون اعتقاد أصلا .
جـ ـ الخبر غير مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر أنه مطابق .
د ـ الخبر غير المطابق للواقع فقط ، أعني بدون اعتقاد اصلا .

وقد احتج الجاحظ لهذا التقسيم بقوله عز وجل (افترى على الله كذبا أم بهجنة) مفسرا ذلك بأن معارضى محمد صلى الله عليه وسلم قد حصروا رسالته في الافتراء والاخبار حال الجنون ، وليس اخباره حال الجنون كذبا ، لأنهم جعلوا الافتراء في مقابلته، وليس اخباره كذلك ـ صدقا ـ لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، ومن هنا يستنتج الجاحظ القسم الثالث من الخبر الذى ليس بصادق ولا كاذب (1) .

ثم رد الخطيب القزويني هذا الاحتجاج مبينا أن الافتراء نوع من الكذب عن عمد ، وهنا لا مانع من وجهة نظره ـ أن يكون الاخبار في حالة الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون الاخبار نوعا آخر من الكذب ، وهو الكذب الذى ليس عن عمد ، وبهذا يشمل التقسيم الخبر الكاذب ، لا الخبر مطلقا ، فالمعنى افترى أم لم يفتر لأن المراد من قوله تعالى (أم به جنة) أن المجنون ليس له افتراء (2) .

الفائدة من الخبر عند القزويني

ولدى تطرقه الى الفائدة التي تعود على السامع من القاء الخبر لم يزد على أن أعاد علينا ما ذكره السكاكي من أن الخبر يلقى لغرضين أساسيين هما اما فائدة

1ـ الايضاح ، جـ1 ، ص: 87 ، 88 .
2ـ الايضاح ، جـ1 ، ص: 88 .

الخبر، إما لازم فائدة الخبر، ثم عاد فقسم الخبر حسب أصناف المخاطبين الى اضرب ثلاثة، الخبر الابتدائي والخبر الطلبي، والخبر الانكاري مبينا أن اخراج الخبر على هذه الأضرب الثلاثة يسمى اخراج على مقتضى الظاهر (1) وهو عين ما ذكره السكاكي تماما.

اخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر

ولدى تعرض الخطيب القزويني الى اخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر لم يزد — كذلك — على أن أعاد علينا ما ذكره السكاكي من أن المخاطب قد ينزل منزلة السائل المتردد ولو كان غير ذلك، وقد ينزل منزلة المنكر ولو كان غير منكر وقد ينزل منزلة غير المنكر ولو كان منكرا، مع الأسباب المختلفة التي اقتضت هذا التنزيل على خلاف الظاهر (2) وبنفس الأمثلة التي مثل بها السكاكي لذلك، ولهذا لم أر فائدة في اعادة ما سبق ذكره.

غير أن الخطيب القزويني التفت بهذا الصدد الى أن الخبر كما يكون في الاثبات يكون كذلك في النفي — وهو الشيء الذي لم يتعرض له السكاكي — حيث يقول " هذا كله اعتبارات الاثبات، وقس عليه اعتبارات النفي كقولك (ليس زيد، أو ما زيد، منطلقا)، أو (بمنطلق) و (والله ليس زيد، أو ما زيد، منطلقا أو بمنطلق) و (ما ينطلق، أو ما ان ينطلق، زيد) و (ما كان زيد ينطلق) و (ما كان زيد لينطلق) و (لا ينطلق زيد) و (لن ينطلق زيد) و (والله ما ينطلق، أو ما ان ينطلق زيد) (3)

---

1 — انظر: الايضاح، ج 1، ص: 91 — 93.

2 — انظر: الايضاح، ج 1، ص: 94 — 96.

3 — الايضاح، ج 1، ص: 96.

الفصل الثاني

التقديم والتأخير

الفصل الثاني

التقديم والتأخير

أولا : التقديم والتأخير عند الجرجاني

أهمية التقديم والتأخير عند الامام الجرجاني

يأخذ التعبير عن المعاني طرقا وأساليب متعددة ، لكل منها وظيفته البلاغية ومقامه الخاص الذي يقال فيه ، ومن أهم هذه الطرق وأبلغها شأنا التقديم ولذلك أولاه الامام الجرجاني عناية كبيرة حيث يقول " هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية ، لايزال يفتر لك عن بديعه ، ويفضي بك الى لطيفه ، ولاتزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شئ وحول اللفظ عن مكان الى مكان" (1)

ويبدو من كلام الامام الجرجاني أن سرا عجابنا ببعض النصوص الشعرية أو النثرية وتفضيل بعضها على بعض يرجع في أساسه الى ما يتخلل عناصر البنية اللغوية من تقديم وتأخير ، وقد تشمل تلك الحركة طائفة من المباني اللغوية فيقدم أو يؤخر بعضها على بعض داخل البنية الكلية للنص الشعري .

وقبل أن نتعرض الى الشواهد التي ساقها الامام الجرجاني في هذا المضمار يحسن بنا أن نطرح السؤال التالي : هل كان لموضوع التقديم والتأخير أثر في بحوث القدماء ؟ واذا كان كذلك فما الفرق بين نظرتهم ونظرة الامام الجرجاني اليه .

فقد سبق الامام الجرجاني الى هذا الموضوع الامام سيبويه ، غير أن تحليل هذه الظاهرة وبيان أهميتها وارساء اسسها تختلف من شخص الى آخر . فهذا سيبويه لم يكد يتجاوز – لدى معالجته هذا الموضوع – مسألة الاهتمام والعناية (2) الى التحليل الذي تحكمه ضوابط علمية وذاك ابن قتيبة لم يكد يتجاوزه والآخر بيان أصل العبارة في دراسة

---

1 – دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص : 83 .
2 – أنظر : الكتاب ، ج 1 ، ص : 24 ، 38 ، 565 .

التقديم والتأخير حيث يقول " ومن المقدم والمؤخر قوله تعالى (الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما) أراد أنزل الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا ومنه قوله (فضحكت فبشرناها باسحاق) أى بشرناها باسحاق فضحكت ، وقوله (فكذبوه فعقروها) ، أى : فعقروها فكذبوه بالعقر" (1) .

ومن هنا يمكن القول أن القدماء قد أشاروا الى قضية التقديم والتأخير غير أن اشارتهم لم تتجاوز مسألة الاهتمام والعناية الى التحليل المبني على منهج علمي وهو ما لاحظه الامام الجرجاني حيث يقول " واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشئ وتأخيره قسمين فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه . " (2)

لم يقتنع الامام الجرجاني بتلك النظرة التي لم تسمح للنحويين قبله أن يتغلغلوا الى معرفة دقائق التراكيب ، وابراز الفروق بينها في التقديم والتأخير، وفي الوصل والفصل وغيرهما من طرق التعبير (3) وقد نجد من القدماء من يذكر لبعض التراكيب سرا بلاغيا ، ولكنه ليس من النوع الذى يذكره الامام الجرجاني من ذلك ماذكره السيوطي (ت 911 هـ) في رفضه لما ذهب اليه بعضهم من وجوه السجع في القرآن الكريم مستدلين بتقديم موسى على هارون في موضع وتأخيره عنه في موضع آخر ون الك - كما زعموا - مراعاة للسجع وتساوى المقاطع ومن هنا رفض الباقلاني هذا مبينا أن التقديم والتأخير لغرض آخر غير ما ذكروه من مراعاة للسجع وتساوى المقاطع (4) .

ومن هنا ندرك أن قضية التقديم والتأخير قضية حركة تشمل البنى اللغوية تهمنا فيها أسباب هذه الحركة ودواعيها دون أنواع العناصر اللغوية التي تلحقها ومواطن وقوعها ، لأن الألفاظ من حيث هي ألفاظ تشترك في درجة

1- تأويل مشكل القرآن ، شرحه ونشره أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، ط3 ، 1983م ، ص: 205 ، 206 .

2- دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 86 .

3- عبد الفتاح لاشين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية ، ص: 140 ،

4- الاتقان في علوم القرآن ، ج 2 ، المكتبة الثقافية ، بيروت، لبنان، 1973، ص: 98.

الاعتبار فلا فضل لهذه على تلك ، ولا لتلك على هذه ، ومن هنا فتقديم عنصر من الكلام أو تأخيره لا يتم هكذا اعتباطا دون وعي ، بل عمل مقصود يستدعيه الموقف الراهن للكلام .

وقد ظهر الامام الجرجاني على رأس مرحلة جديدة في علم اللغة العربية سماها أستاذنا د . جعفر دك الباب ، مرحلة الدراسة الوظيفية للغة العربية (1) تلك المرحلة التي نضجت فيها النظرة البنوية الوظيفية - على يد الامام الجرجاني - لأساليب وطرق التعبير التي يحتل التقديم والتأخير فيها محل الصدارة ، وذلك لما يمنحه هذا الموضوع لدى التعبير للبنى اللغوية من طاقات تعبيرية جديدة تلحق المعاني الظاهرة فتزيدها دقة وتوكيدا (2) .

والواقع أن موضوع التقديم والتأخير الذي التفت اليه سيبويه في كتابه والذي لانزال نقرأ عنه في كتب اللغة العربية يعد في أساسه من صنعه فهو أول من أشار اليه ، ولا شك أن هذا فضل لا يشاركه فيه أحد باعتباره أول من تعرض اليه (3) .

ولئن كان لصاحب الكتاب فضل السبق الى هذا الموضوع الخصب ، فان للامام الجرجاني فضل الوقوف عنده كثيرا ، ولا شك أن هذا فضل كبير لا يعدوه فضل ، وقد أشار الأستاذ مجيد عبد الحميد ناجي الى أن أبرز من وقف عند قضية التقديم والتأخير من البلاغيين عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وتابعهما في ذلك جمهور البلاغيين غير أن الامام الجرجاني كان أكثرهم وعيا بأبعاد هذا الموضوع وأكثرهم نضجا في تفهمه وتحليله وسبر أغواره (4) .

وموضوع التقديم والتأخير لدى الامام الجرجاني ليس أمرا بسيطا ساذجا يكتفى فيه بالقول أنه للعناية والاهتمام ، بل أمر له قوانينه وقواعده التي يسير وفقها ولذلك نجد الامام الجرجاني يوجه اللوم الى من يفسر ذلك بالعناية والاهتمام فحسب دون أن يبين من أين كانت تلك العناية ، ولم كان أهم ، ثم يرجع الامام الجرجاني

1- الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 29 .

2- محمد الهادي الطرابلسي ، خصائص الأسلوب في الشوقيات ، ص: 35 ، 188 ، 286 .

3- عبد القادر حسين ، أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص: 86 ، 87 .

4- الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية ، ص: 115 .

سبب صغر أمر التقديم والتأخير في نفوس هؤلاء وقلة الشأن به الى ذلك التفسير الذي لا يعتمد فيه على قواعد علمية. (1)

ويزداد لوم الامام الجرجاني لهم حين يراهم يعممون ذلك التفسير على سائر الأبواب من حذف وتكرار وفصل ووصل واظهار واضمار مبينا في الوقت نفسه أن ذلك التقسيم هو السبب الرئيسي الذي صدهم عن معرفة البلاغة ومنعهم من أن يعرفوا مقاديرها والجهة التي تكمن فيها (2)

ثم يبلغ به العجب منهم ذروته حين يقول " وليت شعري ان كانت هذه أمورا هينة وكان المدى فيها قريبا، والجدى يسيرا، من أين كان نظم أشرف من نظم، وبم عظم التفاوت، واشتد التباين، وترقى الأمر الى الاعجاز، والى أن يقهر أعناق الجبابرة ؟ .... " (3) ولذلك يرى الامام الجرجاني أنه من الخطأ أن يقسم تقديم الكلام قسمين فيجعل مرة مفيدا، وأخرى غير مفيد، لأن قضية التقديم والتأخير في الكلام البليغ إنما تكون لأسباب بيانية يقتضيها المقام (4) " ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شئ وكل حال." (5)

فقضية التقديم والتأخير كما أوضح أستاذنا د. جعفر دك الباب تخضع لدستور واحد يرتبط بالعلاقة التي تحددها الوظيفة الأساسية للغة كأداة للاتصال بين الناس، ولذلك لا يمكن القول بأن التقديم مفيد في بعض الكلام وغير مفيد في البعض الآخر. (6)

ومعنى ذلك أنه متى ثبت أن هناك معنى للتقديم في بنية لغوية ما فيجب أن يثبت هذا المعنى في كل بنية.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المضمار أن الزمخشري يرى أن التقديم لا يلزم أن

---

1 ـ دلائل الاعجاز، ص: 85 .
2 ـ دلائل الاعجاز، ص: 85؛
3 ـ دلائل الاعجاز، ص: 85، 86.
4 ـ دلائل الاعجاز، ص: 86.
5 ـ دلائل الاعجاز، ص: 86، 87.
6 ـ الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني، ص: 111.

يكون لمعنى كل مثال خاصة بالنسبة لبنية الجملة القرآنية وذلك لما تتمتع به هذه من خصائص بلاغية لا تتوفر في غيرها. (1)

يقول الامام الزمخشري في قوله تعالى (تلك آيات القرآن وكتاب مبين) "فان قلت مالفرق بين هذا وبين قوله ـ الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين ؟قلت لافرق بينهما الا مابين المعطوف والمعطوف عليه من التقدم والتأخر، وذلك على ضربين ضرب جار مجرى التثنية لا يترجح فيه جانب على جانب، وضرب فيه ترجح فالاول نحو قوله تعالى (وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا) ومنه ما نحن بصدده، والثاني قوله تعالى (شهد الله أن لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم). (2)

وبهذا اتسعت نظرة الزمخشري في دراسة التقديم فخرجت عن دائرة الجملة وشملت تقديم جملة على جملة وترتيب الجمل" (3)

ولا عجب في ذلك فـ (الكشاف) الذي ألفه الزمخشري يعتبر الجانب التطبيقي لنظريات الامام الجرجاني.

أقسام التقديم والتأخير عند الامام الجرجاني

يحسن بنا قبل أن نتعرض إلى التقديم في صورة الإثبات، وفي صورة النفي وفي صورة الاستفهام لدى الجرجاني أن نشير إلى أن التقديم عنده قسمان:

القسم الأول: ـ وهو التقديم على نية التأخير، وهو الذي يبقى فيه العنصر اللغوي في بنية الجملة على حكمه الذي كان عليه قبل التقديم لخبر المبتدأ نحو: منطلق زيد/ والمفعول إذا قدم على الفاعل: نحو: ضرب عمرا زيد، فـ (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بسبب التقديم عما كانا عليه من كون (منطلق) خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك وكون (عمرا) مفعولا ومنصوبا من أجله (4) وبعبارة أوضح أن الوصف الاعرابي للكلمتين في (منطلق زيد) و (ضرب عمرا زيد) لا يتغير الى جانب ذلك أن المعنى العام للجملة لا يتغير بهذا التقديم (5)

فالتقديم في هذا القسم تقديم مكاني فحسب، وليس القصد من وراء ذلك أن يحتل

---

1 ـ محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص: 287.

2 ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جـ2، مج 3 دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1977 م، ص: 135.

3 ـ محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وآثارها في الدراسات البلاغية، ص: 270.

4 ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني، ص: 83.

5 ـ د. جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الاعجاز، ص: 110.

الخبر مكان المبتدأ في الصدارة ، وذلك لغرض بلاغي يتطلبه المقام ، فاذا اعربنا قلنا : (منطلق) خبر مقدم ، وهذا هو التقديم على نية التأخير .

وتجدر الاشارة الى أن الاستاذ حلمي مرزوق يتمنى لو أن الخبر تقدم في هذا القسم لفظا ورتبة حيث يقول " لو أن الخبر تقدم على المبتدأ لفظا ورتبة . . . . فاعربت : الكريم في قولك : الكريم محمد ، أعربته مبتدأ لا خبرا مقدما ، وفضل البلاغة هنا أن الخبر تعلق به كل صفات المبتدأ ، فالصدارة تصبح له من باب الأصالة لا من باب الاعارة اذا ما قدمته على نية التأخير ، وقس عليه قولك : أخي صديقي ، فإن قلت : صديقي أخي ، على أن يصبح الصديق مبتدأ لا خبرا مقدما ، زادت بلاغة الكلام ، بل أصبح هذا التقديم هو صاحب البلاغة الحق ، . . . " (1)

هذه البلاغة التي يرى أنها جاءت من جراء احتلال الخبر مكان الصدارة أصلا وهو ما يكسبه كل خصائص المبتدأ وما يفضي اليه من اهتمام نتيجة لهذه الصدارة فيستولي على السمع والذهن والانتباه فالصداقة في المثال : (صديقي أخي) تكتسب كل ما للصدارة من فضل يسمو بها على الأخوة ، والا أصبح التقديم والتأخير تغييرا آليا لا بلاغة فيه . (2) وعنده أن المعنى الأول في الجملة (المنطلق زيد) يخل قائما ويعنى بالمعنى الأول الاهتمام ب (زيد) في هذه الجملة نفسها لا رتبة الابتداء ، والابتداء أفضل من التأخير . فاذا ما قدمنا — حسبما يراه الاستاذ حلمي مرزوق — (المنطلق) بلفظه ونيتنا أن يكون هو المبتدأ اختلف المعنى ، وحينئذ يكتسب لفظ (المنطلق) فضيلة الابتداء من الاهتمام والمكانة لأن الابتداء أصبح له بالأصالة لا بالاعارة . (3) وقد فهم الاستاذ حلمي مرزوق أن الامام الجرجاني يعني نوعا واحدا من تقديم الكلمات وهو التقديم الذي يتغير فيه الوصف الاعرابي للكلمة كما سيأتي بحيث تخرج بسببه من المفعولية الى الفاعلية ، ومن الخبرية الى الابتداء ، ثم يخطئ دارسي الامام الجرجاني لاغفالهم هذا التعلق النحوي ، لأن التقديم الذي عناه الامام الجرجاني

---

1 — النقد والدراسة الأدبية ، ص : 127 ، 128 .

2 — المرجع السابق ، ص : 127 ، 128 .

3 — المرجع السابق ، ص : 131 ، 132 .

ـ حسب فهم الاستاذ ـ هو تقديم رتبة الكلام والتأخير بمقامه. (1)

والواقع أن الامام الجرجاني كان واضحا كل الوضوح في تمييزه بين نوعين من تقديم الكلمات في الجملة حيث يقول " واعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديما يقال أنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ اذا قدمته على المبتدأ، والمفعول اذا قدمته على الفاعل، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد. معلوم أن (منطلق) و (عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله .... " (2) ثم يواصل الامام الجرجاني قائلا: " وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم الى حكم وتجعله بابا غير بابه واعرابا غير اعرابه ...." (3)

ولو اطلع الاستاذ حلمي مرزوق على الفصل الذي عقده الامام الجرجاني تحت عنوان (القول على فروق في الخبر) لما فهم هذا الفهم، فقد بين الامام الجرجاني في هذا الفصل بوضوح أن ذلك مرتبط بحاجة السامع التي يكشف عنها الموقف الراهن الذي يقال فيه الكلام، لان التقديم والتأخير في الخبر يخضع لمتطلبات المقام الذي يرتبط الخبر به، فالمتكلم شاعرا كان أو ناثرا يلجأ الى التقديم والتأخير في الخبر انطلاقا من متطلبات موقف أو حال مفترض أو مقدر لأجل المبالغة كما في المدح أو الوعد أو الضمان أو الاخبار على خلاف ما نعتاده. (4)

القسم الثاني: وهو التقديم لا على نية التأخير، ويعني بذلك أن العنصر اللغوي في بنية الجملة لم يحتفظ بحكمه الذي كان عليه قبل التقديم، بل يصير له حكما آخر وذلك كأن نعمد الى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، وذلك مثلما نصنعه بكلمتي (زيد) و (المنطلق) فمتى قدمنا هذا على ذاك، أو ذاك على هذا انتقل الى حكم آخر نحو: زيد المنطلق والمنطلق زيد (5) وهو ما ذكره الامام عبد القاهر الجرجاني

---

1 ـ النقد والدراسة الادبية، ص: 135.
2 ـ دلائل الاعجاز، ص: 83.
3 ـ دلائل الاعجاز، ص: 83.
4 ـ د. جعفر دك الباب الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني، ص: 110.
5 ـ الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص: 110، 111.

حيث يقول " فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ الى كونه خبرا ." (1) —

ومعنى ذلك أن الوصف الاعرابي يتغيّر للكلمة المقدمة في الجملتين (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) وفي نحو (ضربت زيدا و(زيد ضربته) يتجلى ذلك التغيير من كون المحدَّث به في المثال الأول (المنطلق) يصير بعد تقديمه محدثا عنه، كما أن المحدث عنه في المثال الأول (زيد) يصير بعد تأخيره محدثا به ، وذلك بالرغم من أن معنى الخبر غير الابتدائي لم يتغير بسبب حركة التقديم والتأخير ، أما تغيير المعنى العام في الجملة في المثال الثاني من أجل التقديم والتأخير فيتجلى في تبدّل المخبر عنه في كل من الجملتين فبينما كان المخبر عنه (أنا) في الجملة الأولى فأصبح المخبر عنه في الجملة الثانية (زيد) الى جانب ذلك أن معنى الخبر في الجملة الأولى كان ابتدائيا فانتقل وصار في الجملة الثانية غير ابتدائي وذلك لأن تقديم الاسم يستلزم وجود الفعل (2) .

والآن وبعد ما أشرنا الى أهمية التقديم والتأخير لدى القدماء بصفة عامة والامام الجرجاني بصفة خاصة ينبغي لنا — وكما وعدنا — أن نبيّن المعاني السياقية — التي ألح عليها الامام الجرجاني — التي يفيدها هذا الضرب من الاسلوب نتيجة لتغيير النظام العادي للكلمات بسبب التقديم والتأخير والسبب الذي من أجله تأخرت بعض الكلمات وتقدم غيرها ، وذلك كله من خلال الشواهد التي ساقها في هذا المجال محللا لها ومبينا سر التقديم فيها بناء على منهج علمي يمكن أن نسميه بالمنهج البنوي الوظيفي .

وقد عالجنا ذلك من خلال ثلاثة أنواع من بنية الجملة العربية هي :

2—1 : بنية الجملة في الخبر المثبت ودلالتها في التقديم والتأخير

قبل الشروع في بيان المعاني السياقية التي يفيدها هذا النوع من البنى اللغوية ينبغي أن نشير الى أن ما يدعو بلاغيا الى تقديم ذكر المحدث عنه (المسند اليه) هو ذاته ما يدعو بلاغيا الى تأخر ذكر المحدث به (المسند) .

ومن جملة المعاني التي يفيدها تقديم المحدث عنه إذا كان معرفة دعوى الانفراد ، وهذا

1— دلائل الاعجاز ص : 84 .

2— د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ص : 110، 111 .

يقتضي أن يكون القصد الى الفاعل أي أن الفصل الذي قام بـه الفاعل لم يشاركه فيه أحـد
وقـد ساق الامام الجرجاني لهذا الغرض النماذج التالية:
أنا كتب في معنى فلان
وأنا شفعت في بابه (1)
ثـم يضيف الامام الجرجاني قائلا" تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به وتزيل الاشتباه فيـه وتـرد على من زعم أن ذلك كان من غيرك أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت . ومن البيّـن في ذلك قولهم في المثل (أتعلمني بضب أنا حرشته) " (2)
وتقـديم (مثل) أو (غير) يفيد هذه الدعوى - أي دعوى الانفراد - غير أن الامام الجرجاني قـد لاحظ بهذا الصـدد أن هاتين الكلمتين مما يكون التقديم فيهما كاللازم (3)
استنبط الامام الجرجاني ذلك القانون من خلال تصفحه لكلام العرب حيث يقول " فأنت الآن اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدا على الفعل اذا نحي بهما نحو هذا النحو الذي ذكرت لك .... " (4) وقد مثل الامام الجرجاني لكلمة (مثل) بقول المتنبي :
مثلك يثني المزن عـن صوبـه // ويسترد الدمـع عـن غـربـه
ومثله
- مثلك رعى الحق والحرمة.
- ومثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب
مما لايقصـد (مثل) فيه سوى الذي أضيف اليـه (5)
ومثلها كلمة (غير) لافادة هذا الغرض في نحو:
- غيري بأكثر هـذا الناس ينخدع .
وقول الشاعر أبو تمام
وغيري يأكل المعروف سحتـا // وتشحب عنده بيض الأيادي
ففي المثال الأول لايريد القائل أن يستنقص أحدا أو يصفه بأنه ساذج يمكـن أن يغـرر وينخدع بـل يريد أن يميّز نفسه بأنه ليس ممن ينخدع ويغتـر . ولم يـرد أبو تمام كذلك أن يستنقص بشاعر سواه أو يرمي التهمة على غيره بأن الذي هجا الممدوح هو ذلك الشاعر وليس هـو

1- الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص 99 .
2- دلائل الاعجاز ص 99 .
3- دلائل الاعجاز ص 106 .
4- دلائل الاعجاز ص 107 .
5- دلائل الاعجاز ص 107 .

بـل يريد أن يفرد نفسه ويميزها عن غيرها بأنها ليست ممن تجحد النعمة وتلوم (1) وكلتـا البنيتين تفيد دعوى الانفراد ، ثم يضيـف الامام الجرجاني أن هـذا المعنى لا يتحقق لولم يلتزم فيهمـا التقديم حيث يقول" وترى هـذا المعنى لايستقيم فيهما اذا لم يقدما . أفلاترى أنك لوقلت (يثني المزن عن صوبه مثلك ، ورعى الحق والحرمة مثلك، ويحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير ، وينخدع غيري بأكثر هذا الناس ويأكل غيري المعروف سحتا " رأيت كلاما مقلوبـا عن جهته ، ومغيّرا عن صورته ، ورأيت اللفظ قـد نبا عـن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه(2)

وقـد يفيد تقديم المحدث عنه ـ في هـذا الضرب من البنى اللغوية ـ اذا لم يكـن القصد الى الفاعل توكيد الحكـم وتحقيقه على السامع لنباعـده مـن الشبهة ونمنعه من الانكار وقد ساق الامام الجرجاني لهذا الغرض الأمثلة التالية :

هـو يعطي الجزيل .

وهو يحب الثنـاء .

والغرض مـن ذلك هو أن يؤكـد ويقرر في ذهن السـامع أن اعطاء الجزيل وحب الثنـــاء من عـادته ليتمكـن هـذا المعني في نفسه (3) ، لأنّ تقديم المحدث عنه (هو) وتكريره في الضمير المستتر في (يعطي) أدى الى تقويـة الحكـم وتقريره . ومن هنا يتضح الفرق المعنوي بين بنيتي الجملتين : (هو يعطي الجزيل ـ أو هو يحب الثناء) و(يعطي الجزيل ـ أو يحب الثناء) الناتج عن تغيير في بناء الجملة ، لأنّ " التغيير في بناء الجملة وتركيبها يقتضي التغيّر في المعنى ولابد ، . . ." (4)

ومن البيـــن في ذلك قول الشاعر :

هم يفرشون اللبـد كل طمرّة // وأجرد سباح يبذ المغـالبـا

بدأ الشاعر بذكرهم ليدلّ على قوّة أمرهم فيما أسند اليهم لاعلى الاختصاص ليؤكد للسامـع أنهم فرسان يمتطون صهوات الخيل ويملكـونها وهذا آكـد وأبعد له مـن الشك، ليعلـم السامع قصـده منهـم بما في نفسه . ومثله كذلك قول الشاعر :

هـم يضربون الكبش يبرق بيضه // على وجهه من الدمـاء سبائـب

بدأ بذكرهم ليؤكـد للسامع أنهم أقوياء في الضرب أثناء الحرب ـ ومن البيّن كذلك قول عروة بن أذينة :

سليمى أزمعت بينا // فأين تقـولها أينـا

1ـ دلائل الاعجاز ، ص 107

2ـ دلائل الاعجاز ، ص 107، 108 .

3ـ دلائل الاعجاز ، ص 99 .

4ـ حلمي مرزوق ، النقد والدراسة الأدبية ، ص 122 .

أراد أن يحقق الأمر ويؤكده للسامع فأوقع ذكرها ابتداء في سمعه ليعلم أنه أرادها بالحديث فيكون ذلك أبعد له من الشك . ومثله في البيان قول الشاعر:

هما يلبسان المجد أحسن لبسة // شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

وأوضح من ذلك قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون) وقوله تعالى (وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) . فتقديم المحدث عنه في هذه النماذج كلها يفيد توكيد الحكم وتقويته لدى السامع (1)

ثم يتساءل الامام الجرجاني عن السبب الذي أفاد من أجله تقديم ذكر المحدث عنه توكيد الفعل واثباته لدى السامع فيقول "فان قلت فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل آكد لاثبات ذلك الفعل له وأن يكون قوله(هما يلبسان المجد) أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال: يلبسان المجد . فان ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوي اسناده اليه." (2)

ويسترسل الامام الجرجاني مبينا السر الذي من أجله كان تقديم المحدث عنه آكد لاثبات الفعل قائلا أننا إذا بدأنا بذكر الاسم (عبد الله) نكون قد أشعرنا قلب السامع أننا نريد الحديث عنه فاذا ما أتبعناه بالفعل (قام) أو(خرج) يكون آكد لاثبات ذلك الفعل وأمنع من الشك له وأدخل في التحقيق عليه لأنه ليس الاعلام بالشيء فجأة مثل الاعلام به بعد التنبيه والتمهيد له لأن ذلك بمثابة التكرار في افادة التوكيد (3) . ثم يمضي الامام الجرجاني مبينا الموقف الذي يقتضي هذا النوع من البنى اللغوية قائلا" ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له انا اذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار من منكر نحو أن يقول الرجل: ليس لي علم بالذي تقول: فتقول له: أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تميل الى خصمي .... وقوله تعالى (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) فهذا من أبين شيء ..." (4)

ومثل ذلك أن يجيء الخبر على خلاف العادة وعما يستغرب من الأمور نحو قول القائل:

1_ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص: 99_101 .
2_ دلائل الاعجاز ص: 101 .
3_ دلائل الاعجاز ص: 102 .
4_ دلائل الاعجاز ص: 102، 103 .

ألا تعجب من فـلان يدعي العظائم، وهو يعي باليسير، ويزعم أنه شجاع، وهو يفزع من أدنى شيء(1)

ثم يذكر الامام الجرجاني موطنين يكثر فيهما تقديم ذكر المحدث عنه لأجل هذا المعنى وهما: الوعد والضمان.

فالأول نحو: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر.

وقد أدت هذا الغرض لأن من عادة مهن نعده ونضمن له أن يعتريه الشك في تمام الوعد والوفاء به، من أجل ذلك فهو أحوج الى التوكيد، ويكثر ذلك في المدح أيضا نحو: أنت تعطي الجزيل، أنت تجود حين لا يجود أحد، ومثله قول الشاعر:

نحن في المشتاة ندعو الجفلى // لاترى الآدب فينا ينتقـر

لأن من عادة المادح أن يمنع السامع من الشك، ويباعده من الشبهة(2)

ثم ينتقل الامام الجرجاني الى حالة تقديم الخبر (المحدث به) عن المخبر عنه (المحدث عنه) مبيّنا المقام الذي يقتضي ذلك، والدلالة التي يؤديها حالة تقديمه عن المحدث عنه. حيث يقول" ويزيدك بيانا أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم فاذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت: قد خرج. ولم تحتج الى أن تقول هو قد خرج، ذلك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه والى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه "(3)

ومثله أيضا: قد ركب، وذلك اذا علم السامع أن رجلا على استعداد للركوب الى مكان ما ولم يكن عنده شك، أو تردد في أن الرجل يركب أو لا يركب(4).

ففي كلا المثالين السابقين يقتضي المقام فيهما تقديم الخبر عن المخبر عنه فان جاء خلاف ذلك نحو: هو قد خرج، وهو قد ركب، لا يجوز لاعتبار الموقف الراهن للكـلام الذي يقتضي فيه تقديم الخبر للسامع.

والى جانب هذه النماذج المتنوعة من بنية الجملة في الخبر المثبت ووظائفهـا الابلاغية المتلاقية أحيانا في دلالة واحدة والمتباينة أحيانا أخرى للتغيّر الحاصل في بنيتها

1ـ الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص: 103

2ـ دلائل الاعجاز، ص: 103، 104.

3ـ دلائل الاعجاز، ص: 104.

4ـ دلائل الاعجاز، ص: 104.

بسبب حركة التقديم والتأخير ، الى جانب ذلك هناك تقديم النكرة على الفعل الذي يؤدي الى معنى الجنس.

وقد ساق الامام الجرجاني بهذا الصدد المثالين التاليين : - رجل جاءني وقولهم شر أهر ذا ناب ، مبيّنا أن ذلك لا يصلح الا مع السامع الذي قد عرف أن المتكلم قد أتاه آت ويريد أن يعلمه أن الذي جاء هو من جنس الرجال لا من جنس النساء ، ومثله المثال الثاني ، أن الذي أهر ذا الناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير (1) .

فان لم تكن تلك الحالة التي ذكرها الامام الجرجاني كان تقديم النكرة على الفعل محالا وفي هذا الصدد يقول " فاذا بدأت بالنكرة فقلت: رجل ، وأنت لا تقصد بها الجنس وأن تعلم السامع أن الذي أردت بالحديث رجل لا امرأة كان محالا أن تقول : اني قدمته لأنه الأهم لانه يخرج بك الى أن تقول : اني أردت أن أنبه السامع لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل وذلك مما لا يشك في استحالته .(2) .

وقد سبقت الاشارة في الفصل الأول من هذا الباب الى أن تقديم الفعل في النماذج التي أوردناها للامام الجرجاني في موضوع التقديم والتأخير يتم في نطاق الخبر الابتدائي ، أما تقديم المحدث عنه فيتم في نطاق الخبر غير الابتدائي (3) .

وقد طبق الامام الزمخشري في كتابه (الكشاف) نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم مستفيدا من تحليلاته وآرائه في موضوع التقديم والتأخير ، بل لانغالي اذا قلنا قد ألهمته هذه النظرية نظرة واسعة للموضوع نفسه من ذلك مثلا أنه يقول في حالة تقديم المحدث عنه على الفعل في قوله تعالى (الله نزّل أحسن الحديث) " وايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزّل عليه فيه تفخيم لأحسن الحديث ورفع منه واستشهاد على حسنه ، وتأكيد لاستناده الى الله وأنه من عنده ، وأن مثله لا يجوز أن يصدر الا عنه ... " (4) .

واذا كنا لم نعثر على رأي للامام الجرجاني في حالة تقديم الخبر الظرف على الاسم فان الزمخشري قد أبان عن الغرض من ذلك في مواطن كثيرة مبيّنا أن تقديمه يدل على الاختصاص

1- دلائل الاعجاز ، ص: 110 .
2- دلائل الاعجاز ، ص: 111 .
3- د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 99 .
4- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج3 ، المجلد : 3 ، ط1 ، 1977م ، ص: 394 .

ـ في الغالب ـ يقول الزمخشري في قوله تعالى (ذلك حشر علينا يسير) " تقديم الظرف يدل على الاختصاص، يعني لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم الا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن ... " (1) . ويقول كذلك في قوله تعالى (ألا لله الدين الخالص) " ألا لله الدين الخالص أي هو الذي وجب اختصاصه بأن يخلص له الطاعة من كل شائبة .." (2) .

وقد يسكت الامام الزمخشري عن هذا الدلالة في سياق آخر لا يجد فيه دلالة الاختصاص كقوله تعالى (واعلموا أن فيكم رسول الله) (3)

نستنتج من هذا أن الزمخشري بين أن السياق له أثر في تحديد معنى الاختصاص .

2ـ2 : بنية الجملة الاستفهامية مع الهمزة ودلالتها في التقديم والتأخير .

وهو النوع الثاني من بنية الجملة العربية الذي تناول الامام الجرجاني في نطاقه بالتحليل بنى مختلفة ، بيّن من خلالها أثر التقديم والتأخير في سياق الاستفهام مع الهمزة ، وما يستتبع ذلك من وظائف ابلاغية متباينة لتباين مقاماتها التي تقتضيها .

ويبدأ الامام الجرجاني أول ما بدأ بتقديم الفعل (المحدث به) على الاسم (المحدث عنه) بعد همزة الاستفهام ، فان كان الفعل المقدم ماضيا اقتضى ذلك أن يكون المتكلم شاكا في وجود الفعل وانتفائه بين أن يكون أو لا يكون ، ولذا ينصب سؤاله عن الفعل رأسا لأن غرضه منه استفهامه ليعلم بوجوده نحو : أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ ، أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ ، أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ ، فاذا حدث العكس بحيث قدم الاسم (المحدث عنه) على الفعل في سياق الهمزة ، اقتضى ذلك أن يكون شاكا في الفاعل من هو ؟ يطلب باستفهامه تعيينه نحو : أأنت قلت هذا الشعر ؟ ، أأنت بنيت هذه الدار ؟ ، أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ (4) ، ثم بيّن الامام الجرجاني أن أحدهما لا يصلح في مكان الآخر ، حيث يقول " ذلك لانك لم تشك في الفعل أنه كان ، كيف ، وقد أشرت الى الدار

1ـ الكشاف ، ج4 ، المجلد 4 ، ص: 12 . وانظر : المرجع نفسه ، ص: 112 ، 248 .
2ـ المرجع السابق ، ج3 ، المجلد 3 ، ص: 386 . انظر المرجع نفسه ، ج2 ، مج 2 ، ص: 241 . وكذلك ، ج4 ، مج : 4 ، ص: 192 .
3ـ الكشاف ، ج3 ، مجلد 3 ، ص: 560 .
4ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص: 87 .

مبنيـة والشعر مقولا والكتاب مكتوبا ؟ وانما شككت في الفاعل من هو، فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر. " (1) ثم أوضح الامام الجرجاني أن هـذا الفرق المعنوي بين تقديم الفعل على الاسم في سياق الهمـزة قائم حين تكون الهمزة للتقرير (2) .

ثـم يلتفت الامام الجرجاني الى ما يـوجد من فـرق وظيفي بين نوعين آخرين مـن البنى الاستفهامية هما :

ـ أقلت شعر قـط؟

ـ أأنت قلت شعرا قـط؟

موضحا أن المتكلم يستطيع أن يسأل المخاطب، أقلت شعرا قط؟ فيكون كلامـا ذا معنى وظيفي ، ولو سأل بالبنية الاستفهامية الثانية : أأنت قلت شعرا قط، لكان خطـأ لأنه جمـع فيـه بين اثبات الحدث بـه (الفعل) والشك في حدوثه، ذلك لأن الطلب مسلط على الفاعل لا على فعله فكان ينبغي ألا يضيف كلمة (قط؟) (3) ثم يقتبس الامام الجرجاني آية من القرآن الكريم يستخدمها في توضيح هذا الفرق الوظيفي هي قوله تعالى . حكايـة عـن نمـروذ (أأنت فعلت هـذا بآلهتنا يا ابراهيم) فقوم ابراهيم لم يسألوه عن الفعل ، بل عـن الفاعـل ، يريدون أن يعترف لهم بأن كسر الاصنام كان منه، وقد أجاب ابراهيم بما يـدل على أنهم سألوه عن الفاعل حين قال (بل فعله كبيرهم هـذا) ولو كان سؤالهم عن الفعـل لكان الجواب: فعلت أو لـم أفعل (4) وفـي هذا المضمار يذكر استاذنا د .جعفر دك الباب أن المتكلم في حالة تقديم الفعل ـ في سياق الاستفهام ـ يحتاج الى (خبر ابتدائي) يجيبه عـن سؤاله، أما في حالة تقديم الاسم ـ في سياق الاستفهام ـ (أأنت فعلت؟) فالمتكلـم يحتاج الى (خبر غير ابتدائي) يجيبه عن سؤاله، لأن الفعل في هذه الحالة ثابت والشك ينصب على الفاعـل الذي قام بـه .(5)

ثـم يعود الامام الجرجاني متتبعا هـذا الفرق المعنوي نفسه بين تقديم الفعـل أو الاسـم في سياق الاستفهام غير أن الفعل هـذه المرة هـو الفعل المضارع نحو: أتفعل ؟، وأأنت تفعل ؟ حيث يقول " فاذا قلت : أتفعل ؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقـرره

1ـ دلائل الاعجاز ص: 87 .
2ـ دلائل الاعجاز ص: 88 .
3ـ دلائل الاعجاز ص: 88 .
4ـ دلائل الاعجاز ص: 88، 89 .
5ـ الموجز في شرح دلائل الاعجاز ص: 91، 92 .

بفعل هــو يفعله وكنت كمــن يوهم أنه لايعلم بالحقيقة أن الفعل كائن واذا قلت: أأنت تفعل ؟ كــان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعــل ... " (1) ويستشهد الامام الجرجانــي لذلك بقول الشــاعــر:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي // ومسنونة زرق كأنياب أغــوال

ثــم يعلق على ذلك بقوله" فهذا تكذيب منه لانسان تهدّده بالقتل وانكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه ." (2) .

لايزال الامام الجرجاني يتتبع هــذا الفرق المعنوي ولكن هذه المرة في حالة تقــديم المفعول على الفعل في سياق الاستفهام مع الهمزة، ويستعرض لذلك نماذج مختلفة منهــا : أزيدا تضــرب؟ وقولــه تعالى (قــل أغير الله أتخذ وليــا) وقــولــه تعالى (قالوا أبشرا منــا واحدا نتبعــه) وغير ذلك مبينا أن تقديم المفعول على الفعل بعد همزة الاستفهام يفيــد الانكار الشديد والمنع مــن أن يقع على المفعول ذلك الفعل أو يوقع به مثله . (3) .

وهكذا يكشف الامام الجرجاني ــ في مجال التقديم والتأخير ــ عن العلاقة الجدلية بين المبنى والمعنى لنماذج بنية الجملة الاستفهامية مؤكدا أن ذلك لايكون الا لموجب يقتضيــه النظم" ذلك لأنه انما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقا وترتيبا اذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يقــدم هذا ويؤخر ذاك ، فأما أن يكون مع عدم الموجب نسقا فمحــــال ". (4) . ومــن هنا ندرك أن لكل بنية استفهامية معنى وظيفيا يتلاءم والسياق الذي تــرد فيه لايتوفر في غيرها ، فلاتقدم كلمة ولاتؤخر أخرى الالغرض بلاغي .

2ـ 3: بنية الجملة المنفية ودلالتهــا في التقديم والتأخير.

وهو النوع الثالث مــن بنية الجملة العربية الذي تناوله الامام الجرجاني بالبحث في نطاق حركة التقديم والتأخير ، وما ينتج عن ذلك من أثر نتيجة لتقــديم الفعل أو الاسم في سيــاق النفــي . وكعادة الامام الجرجاني لايتناول الموضوع بالشرح والتحليل الا بعد أن يضع له الاطار العام حيث يقــول : " اذا قلت: مــافعلت . كنت نفيت عنــك فعلا لم يثبت أنه مفعول واذا قلت: ماأنا فعلت . كنت نفيت عنك فــعــلا ثــبــت أنـــــه مفعـــــول." (5)

1ــ دلائل الاعجاز، ص: 91 . وانظر كذلك منه: ص: 92، 93، 94 .

2ــ دلائل الاعجاز، ص: 91 .

3ــ دلائل الاعجاز، ص: 95، 96 .

4ــ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص: 360 .

5ــ دلائل الاعجاز، ص: 96 .

ومعنى ذلك أن الفعل إذا قدم في سياق النفي دلّ على معنى عام، وإذا قدم الاسم على الفعل في سياق النفي أدى معنى خاصا يختلف عن الأول . مثال ذلك أن المتكلم اذا قال ماقلت هذا يكون قد نفى قولا لم يثبت أنه مقول، وإذا قدم الاسم على الفعل بعد النفي نحو: ماأنا قلت هذا يكون المتكلم قد نفى قولا ثبت أنه مقول، ولكن ليس هو قائله. (1)

و" يفهم من كلام عبد القاهر أن تقديم الضمير أفاد تخصيص المسند اليه بنفي الخبر الفعلي بينما ثبته لغيره." (2) وان أبين ما استشهد به الامام الجرجاني في هذا الصدد هو قول الشاعر:

وما أنا أسقمت جسمي به // ولاأنا أضرمت في القلب نارا

فالسقم ثابت وواقع ولكنه ينفي جلبه له واتصافه به. (3) وقد استنبط الامام الجرجاني من ذلك أربعة أمثلة لايصح استخدامها هي :

أ ـ ما أنا قلت هذا ولاقاله أحد من الناس.

لايصح استخدامه لأن الجزء الأول منه يثبت أن قولا قد قيل ولكن المتكلم لم يقله، في حين أن الجزء الثاني منه ينفي أن يكون فعل القول قد قيل أصلا، وفي ذلك تناقض ولذلك لايصح استخدامه، ويصح بالمقابل : ماقلت هذا ولاقاله أحد من الناس.

ب ـ ماأنا ضربت الا زيدا .

فتقديم المحدث عنه يفيد نفي الضرب عنه ، والجزء الثاني منه ينقض هذا النفي بالا وهذا يقتضي أن المتكلم ضرب زيدا وفي ذلك تناقض، ومن ثمة لايصح استخدامه، ويصح بالمقابل : ماضربت الازيدا .

جـ ـ مازيدا ضربت ولاأحدا من الناس .

لايصح استعماله لأن الجزء الأول منه يفيد أن ضربا قد حصل من المتكلم ولكنه لم يقع على زيد ، والجزء الثاني أن المتكلم لم يضرب أحدا أصلا، وفي ذلك تناقض، ومن هنا لايجوز استعماله ويصح بالمقابل ماضربت زيدا ولاأحدا من الناس.

د ـ مازيدا ضربت ولكني أكرمته .

لايصح استخدامه، لأن الجزء الأول منه يثبت أن المتكلم قد حصل منه الضرب ولكنه ينفي أن يكون قد وقع على زيد ، والجزء الثاني منه يفيد أن المتكلم قد نفى الفعل الأول وأثبت الثاني، وفي ذلك تناقض، ومن هنا لايصح استعماله، ويصح بالمقابل : ماضربت زيدا ولكني أكرمته

1ـ دلائل الاعجاز ص: 96 .
2ـ عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عندعبدالقاهر ص: 149 .
3ـ دلائل الاعجاز ص: 97 .

أومـا زيدا ضربت ولكـن عمـرا (1)

وهكـذا يكون الامام الجرجاني قد استطاع بحسه اللغوي المرهف وذكائه الثاقب أن يكشف عـن أهمية موضوع التقديم والتأخير الذي كانت أسراره ـ ردحا من الزمن ـ غائبـة عن اذهان نحاتنا القدماء حتى جاء الامام الجرجاني فاستطاع بوساطته أن يكشف ويستنبـط المعاني السياقية ـ وهي دلائل الاعجاز عنده في النظم القرآني ـ من نماذج بنية الجملة العربية المثبة والاستفهامية والمنفية، وما يتفرع عن هـذه الانـواع الثلاثة من بنى فرعيـة نتيجة لتقديم الفعل أو الاسم في سياق الاثبات أو الاستفهام أو النفـي . الى جانب ذلك فقد استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يستنبط دستورا يخضع لموضوع التقديم والتأخير، كما استطاع أن يكتشف لذلك العلاقة القائمة بين الاستفهام والنفي والاثبات في الكـلام (2)

وليس كما فهم الأستاذ تامر سلوم من أن " عبد القاهر حين تحدث عن (التقديم) ترد د بين اثبات اغراض نحوية وأخرى بلاغية . أو لنقل انـه وقـف موقفين متميزين . أولهما : نحـوي ، والثاني : بلاغي أو جمالي ." (3)

والحقيقة أن الامام الجرجاني حين تناول موضوع التقديم ـ لم يتردد بين اثبات أغراض نحوية، وأخرى بلاغية، ولم يقف منهما موقفين متميزين اطلاقا كما فهم الاستاذ تامر سلوم ، بل أثبت ووقف موقفا واحدا يمكن أن نسميه بالموقف البنوي الوظيفي . كيف لا وقد بدأ مرحلة جديـدة في تاريخ علم اللغة العربية سماها أستاذنا د. جعفر دك الباب مرحلة الدراسة الوظيفيـة للغة العربية (4)

وليس موضوع التقديم والتأخير ـ لدى الامام الجرجاني ـ مجالا للتردد أو التمييز بيـن موقفين ، بل هو تقديم وتأخير محكوم بالمعاني النحوية بمعناها الواسع، فلم تقدم كلمة ولم تؤخر أخرى الا بميزان من هـذه المعاني ، وقد أكد الامام الجرجاني ذلك بقوله:" ونحن اذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الالفاظ من تقديم شيء منها على شيء انما يقع. . . . . . اذا اعتبرنا ما توخى من معاني النحو في معانيهـا ، فأما مع ترك اعتبار ذلك فلا يقع ولا يتصور بحال" (5)

1ـ دلائل الاعجاز، ص: 97، 98

2ـ د. جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 90، 101 .

3ـ نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ، ص: 131 .

4ـ الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص: 29 .

5ـ دلائل الاعجاز، ص: 360 .

وقد عادت هذه الدراسة الجادة والخصبة لموضوع التقديم والتأخير بالخير العميم على الامام الزمخشري في تفسيره وتحليله لبنية الجملة القرآنية في تفسيره المشهور بـ(الكشاف) يقول الزمخشري " فان قلت : أي فرق بين قولك وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم وبين النظم الذي جاءت عليه؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها اياهم وفي تصيير ضميرهم اسما لان واسناد الجملة اليه دليل على اعتقادهم في انفسهم أنهم في عزة ومنعة لايبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم وليس ذلك في قولك وظنوا أن حصونهم تمنعهم"(1) "

ثانيا : التقديم والتأخير عند السكاكي

لقد اتخذ السكاكي من ركني الجملة : المسند والمسند اليه - منفصلين - مجالا لبحث موضوع التقديم والتأخير حيث تناول كلا منهما - على حده - حالة تقديمه وتأخيره، وبدأ أول ما بدأ به :

تقديم المسند اليه (المحدث عنه)

ذكر السكاكي أن المحدث عنه(المسند اليه) يقدم على المحدث به(المسند) اذا كان ذكره أهم ، إما لانه الأصل ولا موجب للعدول عن ذلك كالمبتدأ فان أصله التقديم على الخبر نحو: زيد عارف، واما لانه اسم استفهام أو ضمير شأن لأن لهما الصدارة دائما كما هو معروف من خصائص كلام العرب نحو: أيهم منطلق ؟ ، هو زيد منطلق، واما لأن في تقديم المحدث عنه ما يجعل السامع يتطلع شوقا - الى الخبر المتأخر ليتمكن في ذهنه ويستقر، مثال ذلك أن يقول شخص لآخر: صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق، أو لأن في تقديم المحدث عنه مايدعو السامع الى التفاؤل أو التشاؤم نحو: سعيد بن سعيد في دار فلان، وسفاك بن الجبران في دار صديقك (2) . واما لايهام أنه لايزول على الخاطر أو أنه يستلذ فهو الى الذكر أقرب، واما لأن في تقديمه ماينبيء عن التعظيم ، ولم يمثل السكاكي لهذا (3)

ويدلي السكاكي في موضع آخر برأي مفاده أن المحدث عنه اذا تقدم على الفعل في مثل :

---

1 - الكشاف، جـ4، ص 04، ص 80 .
2 - مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص 194، 195 .
3 - مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 195 .

أنا عرفت، وأنت عرفت، وهو عــرف، أفاد إما تقوية الحكم وتقريره، وإما التخصيص لاعتبارين (1)

وسنبدأ الحديث أولا عن بيان الاعتبار الذي من أجله أفاد تقديم المسند اليه (المحدث عنه) الغرض الأول أي تقوية الحكم وتقريره، ثم نلحق بذلك أنواع الأمثلة التي أفاد فيها تقديمــه هــذا الغرض فقط، ثم الأمثلة التي أفاد فيها تقديمه الغرض نفسه على وجه التقريب، وقد جمعنا شتات ذلك لتكون الفائدة أشمل وأعم .

وعلى ضوء ذلك نذكر أن تقديم المحدث عنه يفيد تقــوية الحكــم وتقريــره عنــد السكاكي في مثل : أنا عرفت، وأنت عرفت، وهو عــرف . شريطة أن يكون الكلام جاريا على الظاهر يعني بذلك أن الوصف الاعرابي لايتغير أي أن (أنا) مبتدأ و(عرفت) خبره ومثل هــذا يقال في باقي الأمثلة .

وقــد يفيد تقديم المحدث عنه الغرض نفسه أي تقوية الحكم وتقريره في مثل : هو يعطي الجزيل، فالقصد من الجملة هو تحقيق اعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص اعطاء الجزيل به، ومــن هــذا القبيل قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة لايخلقون شيئا وهم يُخلقون) وقوله (وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون) وغير ذلك من الآيات والأمثلة (2) التي جلبها مما استشهد به عبد القاهر الجرجاني في موضوع التقديم والتأخير.

وقــد لايفيــد تقــديم المحدث عنه الا تقوية الحكم وتقريره، وذلك اذا جاء اسما ظاهرا معرفة نحو: زيد عرف . وقد يفيد تقديم المحدث عنه نفس الغرض كذلك اذا كان المحدث بــه (المسند) منفيا نحو: أنت لاتكذب، فإن هذا آكــد للحكم بنفي الكذب عن السامع من : لا تكذب، ومن : لاتكذب أنت، لأنّ الضمير (أنت) في هذه البنية جاء لتوكيد المحكوم عليــه، لالتوكيد الحكــم ، ومن هــذا القبيل قوله تعالى (فعميت عليهم الأنباء يومئــذ فهم لا يتســاءلون) وقوله تعالى (والذين هم بربهم لايشركون) (3) . والغرض نفســه على ما يفهم مــن كلام السكاكي ــ تفيده الكلمتان : (مثل) و(غير) في نحو: مثلك لايبخل أي أنت لاتبخل وغيرك لايجود أي : أنت تجود . (4)

ومما يقرب مــن : أنا عرفت، وأنت عرفت في افادة تقوية الحكم وتقريره النماذج التالية :

1ــ مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص 221، 222 .
2ــ السكاكي، مفتاح العلوم ط1، 1983م، ص 221، 222
3ــ السكاكي، مفتاح العلوم ط1، 1983م، ص 222 .
4ــ السكاكي، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 224 .

زيد عارف، وأنا عارف، وأنت عارف (1) ثم يعلل السكاكي ذلك بقوله" وانما قلت: يقرب دون أن أقول نظيره ، لأنه لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في : أنا عارف وأنت عارف وهو عارف، أشبه الخالي عن الضمير ، ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ، ولاعومل معاملتها في البناء. . ." (2)

ومن هنا ندرك أن تقديم المحدث عنه قد يفيد — عند السكاكي — تقوية الحكم وتقريره في سياق الاثبات والنفي معا على النحو الذي أشرنا اليه .

وقد يفيد تقديم المحدث عنه التخصيص — وهو الغرض الثاني — في مثل : أنا عرفته وأنت عرفته، وهو عرفه، شريطة أن يوضع في الاعتبار أن المحدث عنه في مثل : أنت عرفت . متأخر في الأصل على أنه فاعل في المعنى فقط، وعلى هذا الأساس فالمحدث عنه في المثال : أنت عرفت يجوز لنا أن نقدر أصله (عرفت أنت) على أن الضمير (أنت) توكيد للفاعل الذي هو التاء في (عرفت) ولكن قدم الضمير (أنت) وجعل مبتدأ، ومثل هذا يقال في باقي الأمثلة ليصبح بحسب هذا الاعتبار أن نقول أن تقديم المحدث عنه في هذه الأمثلة يفيد التخصيص(3)

وفي الفصل الذي عقده السكاكي تحت عنوان (اعتبارات الفعل وما يتعلق به) نجده — على مايفهم من كلامه — يتوسع في شرح هذا الغرض مبينا المقام الذي يقتضي هذا النوع من الجمل، حيث يشير الى أن ذلك يتم حين يكون المخاطب عالما بفعل حاصل إلا أنه مخطئ في فاعله أو في تفصيله والحال أن المتكلم يريد أن يرده إلى الصواب نحو : أنا سعيت في حاجتك، أنا كفيت مهمك، وهذا ليخص نفسه ويفردها بذلك الفعل، ويرد في الوقت نفسه على من ادعى أن كان من غيره أو أن غيره فعل فيه مافعله ، ثم أن المتكلم اذا أراد أن يزيد ذلك تأكيدا ليخلص له الفعل ويختص به دون سواه، ولينفي كل شبهة محتملة رد على من ادعى أن ذلك كان من غيره بقوله : أنا كفيت مهمك لاغيري ولمن ادعى أن غيره فعل فيه مثلما فعل : أنا كفيت مهمك وحدي ، ثم يبين السكاكي أن هذا الغرض لاتؤديه المبنيتان السابقتان لو تقدم الفعل فيهما نحو: سعيت في حاجتك أو سعيت أنا في حاجتك . (4)

1— السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1، 1983م، ص: 222 .

2— مفتاح العلوم، ط1 1983م، ص: 222 .

3— السكاكي ، مفتاح العلوم ط1، 1983م، ص: 221 .

4— مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 231، 232 .

ويفيد تقديم المحدث عنه الغرض نفسه إذا ورد في سياق النفي وقد مثل السكاكي لهذا بقوله تعالى (وماأنت علينا بعزيز) أي العزيز علينا ياشعيب رهطك لاأنت، يدل على هذا قوله عليه السلام في جوابهم (أرهطي أعز عليكم من الله) . ثم نلاحظ السكاكي يرتب على هذا ثلاثة أمثلة لايجوز استخدامها عند تقديم المحدث عنه وهو في سياق النفي مع تقديم البديل الجائز استعماله(1) وهي كالتالي :

أ- ما أنا سعيت في حاجتك ولاأحد سواي .مفسرا ذلك بقوله" لا ستلزام أن يكون سعى في حاجته غيرك لاأنت ، وأن لايكون سعى في حاجته غيرك ولاأنت، . . ." (2) ويجوز بالمقابل: ماسعيت في حاجتك ولاأحد غيري .

ب- ماأنا رأيت أحدا من الناس، ثم يعلل السكاكي ذلك بقوله:" لاستلزام أن يكون قد اعتقد فيك، معتقدا أنك رأيت كل أحد في الدنيا ، فنفيت أن تكون اياه" (3) ويجوز بالمقابل : ما رأيت أحدا من الناس.

جـ- ما أنا ضربت الازيدا . معللا ذلك بقوله " لأنْ نقض النفي بالا يقتضي أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضميرك، وايلاءه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته" (4) ويجوز بالمقابل : ماضربت الازيدا .

ويبدو من خلال هذه الأمثلة الفاسدة التي استخرجها السكاكي نوع من التشابه بينها وبين الأمثلة الفاسدة التي استخرجها الجرجاني ، والتي سبقت الاشارة اليها مما يمكن القول بعد هذا أن السكاكي قد تأثر -وان لم يذكر ذلك - بما كتبه الامام الجرجاني -

والجدير بالذكر أن السكاكي يرى أن تقديم المحدث عنه إذا كان نكرة يفيد التخصيص كذلك إن لم يمنع من ذلك مانع حيث يقول" إذا لم يمنع عن التخصيص مانع ،كما إذا قلت: رجل جاء ، لصحة أن يراد الجائي رجل لا امرأة ، أيها السامع دون قولهم : شر أهر ذاناب، لامتناع أن يراد : المهر لذي ناب شر لاخيره اللهم إلاإذا حملت التخصيص على وجه آخر، وهو الافراد على تقدير رجل جاء لا رجلان، . .

1- مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 232، 233 .
2- مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 232،
3- مفتاح العلوم ط1، 1983م، ص: 232 .
4- مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 232، 233 .

... وشر أهر ذا ناب لا شــران ...." (1)

ولدى حديث السكاكي عما يوجب تقديم المحدث عنــه ذكر أنه يتقدم "إما لأنّ كونه متصفا بالخبر يكــون هــو المطلوب، كما اذا قيل لــك: كيف الزاهد؟ فتقول الزاهد يشرب ويطرب، ... وإما لأنّه يفيد زيادة تخصيص: كقول الشاعر:

متى تــهز* بني قطــن تجدهم // سيوفا في عواتقهم سيوف،

جلوس في مجالسهم رزان // وإن ضيف ألم فيهم* خفوف

والمراد هم خفوف ..." (2)

تقديم المسند عن المسند اليه

يتقدم المسند (المحدث به) على المســند إليه (المحدث عنه) على وجه الالزام إذا كان متضمنا للاستفهام نحو: كيف زيد؟، وأين عمــر؟ ومتى الجواب؟ كما يلتزم التقديم كذلك اذا كان الغرض منه تخصيصه بالمسند اليــه (المحدث عنه) كقوله تعالى (لكم دينكم ولي دين) ونحو: تميمي أنا، كما يلتزم التقديم كذلك اذا كان الغرض منه التنبيه على أنه خبر لا نعت نحو: تحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

لــه هــمم لا منتهى لكبارها // ....

وقوله:

لها حلق ضيق لو أن وضينه // ....

وقــوله:

لكــل جديد لــذة غير أنني // ....

وقوله تعالى (ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين) لأنّ النعت كما هو معروف من خصائص كلام العرب لا يقدم على المنعوت. (3)

1ـ مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 224.
2ـ مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 195، 196.
*ـ وردت الكلمة (فيهم) بسقوط حرف الياء منها أي (فهم). انظر: المفتاح الطبعة القديمة، ص: 105.
*ـ ورد الفعل (تهز) بسقوط حرف الزاي منه أي (تهزز) بمعنى تختبر. أنظر: المفتاح الطبعة القديمة، ص: 105. وانظر كذلك: الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ج1 ص: 136.
3ـ السكاكي مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 219، 220.

ويتقدم المسند (المحدث به) اذا كان السامع في حاجة ماسة الى تقديم لانشغاله به نحو: قد هلك خصمك، لمن يتوقع ذلك ، ويتقدم كذلك اذا كان في تقديمه ما يدعو السامع الي التفاؤل أو كونه أهم عنده نحو: عليه من الرحمن ما يستحقه، ومنه قول الشاعر:

وليس بمغن في المودة شافع // اذا لم يكن بين الضلوع شفيع

ويتقدم المحدث به عن المحدث عنه اذا كان الغرض منه التشويق الى ذكر المحدث عنه كقول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها // شمس الضحى ، وأبو اسحق، والقمر (1)

تقديم المعمولات

دلالة تقديم المفعول على الفعل

ذكر السكاكي أن تقديم المفعول على الفعل يفيد التخصيص نحو: زيدا عرفته درهما أعطيته عمرا منطلقا علمت (2) . ثم أوضح السكاكي أن المقام الذي يقتضي ذلك هو أن يعتقد السامع أن المتكلم قد عرف شخصا ، غير أن السامع لا يعرفه على وجه التعيين فيزيل عنه المتكلم هذا الالتباس بتقديمه إياه على الفعل نحو: زيدا عرفته مخصصا معرفته بزيد دون سواه، وان أراد المتكلم أن يزيد ذلك تأكيدا قال : زيدا عرفت لا غيره (3) ونفس الشيء يقال في باقي الأمثلة السابقة، ومن هذا القبيل قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) ، فالتخصيص ملازم دائما للتقديم (4) ، ثم يضيف السكاكي قائلا " ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء ما سمعته نوع اهتمام بشأن المقدم ...". (5)
ويفهم من هذا أن المقدم يفيد — الى جانب دلالة التخصيص — الاهتمام به .

1— السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1، 1983م، ص: 220 ، 221 .
2— مفتاح العلوم ، ط1، 1983م، ص: 231 .
3— مفتاح العلوم ، ط1، 1983م، ص: 233 .
4— السكاكي ، مفتاح العلوم ط1، 1983م، ص: 233 .
5— مفتاح العلوم ، ط1، 1983م، ص: 235 .

ثم يرتب السكاكي على ماسبق أمثلة لا يجوز استخدامها لما فيها من تناقض نوردها على النحو التالي :

أ ـ ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس.فالجزء الأول منه يفيد نفي الضرب عن زيد على وجه التخصيص، لكن هذا لا يمنع أن يكون المتكلم قد ضرب شخصا آخر،والجزء الثاني منه يفيد نفي الضرب اطلاقا وفي هذا تناقض، ولذا لا يجوز استخدامه ، ويجوز بالمقابل : ماضربت زيدا ولاأحدا من الناس .

ب ـ مازيدا ضربته ولكن أكرمته . فاجزء الأول منه يفيد نفي الضرب عن زيد على وجه التخصيص وهذا لمن اعتقد أن المضروب زيد، ويريد أن يعرف ذلك على وجه التحديد ، فاذا ما اضفنا اليه الجزء الثاني : (. . . ولكن أكرمته) يكون ذلك مخالفا لما يتوقعه السامع ويحتاج اليه، ولذلك لا يجوز استخدامه، ويجوز بالمقابل : ما زيدا ضربت ولكن عمرا (1)

دلالة تقديم المفعول على الفاعل

ذكر السكاكي أن الأصل في هذا تقديم الفاعل على المفعول أو المفعولات أو مابشبه ذلك نحو: عرف زيد عمرا، وعلمت زيدا منطلقا، وكسوت عمرا جبة، وضرب زيد الجاني بالسوط(2) ، وقد يقتضي المقام العدول عن هذا الأصل، فيتقدم المفعول على الفاعل، أو بعض المفعولات على بعض نحو: عرف عمرا زيد، وعلمت منطلقا زيدا، وكسوت جبة عمرا ، وضربت بالسوط الجاني، وذلك اذا كان المقام يقتضي العناية والاهتمام به، ومن هذا القبيل قوله تعالى (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى) حيث قدم المجرور (من أقصى المدينة) ـ وهو في حكم المفعول به ـ لأجل العناية والإهتمام به، وقد يرد على الأصل كقوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة) ، ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى (لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا) وقوله تعالى (لقد وعدنا هذا

1ـ مفتاح العلوم ط1، 1983م ، ص: 233، 234، 235 .

2ـ ينظر: مفتاح العلوم ط1 ، 1983م، ص: 231، 236 .

نحن وآباؤنا) حيث ورد في الآية الأولى بعد المرفوع (آباؤنا) وهو هنا ورد على الأصل وفي الآية الثانية تقدم عليه لأجل العناية والاهتمام به (1)

وقد يقتضي المقام تقديمه، لأن في تأخيره اخلال ببيان الغرض المقصود من الجملة نحو: رأيت من محبيك الجماعة التي نأت ثم دنت، ففي تقديم (من محبيك) على (الجماعة) في بنية الجملة يفيد أن الجماعة المرئية جماعة من محبي القائل من غير شبهة وهو المقصود، وفي تأخيره شبهة لاحتمال أن تكون العلاقة بينه وبين محبيه قد ضعفت أو أصابها فتور (2) .

وقد يتقدم، لأن في تأخيره اخلالا بنظم الكلام مثال ذلك: الحمد لله الذي بعث بالحق عيسى، وأيد بهارون موسى، فلو أخر المجرور (بالحق) و(بهارون) لبطل السجع واختل نظم الكلام(3)

وقد يقتضي المقام تقديمه رعاية للفاصلة أو محافظة عليها كقوله تعالى من سورة طه(آمنا برب هارون وموسى) وفي سورة الشعراء (رب موسى وهارون) فلو تأخر لفسدت الفاصلة. (4)

هكذا عالج السكاكي موضوع التقديم والتأخير، وكنا نأمل لو جمع أشتات هذا الموضوع في فصل واحد - كما فعل الامام عبد القاهر الجرجاني - لكان أحسن وقد سبقنا بالملاحظة الى هذا الاستاذ احمد مطلوب(5)

وقد لاحظنا أن السكاكي يستطرد اثناء معالجته موضوع التقديم والتأخير الى مواضيع أخرى - فيستغرق معها الصفحة أو الصفحتين - ينقطع بها نسق حديثه عن الغرض المقصود من كلامه، ثم يعود الى حيث انتهى، كأن يبدأ كلامه مثلا عن الحالة التي تقتضي تقديم المسند اليه وقبل أن يتم ذلك نراه يحدثنا عن السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشأن، وعن المراد بالاخبار عند النحويين، وعن خصائص الضمير والحال

1- انظر: مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 231، 236، 238، 239 .

2- السكاكي، مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 237، 238 .

3- السكاكي، مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 238 .

4- السكاكي، مفتاح العلوم، ط1، 1983م، ص: 239 .

5- انظر: البلاغة عند السكاكي لأحمد مطلوب، ص: 142، 143، 283 .

وغير ذلك ممّا قد يشوش برأينا على ذهن القارئ أو يقف دون استيعابه للموضوع استيعابا جيدا (1)

وقد تفطن الخطيب القزويني الى هذا وتفاداه، غير أنه لم يخرج في الغالب عما ذكره السكاكي منهجا ومادة بالاثار، من ذلك أنه لم يقبل أن يكون تقديم بعض معمولات الفعل على بعض لأجل العناية حيث يقول " وقد علم بهذا أن كل فعل متعد الى مفعولين، لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر، اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية ." (2)

ولم يقبل كذلك على ما يبدو من كلامه أن يفيد تقديم المسند اليه بعد النفي في قوله تعالى (وما أنت علينا بعزيز) دلالة التخصيص، لانه من باب (أنا عرفت) في احتمال الاعتبارين وهو ما سبقت الاشارة اليه عند السكاكي بل هو من باب (أنا عارف) غير أن الخطيب القزويني، لم يصرح فيما اذا كان المسند اليه في الآية السابقة يفيد شيئا آخر غير التخصيص (3)

الى جانب ذلك هناك مناقشات وردود له على السكاكي في بعض مسائل هذا الموضوع، ولكنها لا ترقى الى مستوى الاثر المفيد أو الخلاف الكبير بينهما (4)

ومما تجدر الاشارة اليه أن الخطيب القزويني لم يكتف بشرح وتحليل آراء السكاكي في موضوع التقديم والتأخير، بل طعّمه ببعض من آراء الامامين الجرجاني (5) والزمخشري (5) في هذا الموضوع مما أضفى ذلك نوعا من الطلاوة والحسن على بحثه .

1ـ انظر : مفتاح العلوم للسكاكي ، ط 1، 1983 م، ص: 194، 195، 220 ، 223، 224 .

2ـ الايضاح في علوم البلاغة، ج 1، ص: 2 21 .

3ـ الايضاح في علوم البلاغة، ج 1، ص: 146 .

4ـ انظر: الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ، ج 1، ص 136، 138، 145، 146، 212 .

5ـ انظر: الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ، ج 1، ص: 137، 153، 154 .

6ـ انظر الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ، ج 1، ص: 6 14 .

الفصل الثالث

الفصل والوصل

الفصل الثالث

الوصل والفصل

أولا : الفصل والوصل عند الامام الجرجاني

أهميته عند الامام الجرجاني

بدأ الامام الجرجاني ببيان أهمية معرفة فصل الجمل ووصلها ، مشيرا الى أن هذا لا يدركه الا من أوتي دراية كاملة بخصائص كلام العرب، ولأهمية هذا الموضوع نجد الامام الجرجاني يستشهد بما جاء عن لسان الفارسي عندما سئل عن البلاغة فقال : معرفة الفصل من الوصل (1) ثم يبين الجرجاني السر من ذلك حيث يقول " ذاك لغموضه ودقة مسلكه وأنه لا يكمل لاحراز الفضيلة فيه أحد الا كمل لسائر معاني البلاغة" (2) .

فهو إذن جوهر البلاغة وحد من حدودها بحق، ولأهمية شأن فصل الكلام ووصله يكاد لا يخلو كتاب من كتب البلاغة من ذكر حادثة أو قول عن هذا الموضوع ، ولعل أقدم حديث عنه هو ما رواه لنا الجاحظ من أن رجلا مر بأبي بكر ومعه ثوب، فقال له أتبيع الثوب؟ فأجاب الرجل : لا عافاك الله فتأذى أبو بكر لأن ظاهر اللفظ يوهم أنه دعاء عليه لا له فقال أبو بكر: قل لا وعافاك الله (3) لأن المقام يقتضي وصل الكلام لا فصله . وقد تفطن الامام الجرجاني الى ما قد يكتنف هذا الموضوع من صعوبة أو غموض حيث يقول : وأعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول أنه يخفى غامض ودقيق صعب الا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى و أدق وأصعب، وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا اذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف : أن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله : لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ولقد غفلوا غفلة شديدة ." (4)

1- دلائل الاعجاز، ص 170 . انظر : البيان والتبيين، ج1، ص ، ص64 .
2- دلائل الاعجاز، ص 170، 171 .
3- البيان والتبيين، ج1، ص 1 ، ص 177 .
4- دلائل الاعجاز ، ص 178 .

فلا يكفي القول — في رأي الامام الجرجاني — بأن هذا الكلام قد استؤنف وفصل عما قبله، بل قد يكون الفصل وصل تقديري خفي وهو ما تنبه اليه الامام الزمخشري لدى تحليله لقوله تعالى (وياقوم اعملوا على مكانتكم اني عامل سوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ومن هو كاذب) حيث يقول " فان قلت أي فرق بين ادخال الفاء ونزعها في سوف تعلمون ،قلت: ادخال الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ونزعها وصل خفي تقديري بالاستئناف . . ." (1)

سبب اهتمام الامام الجرجاني بعطف الجمل دون عطف المفردات

وبعد أن بين الامام الجرجاني أهمية هذا الموضوع نجده ينتقل الى النظر في فائدة العطف في المفرد، وقد وجد أن ذلك يكون للاشراك في الحكم نحو: أن المعطوف على المرفوع فاعل مثله، فالمعطوف على المنصوب مفعول به أو له أو فيه، ثم قاس الامام الجرجاني على هذا عطف الجمل بعضها على بعض بعد أن صنفها الى صنفين، صنف يكون للمعطوف عليها موضع من الاعراب، وحكم هذا الصنف حكم المفرد نحو: مررت برجل خُلُقُه حسن وخَلْقُه قبيح ، فالجملة الثانية (وخلقه قبيح) في حكم الأولى وذلك الحكم كونها في محل جر لأنها صفة للنكرة . (2) أما الصنف الثاني فهو " الذي يشكل أمره . . . وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الاعراب جملة أخرى كقولك: زيد قائم وعمرو قاعد والعلم حسن والجهل قبيح ." (3)

ثم ينتقل الامام الجرجاني مؤكدا أن الاشكال يقع في العطف بالواو دون غيرها من أدوات العطف الاخرى ، ذلك لأن هذه الأدوات — الى جانب وظيفة العطف — لها معان تفيدها ، فالفاء للترتيب من غير تراخ وثم للترتيب مع التراخي ، وأو لتردد الفاعل بين القيام بالفعل أو عدمه، فهي ليست

1— الكشاف، ج2، ص 2 ، ط1، 1977، ص: 289، 290 .
2— دلائل الاعجاز، ص: 171 .
3— الجرجاني ، دلائل الاعجاز، ص: 171 .

خالصة للتشريك كالواو إذا كانت الواو لا وظيفة لها ولا معنى سوى التشريك في الحكم، فإذا لم يكن هناك معنى يقع ذلك الاشتراك فيه ثبت الاشكال نحو: زيد قائم وعمرو قاعد، فليس هناك معنى بين هاتين البنيتين نزعم أن الواو قد أشركت بينهما فيه (1) يزيد الامام الجرجاني ذلك توضيحا بقوله" إنا وان كنا إذا قلنا: زيد قائم وعمرو قاعد، فانا لا نرى ههنا حكما نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، . . ." (2)

ومن هذا المنطلق يكون الامام الجرجاني قد أخذ الصنف الأول من الجمل التي يكون للمعطوف عليها فيها محل من الاعراب مما يظهر ويعترض فيه الاشكال، وأخذ كذلك غير الواو من أدوات العطف، وبهذا يكون الامام الجرجاني قد رسم الاطار العام الذي يدرس في نطاقه موضوع فصل الجمل ووصلها، والسؤال الذي يفرض نفسه علينا في هذا المضمار هو كالتالي: ما الذي حمل الامام الجرجاني على اخراج غير الواو من أدوات العطف ثم ما هو السبب في اهتمامه بعطف الجمل دون عطف المفردات؟

لعل ذلك يرجع الى كون" هذه الأداة لا تفيد غير الاشتراك في الحكم سواء أكان هذا الحكم اعرابيا أم غير اعرابي بأن كانت الجملة الأولى تمتاز بخصائص لا يراد اشراك الجملة الثانية فيها." (3)

أما السبب في اهتمامه بعطف الجمل دون عطف المفردات فيرجع في أساسه إلى نظريته في النظم، فالنظم في فلسفته اللغوية طراز عال يتجلى في هندسة بناء العبارة وصياغتها صياغة تتناسب ومتطلبات الموقف الرامن للكلام، ومن هنا ندرك أن الامام الجرجاني كان يعتقد أن الذي يبرز هذا النسق العالي في النظم والتأليف هو عطف الجمل، أما عطف المفردات فهو وان كان جزءا من هذا التأليف الا أنه لا يكشف ولا يدل عن هذا النسق

1ـ دلائل الاعجاز، ص: 172.
2ـ دلائل الاعجاز، ص: 172.
3ـ السيد أحمد خليل، المدخل الى دراسة البلاغة العربية، ص: 190.

العالي في التنظم بدقة (1) ، ولذلك نجد الامام الجرجاني يقول " واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم اذا تدبرته أن لم يحتج واضعه الى فكر وروية حتى انتظم ، بل ترى سبيله في ضم بعضه الى بعض سبيل من عمد الى لآل فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق . . . وذلك اذا كان معناك معنى لا يحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظا على مثله " (2) .

يستنتج من هذا أن عطف المفردات لا يعدو - في رأي الجرجاني - أن يكون مجرد نسق تراكمي من الألفاظ لا يدل على فكر ولا يكشف عن روية (3) وقد صار ذلك اتجاها سار فيه - بعد عبد القاهر الجرجاني - البلاغيون فلم يلتفتوا الى العطف الافرادي لدى دراستهم لموضوع الفصل والوصل ، فهذا السبكي مثلا يقول معقبا على البيت الذي أورده الخطيب القزويني (4) وهو :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها // شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

يقول معقبا عليه " وهذا ليس مثالا لما نحن فيه فانه من عطف المفردات " (5)

ولئن كان الامام الجرجاني لم يقف عند عطف المفردات طويلا فقد استفاد منه في تحليل وشرح عطف الجمل بعضها على بعض ، متخذا منه منطلقا أساسيا في ارساء قواعد هذا الموضوع يبدو ذلك من قوله " واعلم أن سبيلنا أن ننظر الى فائدة العطف في المفرد ثم نعود الى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها . . . " (6) غير أن أحد الباحثين المعاصرين عدّ سقوط مبحث عطف المفردات من دائرة المباحث البلاغية حلقة مفقودة

---

1 - عفت الشرقاوي ، بلاغة العطف في القرآن دراسة اسلوبية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981 م ، ص : 102 . وانظر المرجع نفسه ، ص : 99 - 101 .
2 - دلائل الاعجاز ، ص : 76 .
3 - عفت الشرقاوي بلاغة العطف في القرآن دراسة اسلوبية ، ص : 99 .
4 - انظر : الايضاح في علوم البلاغة ج 1 ، ص : 264 .
5 - عروس الافراح ضمن شروح التلخيص ، ج 3 ، ص : 95 . انظر المرجع نفسه ص : 103 . 104

6 - دلائل الاعجاز ، ص : 171 .

يجب تداركها بالدراسة والتحليل من جديد ، وذلك لما يتوفر عليه نسق بنائه الكلي من دلالة خاصة تختلف باختلاف مقامات الكلام (1)

وقد حاول الاستاذ عفت الشرقاوي أن يكشف عن ذلك من خلال تحليله للنماذج التالية :

1 — أبو بكر وعمر وعثمان وعلي من عظماء التاريخ .

2 — لينين وماركس وعلي من عظماء التاريخ .

3 — الحسين والحسن وعلي من عظماء التاريخ .

4 — حسان بن ثابت وأبو هريرة وخالد بن الوليد وعلي من عظماء التاريخ .

فعلى الرغم من اتحاد هذه النماذج في الخبر (من عظماء التاريخ) الا أن الغرض المقصود من (علي) يختلف باختلاف بنية صيغة العطف التي يرد فيها هذا الاسم ، وذلك الاختلاف الذي ندركه منذ الوهلة الأولى ناتج عن أثر السياق الكلي . (2) فالذي يتبادر الى الذهن من سياق العطف في البنية الأولى من النماذج السابقة هو مدح الخلافة الراشدة ، ومن هنا يكون المقصود من (علي) هو كونه أحد الخلفاء الراشدين . أما البنية الثانية فيدل أثر السياق فيها على النزعة الاشتراكية في تاريخ علي ، وفي البنية الثالثة يكون المقصود منه نزعة التشيّع ، وفي البنية الرابعة والأخيرة نجد غرضا مخالفا لكل الأغراض السابقة منه ، هو كونه أحد الصحابة الكرام (3) . ثم يمضي الاستاذ عفت الشرقاوي مبينا أن هذه المعاني ليست ناتجة عن مفردات العطف منفصلة بعضها عن بعض ، بل نتيجة للتغيير الطارئ على بعض أجزاء بنية السياق الكلي للعطف ، ثم يخلص الأستاذ الشرقاوي الى القول الى أن أي تغيير في أي جزء من بنية هذا السياق — على الرغم من بقاء

1 — انظر : بلاغة العطف للشرقاوي ، ص 98 ، 101 — 103 .
2 — بلاغة العطف ، ص : 140 .
3 — بلاغة العطف ص : 141 .

دابيعة الإسناد على ماهي عليه _ يؤدي حتما الى الاختلاف في الغرض المقصود (1) . ثم ينتهي الأستاذ الشرقاوي الى نتيجة مفادها أن الامام الجرجاني وغيره من البلاغيين لم يتفطنوا الى المعاني السياقية الناتجة عن التغيير في بنية السياق الكلي للعطف ولم يستفيدوا من مبحث عطف المفردات الا في حدود ما ساعدهم على دراسة فصل الجمل ووصلها(2).

والحقيقة أن الامام الجرجاني وان لم يتوقف كما أشرنا سابقا _ طويلا عند عطف المفردات ، فلا يعني هذا أنه لم يتفطن الى المعاني السياقية المتباينة لاختلاف الكلام الكلي . يدل على ذلك ما أشار اليه أستاذنا د . جعفر دك الباب من أن المقصود من عبارة (علم المعاني) الواردة في عنوان كتاب(دلائل الاعجاز في علم المعاني) للامام الجرجاني هو معرفة المعاني السياقية، لأن المراد من (علم) هو المعرفة ومن (المعاني) المعاني السياقية أي معرفة المعاني السياقية وهي التي يكمن فيها سر الاعجاز القرآني (3) .

ويترتب على هذا أن كل معنى سياقي مرتبط ببناء كلي تميز ذاته من غيره خصائص معينة، ولعل هذا هو ما عناه البنيويون المحدثون من أن الكل له خصائصه المتميزة عن خصائص عناصره اذ أخذ كل منها على حده ، ولدى تشكل هذا الكل تصبح هذه العناصر خاضعة لقوانين تميز مجموعة العناصر كمجموعة أي الكل، غير أن هذه القوانين التركيبية لا تقتصر على كونها مجرد روابط تراكمية، بل تضفي على الكل خصائص المجموعة المغايرة لخصائص العناصر .(4)

وقد أفهم هذا الكل من كلام الامام الجرجاني لدى تحليله لبعض الجمل المتعاوقة حيث يقول " ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطا

1_ بلاغة العطف في القرآن دراسة اسلوبية ، ص: 141، 142 .
2_ انظر: المرجع السابق، ص: 97، 98، 118، 170 .
3_ محاضرات د . جعفر دك الباب بالمعهد اللغة والأدب العربي ، جامعة الجزائر .
4_ جان بياجيه، ابنيوية، تعريب عارف منمنة ، مكتبة الفكر الجامعي ، بيروت _ لبنان ، ط1، 1971، ص: 9 .

آخره بأوله ..." (1) . ولعل ما يزيد هذا وضوحا قوله "فانا لانعني أن المعطوف عليه وحده مقطوعا عما بعده بل المعطوف عليه مضموما اليه ما بعده الى آخره ..." (2)

وأزعم أن هذا النص وما قبله اشارة ضمنية الى مفهوم الكل الذي تتعلق في مجاله البنوي جزئيات العطف مكونة بذلك سياقا جديدا له معنى خاص به لا يمكن أن يستفاد من جزئيات العطف اذا أخذ كل منها على حده ، ومعنى هذا أن " الالفاظ بدخولها في بنية جديدة وسياق مختلف تصير جزءا من كل عام ." (3)

المبادئ العامة لوصل الجمل وفصلها عند الجرجاني

يشترط الامام الجرجاني لصحة العطف بين الجملتين قانونا عاما يجب الانطلاق منه لدى عطف الجمل بعضها على بعض ، وذلك القانون ينحصر في معنى الجمع بين الخبر (المسند) في بنية الجملة المعطوفة وبين الخبر كذلك في بنية الجملة المعطوف عليها ، ومثل هذا يجب تحققه بين المخبر عنه (المسند اليه) في بنيتي الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها ، وهذا الجامع قد يكون مناظرة أو مشاركة أو مناقضة ، وقد مثل الامام الجرجاني لذلك بقوله : زيد قائم وعمرو قاعد (4) . ثم شرح من خلاله هذا القانون حيث يقول " فانا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع وذلك انا نقول : زيد قائم وعمرو قاعد : حتى يكون عمرو بسبب من زيد وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين وبحيث اذا عرف السامع حال الاول عناه أن يعرف حال الثاني :." (5)

هذا ما يجب اعتباره بالنسبة للمخبر عنه في كلتا الجملتين الموصولتين ، أما

1ـ دلائل الاعجاز ، ص : 189 .
2ـ دلائل الاعجاز ، ص : 189 .
3ـ عفت الشرقاوي ، بلاغة العطف في القرآن دراسة اسلوبية ، ص : 141 ، 142 .
4ـ دلائل الاعجاز ص : 172 ، 173 .
5ـ دلائل الاعجاز ص : 172 ، 173 .

الخبر فيهما فقد نجد لذلك الأصل التالي حيث يقول " واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول ، فلو قلت: زيد طويل القامة وعمرو شاعر .كان خلفا لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر وانما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد طويل القامة وعمر قصير ."(1)

ثم يؤكد الامام الجرجاني مرة ثانية ماسبق ذكره من أن الجملة لا تعطف على غيرها حتى يكون المعنى في الجملة المعطوفة مناسبا لمعنى الجملة المعطوف عليها ، ومضاما له .(2) ومن هذا المنطلق يلاحظ الامام الجرجاني انعدام المناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى في بيت أبي تمام الذي يقول فيه :

لا والذي هو عالم أن النوى // صبر وأن أبا الحسين كريم (3)

ويبدو من هذا أن معاني الكلام — في أي قالب جاءت شعرا كانت أم نثرا — ينبغي أن تكون خاضعة في رأي الامام الجرجاني لواقع الانسان ومحيطه الاجتماعي .ذلك لأن وظيفة اللغة الأساسية هي الاتصال بين الناس ومن هنا يجب أن نضع في الاعتبار لدى وصل الجمل بعضها ببعض الموقف الراهن للكلام .(4)

وهو الأهم في مجال الكلام ثم نجد الامام الجرجاني يبين أن المخبر عنه اذا كان واحدا في الجمل المعطوفة والمعطوف عليها ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهورا نحو: هو يقول ويفعل ، ويضر وينفع ويسيء ويحسن ، ويأخذ ويعطي ، وذلك أننا اذا قلنا : هو يضر وينفع نكون قد افدنا بواسطة الواو أننا اوجبنا للمخبر عنه الفعلين جميعا وجعلناه يفعلهما معا ، ولو قلنا : يضر ينفع ، بترك الواو ، لم يجب ذلك ، بل قد يكون الفعل الثاني (ينفع) رجوعا عن الفعل الثاني (يضر)

1— دلائل الاعجاز ص: 173 .
2— دلائل الاعجاز ص: 173 .
3— دلائل الاعجاز ص: 173 .
4— د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ص: 106، 107 .

وابدالا له (1) .

هذا وقد نلاحظ الى جانب الميزة السابقة — أن ورود الخبر متعددا بالواو ، متماثلا في البنية قد ساهم في خلق سياق جديد للكلام يتناسب والمضمون الابلاغي المفيد له .

ثم نجد الامام الجرجاني يخصص فصلا لتفسير نوع آخر من الجمل لا تعطف على ما يليها مباشرة ، بل تعطف على جملة أخرى بينها وبين الجملة المعطوفة جملة أو جملتان مبينا من خلال ذلك الفوائد الابلاغية التي يفيدها هذا الضرب من الوصل بين الجمل المتباعدة المسافة ، مشيرا في الوقت نفسه الى انصراف بعض العلماء — آنذاك — عنه لصعوبة مسلكه والى ما يتطلبه هذا النوع من الجمل من بعد في النظر ودقة في التحليل ، وقد مثل لهذا بقول المتنبي

تولوا بغتة فكأن بينا // تهيبني ففاجأني اغتيالا

فكان مسير عيسهم ذميلا // وسير الدمع إثرهم انهمالا

والشاهد من هذا أن جملة (فكان مسير عيسهم ذميلا) معطوفة على (تولوا بغتة) وليست معطوفة على (ففاجأني اغتيالا) والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة (ففاجأني اغتيالا) يرتبط مضمونها الاخباري بما قبلها مباشرة ارتباط المسبب بالسبب أي التوهم كان لأجل أن كان التولي بغتة ومن هنا تصير الجملة المتوسطة مع ما قبلها (فكأن بينا تهيبني) كالشيء الواحد ، وتصبح بالنسبة لها في منزلة المفعول والظرف بعد الجملة التامة ، ومعمولات الفعل لا تشكل وحدها كلاما مفيدا . (2) ولما كان المعنى يقتضي ألا يعطف ما عطف عليه الا بعد أن نعتبر ما بعد المعطوف وهو (وسير الدمع اثرهم انهمالا) . مضموما اليه نجد العطف قد تناول البيت كله ، وكذلك الحكم بالنسبة للمعطوف عليه أي أن المعنى لا يستقيم اذا اعتبرنا المعطوف عليه وحده مقطوعا عما بعده ، بل العطف عليه مضموم اليه ما بعده كذلك . (3)

وذلك لأن الغرض كما يوضح الامام الجرجاني هو أن يجعل توليهم بغتة وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن البين تهيبه مستدعيا بكاء ، وموجبا أن ينهمل دمعه فلم يعنه

---

1 — دلائل الاعجاز ص 174 .
2 — دلائل الاعجاز ص 188 .
3 — الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص 189 .

أن يذكر نملان الحبين الانيذكر حملان الدمع وأن يوفق بينهما . (1) ومن هذا القبيل قوله تعالى (وماكنت بجانب الغربي اذ قضينا الى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ولكنا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وماكنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا كنا مرسلين) حيث أن الغرض لا يستقيم – كما يوضح الامام الجرجاني – لو عطفنا كل جملة على ما يليها اذ يترتب على ذلك، أن يكون قوله تعالى (وماكنت ثاويا في أهل مدين) معطوفا على قوله (فتطاول عليهم العمر) ثم يلزم من هذا دخوله في معنى (لكن) ويصبح كأنه قيل : ولكنك ماكنت ثاويا، وهذا يؤدي الى فساد الغرض المقصود من الآية، ومن هنا يلزم – لكي يستقيم معناها – أن تكون جملة (وماكنت ثاويا في أهل مدين . . . الى مرسلين) معطوفة على مجموعة قولهم (وماكنت بجانب الغربي . . . الى العمر) وهكذا لتؤدي الآية الغرض المنوط بها . (2)

ويمضي الامام عبد القاهر الجرجاني فيقيس الوصل على ما ورد من ذلك، من جملة الشرط موضحا أن بنيتي الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها قد يقعا مجموعهما شرطا مثال ذلك قوله تعالى (ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا واثما مبينا) فالشرط هنا في مجموع الجملتين (ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به) وليس في كل واحدة منهما على حده ، لأن القول بذلك يلزم منه أن يكون هناك جزاءان ولا يوجد هنا الاجزاء واحد ، واذا اعتبرنا أن الشرط في واحدة منهما دون الأخرى لزم من ذلك اشراك ماليس شرطا في الجزم وهو فاسد ، فالمعنى اذا يتعلق بمجموع ما حصل من الجملتين فلا اكتساب الخطيئة على حده ، ولا هو رمي البريء بالخطيئة أو الاثم اطلاقا ، وانما رمي الانسان البريء بخطيئة أو اثم كان من الرامي (3) . ومثل هذا يقال في قوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) فليس الشرط في الخروج للمهجرة فحسب، بل فيها مقرونا اليها ادراكه للموت عليها (4)

وهكذا يقتضي التحليل الجرجاني الدقيق أن ينظر الى مجموع ما حصل من

---

1 – دلائل الاعجاز، ص: 189 .
2 – دلائل الاعجاز، ص: 190، 191 .
3 – دلائل الاعجاز، ص: 189، 190 .
4 – الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص: 190 .

الجملتيــن ، لا من جملة واحدة ليؤدي الكلام وظيفتــه الابلاغية المنوطة به .

هــذا ولئن عــرفنــا القــوانيــن العــامة ــ لدى الامام الجرجاني ــ في شأن الــوصل بيــن الجمل ، فلــم يكــن بــد من المضي الى معرفة مايقــابلهــا عند في شــأن الفصــل حيث تسقــط واو العطــف بيــن الجملتيــن .

ومــن هــذه القوانين أن الجملتين اذا كانتا بمعنى واحــد وقريب من التوحد وجب فصــلهمــا ، وذلك كأن تجري الجملة الثانية مــن الأولى مجرى المؤكد والمبين لهمــا في معنــاها وحينئذ لاتحتــاج الى واصــل يصلهمــا بهمــا ، بل تتصل من ذات نفسها بالتي قبلهــا . وقد قــاس الامام الجرجاني الفصل بين الجمل عــلى المفرد في نحو : جاءني زيــد الظريف وجاءني القــوم كلهــم ، فكما أن الصفة (الظريف) ليست سوى الموصوف (زيد) والتوكيد (كلهم) ليس سوى المؤكد (القوم) فكذلك الأمر في الجمل وقــد ساق الامام الجرجاني لذلك قولــه تعــالى (الٓم ذلك الكتاب لاريب فيــه) موضحا أن قولــه تعــالى (لاريب فيه) بيــان وتوكيد لقولــه (ذلك الكتاب) ومغــن عن أن نقول : هــو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب ، ومثل هذا قولــه تعــالى (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهــم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهــــم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عــذاب عظيم) فقوله (لا يؤمنون) توكيد لقوله (ســـواء عليهم أأنذرتهم أم لــم تنذرهم) وقوله (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهــــــــم تــوكيد ثان آكــد من الأول (1) . ومثله فــي ذلك قوله تعــالى (ومن النــاس مــن يقــول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهــم بمؤمنين يخادعون الله) لم يأت قــوله . (يخادعون الله) معطوفا بالواو ، لأن هذه المخادعة الواردة منه ليست سوى قولهم (آمنا حكاية عنهم من غير أن يكونوا مؤمنين . (2). فهو اذا كما يقول الامام الجرجاني "كلام أكد بــه كلام آخر هو في معناه ، وليس شيئا سواه ." (3)

واذا كان الارتباط البنوي الوظيفي يحتمل وجوها أشار اليها الامام الجرجانــــي كمــا في قوله تعالى (ماهــذا بشرا ان هذا الا ملك كريم) حيث يقــــــول

---

1 ــ دلائل الاعجاز ، ص : 174 ، 175 .
2 ــ دلائل الاعجاز ، ص : 175 .
3 ــ دلائل الاعجاز ، ص : 175 .

" وذلك أن قوله (إن هـذا الا ملك كريم) مشابك لقوله : ماهـذا بشرا) ومداخل في ضمنه من ثلاثة أوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة . . . " (1)

ومنالك أيضا قانون ثان يوجب الفصل هو اختلاف مصدر القائلين للخبر وقد ساق الامام الجرجاني لهذا قوله تعالى (الله يستهزيء بهم . . .) وهو خبر من الله ولذلك امتنع عطفه على ماقبله وهو قوله (انما نحن مستهزئون) لأن هذا الأخير حكاية عنهم (2) . يقول الامام الجرجاني بهذا الصدد " واذا كان كذلك كان العطف ممتنعا لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفا على ما هو حكاية عنهم . . " (3) ومن هذا القبيل قوله تعالى (واذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون) حيث جاء قوله تعالى (إنهم هم المفسدون) مستأنفا مفتتحا بالا لأنه خبرا من الله تعالى ولم يعطف على ماقبله لأنه حكاية عنهم وهو قوله (انما نحن مصلحون) لأن عطف ماسبق على هذا الأخير يقتضي أن يكون داخلا في الحكاية ، ثم يترتب على ذلك أن يكون وصفا منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون (4) ، ويصير المعنى " كأنه قيل : قالوا إنما نحن مصلحون وقالوا إنهم هم المفسدون : وذلك مالا يشك في فساده " (5) ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى (واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنومن كما آمن السفهاء ألا انهم هم السفهاء ولكن لايعلمون) حيث ورد قوله تعالى (إنهم هم السفهاء) مستأنفا مفتتحا بأداة الافتتاح ، ولو عطف على ماقبله لصار أدخل في الحكاية ولأصبح حديثا منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء ، الى جانب ذلك هناك أمر آخر يوجب الفصل في هذا ، هو أن قوله (أنومن) استفهام ولا يعطف الخبر على الاستفهام (6)

بالاضافة الى ذلك هناك قانون ثالث يوجب الفصل هو وقوع الجملة المستأنفة

1ـ دلائل الاعجاز ص : 176 ، 177 .
2ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص : 178 ، 179 .
3ـ دلائل الاعجاز ص : 179 .
4ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص : 179 .
5ـ الجرجاني دلائل الاعجاز ص : 179 .
6ـ الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص : 179 ، 180 .

وكأنهـا جواب لسؤال مقدر راقتضاه المقام (1)

وقد ساق الامام الجرجاني لذلك شواهد متنوعة ، أفاض في شرحها وتحليلها مبينا سبب الفصل فيها ، وسنقتصر على البعض منها ، من ذلك أن قوله تعالى (الله يستهزئ بهم) جاء مفصولا عما قبله (انما نحن مستهزئون ، لأنه بمثابة جواب عن سؤال مقدر ، وذلك لأن السامعين حين عرفوا كلامهم تسألوا عن مصيرهم وما يصنع الله بهم فأجيبوا عن ذلك بقوله(الله يستهزئ بهم) مستأنفا غير معطوف (2)

ومن هذا القبيل قول الشاعر:

قال لي كيف أنت قلت عليل // سهر دائم وحزن طويل

حيث جاء قوله (سهر دائم) مفصولا عما قبله ، لأنه بمنزلة الجواب عن السؤال المقدر: ما بك وما علتك؟ لأن العادة جرت اذا قيل للرجل : كيف أنت فقال (عليل) أن يسأل ثانيا : ما بك وما علتك . (3) ومنه كذلك قول الشاعر:

وما عفت الرياح له محلا // عفاه من حدا بهم وساقا

والشاهد من هذا قوله: (عفاه من حدا بهم وساقا) فكأن سائلا يسأل : قد زعمت أن الرياح لم تعف له محلا فما عفاه اذا ؟ فأجيب عن ذلك : عفاه من حدا بهم وساقا (4)

ومثل هذا ما جاء في القرآن الكريم من لفظ(قال) مفصولا غير معطوف كقوله تعالى (هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين . اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون . فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم قال ألا تأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لاتخف) يحلل الجرجاني ذلك فيقول " وذلك أن قوله : (فجاء بعجل سمين فقربه اليهم) يقتضي أن يتبع هذا الفعل بقول فكأنه قيل والله أعلم : فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم ؟ فأتى قوله (قال ألا تأكلون) جوابا عن ذلك ، وكذا (قالوا لاتخف) لأن قوله(فأوجس منهم خيفة) يقتضي أن يكون من الملائكة كلام في تأنيسه وتسكينه مما خامره فكأنه قيل : فما قالوا حين رأوه وقد تغير ودخلته الخيفة ؟فقيل : قالوا لاتخف . . (5)

1— الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص: 181، 182 .
2— الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص: 181، 182 .
3— الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص: 184 .
4— الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص: 184 .
5— الجرجاني ، دلائل الاعجاز ص: 185، 186 .

ومثل هذا يقال في جميع ماورد في القرآن الكريم — وماأكثر ذلك من لفظ (قال) من تقدير السؤال والجواب فيه . وقد لاأكون مبالغا إذا قلت أن تواتر هذا الفصل في القرآن ينطوي على أسرار بلاغية ، لايتسع لها هذا البحث ، ومن هنا أرى أن هذا الفصل يحتاج إلى دراسة متخصصة به .

ونعود إلى مانحن بصدده من أن الجمل المفصولة التي سبق ذكرها تتناسق مع ما قبلها تناسقا داخليا فتصير به وكأنها جسم واحد (1) أو وحدة يعسر الفصل بين وجهيها دون أن يؤثر ذلك على المستويين الصوتي والتركيبي لها (2) بل على الموقف الراهن للكلام الذي تدخل في سياقه (3) ومن هنا يكون غريبا وشاذا دخول حرف النسق عليها (4) .

والواقع أن أمر الجمل المفصولة ولاسيما المستأنفة ليس سهلا البتة ، بل يحتاج إلى قوة ادراك وفهم ماقبلها وتحديده تحديدا معنويا دقيقا ، (5)

وقد أدرك امامنا الفذ عبد القاهر الجرجاني بذكائه وحسه اللغوي الفريد هذه الحقيقة منذ زمن بعيد حين سخر من ذوي النظرة القاصرة ممن قنعوا " أن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف : أن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله : لاتطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ولقد غفلوا غفلة شديدة ." (6)

ومن هنا ندرك أن النحاة — ولاسيما في مرحلة الدراسة النحوية المتخصصة — وإن درسوا الجمل الموصولة ببعضها والمفصولة الواقعة بدلا أو بيانا أو توكيدا ، وكذا المستأنفة الواقعة جوابا عن سؤال مقدر فانهم لم يستطيعوا أن يكشفوا عن وظائفها البلاغية مثل ما فعل الامام الجرجاني الذي بدأ مرحلة جديدة في تاريخ علم اللغة العربية أطلق عليها أستاذنا د . جعفر دك الباب ، مرحلة الدراسة

1— محمد حسنين أبوموسى ، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ، ص 362، 363 .
2— المنصف عاشور ، التركيب عند ابن المقفع ص 38 .
3— د . جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ص 106، 107 .
4— انظر : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري لمحمد حسنين أبوموسى ، ص 362، 363 .
5— انظر : الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا لفتحي عبد الفتاح الدجني ، ص 97، 98، 104 .

6— دلائل الاعجاز ص 178 .

الوظيفيـة للغة العربيـة (1)

هـذا وبعد أن أرسى الامام الجرجاني قواعـد هذا الموضوع وأصولـه التي لاتخلو من تطبيقات واعيـة وتحليل بصير بخبايا اللغة وأسرارها البلاغيـة ينتهي بنا الى وضع ملخص لنظريته في الفصل والوصل حيث يقول " واذ قد عرفت هـذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها فاعلم أنا قد حصلنا من ذلك على أن الجمـل على ثلاثة أضـرب ." (2)

أنمـاط الجمـل في الفصـل والوصل عند الامام الجرجاني

لخـص الامام الجرجاني أنواع الجمـل في الفصل والوصـل في ثلاثـة أنمـاط رئيسية هـي كالتالي :

النمـط الأول :

ومـثاله كل جملـة مؤكدة ومبينة للتي قبلها ، ويتحتم الفصل ويمتنع العطف قطعا في هـذا النمـط من الجمل ، وذلك لئلا يلزم منـه عطـف الشيء على نفسـه نحو قـوله تعالى (آلـم . ذلك الكتاب لاريب فيـه) فقوله (لاريب فيـه) توكيد وبيان لقوله (ذلك الكتاب) وزيادة في البيان (3)

النمـط الثـاني :

ومثـاله كل جملة تشترك مع التي قبلها في حكـم ، وتدخل معها في معنى ولن تكـون كذلك حتى تكون واقعة موقع المفرد واذا كانت كذلك كان عطفها العطف وكانت الحاجة الى واو العطف ضرورية نحو : مررت برجل خُلُقه حسن وخُلُقه قبيح ، فالجملة (وخُلُقه قبيح) تشترك مع الأولى (خُلُقـه حسن) في حكمها وهو الجر لانها صفة للنـكرة (رجل) (4)

النمـط الثـالث :

ومثاله كل " جملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلهـا سبيل الاسم مع الاسم لايكون منـه في شيء فلايكون اياه ولامشاركا له في معنـى

1ـ الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص 29 .
انظر : المراحل التي مرت بها اللغة العربية ، المرجع السابق ، ص 27ـ29 .
2ـ دلائل الاعجاز ، ص 187 .
3ـ دلائل الاعجاز ، ص 175 ، 187 .
4ـ دلائل الاعجاز ، ص 171 ، 187 .

بل هو شيء بأن ذكر لم يذكر الا بأمر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأسا . وحق هذا ترك العطف ، البته ". (1).

ولعل الامام الجرجاني يقصد بهذا أن الجملتين اذا اختلف مصدر قائلهما انفردت كل منهما بمعناها ، فلاتتأثر الثانية بالأولى ، ولاتتعلق بها في شيء اطلاقا مثال ذلك قوله تعالى (الله يستهزيء بهم) لم يعطف على ماقبله وهو قوله (انما نحن مستهزؤن) ، وذلك لأن الجملة الثانية (الله يستهزيء بهم) خبر من الله أما الأولى (انما نحن مستهزؤن) فخبر محكى عنهم .ومثل هذا تماما ماجاء جوابا عن سؤال مقدر نحو قول الشاعر:

زعم العواذل أنني في غمرة // صدقوا ولكن غمرتي لاتنجلي

فقد أخرج الشاعر الكلام كما لو أن سائلا يسأله قائلا : فما قولك في ذلك وما جوابك عنه ؟فأجاب : (صدقوا) وهذا النمط من الجمل يتحتم فيه الفصل . (2).

ثم ينتهي الامام الجرجاني من موضوع الفصل والوصل بوضع دستور عام لأنماط الجمل في الفصل والوصل حيث يقول " فترك العطف يكون اما للاتصال الى الغاية أو الانفصال الى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فاعرفه" (3)

وقد تلقى العلماء عن الامام الجرجاني موضوع الفصل والوصل بأصوله وقوانينه ولم يستطيعوا أن يضيفوا اليه شيئا ذا قيمة الا النزر القليل الذي لايعدو أن يكون شرحا أو توضيحا أو زيادة في شاهد ، ومن أمثال هؤلاء : فخر الدين الرازي(4) (ت 606هـ) وكمال الدين ميثم البحراني (ت 679هـ) (5) يحي بن حمزة العلوي اليمني (ت 7٠٠هـ) (6) وغير هؤلاء ، ولعل الامام الزمخشري هو الوحيد الذي توسع

1ـ دلائل الاعجاز ، ص 187 ، 188 .

2ـ انظر : دلائل الاعجاز ، ص 178 ـ 187 .

3ـ دلائل الاعجاز ، ص 188

4ـ انظر : نهاية الايجاز في دراية الاعجاز لفخر الدين الرازي ، تحقيق ابراهيم السامرائي ومحمد بركات حمدي أبو علي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1985 ، ص 163 ـ 170

5ـ انظر : أصول البلاغة لكمال الدين ميثم البحراني ، تحقيق عبد القادر حسين ، دار الشروق ، 1981 ، ص 81 ـ 106 .

6ـ انظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ليحي بن حمزة العلوي اليمني ج 3 منشورات مؤسسة النصر ـ تهران ، 1914 ، ص 304 ـ 316 .

في تطبيق نظرية الامام الجرجاني بشكل يدعو الى الدهشة والاكبار في آن واحد فقد أضاف الى معالمها كثيرا من التفاصيل وأضفى على أصولها وفروعها حيوية تدل على تعمقه في هذه النظرية وتمثله لها تمثلا جيدا كشف له ذلك عن أبعادها ومراميها في كتابه المشهور بـ(الكشاف) نجده ياحظ في العطف بالواو معاني لم يتفطن اليها كثير من علماء اللغة ، من ذلك أن المعطوف عليه بالواو لا يكون مقصودا بالحكم ، وانما يذكر للدلالة على قوة ارتباطه بالمعطوف وأنه منه بمكان وذلك كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لاتقدموا بين يدي الله ورسوله) يقول الزمخشري بهذا الصدد " ويجوز أن يجري مجرى قولك : سرني زيد وحسن حاله وأعجبت بعمرو وكرمه ، وفائدة هذا الاسلوب الدلالة على قوة الاختصاص ولما كان رسول الله عليه السلام من الله بالمكان الذي لا يخفى سلك به ذلك المسلك . . ." (1) . وقد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة فتفيد تأكيد وصف الموصوف بالصفة كما في قوله تعالى (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم) ، وبهذا الصدد نلاحظ الامام الزمخشري يتساءل عن سر دخول الواو على الجملة الثالثة في الآية السابقة ثم يجيب مقررا — بعد أن يوضح ذلك بأمثلة — بأنها الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة (2) ، ثم يعود اليها مرة ثانية ليثبت بها عدد أهل الكهف حيث يقول " وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما قال غيرهم ، والدليل عليه أن الله سبحانه أتبع القولين الأولين قوله رجما بالغيب ، وأتبع القول الثالث قوله وما يعلمهم الا قليل ، وقال ابن عباس رضي الله عنه : حين وقعت الواو انقطعت العدة : أي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت اليها وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والبتات ." (3)

ويتضح من هذا أن بلاغة الكشاف تعتبر برأينا الامتداد الحق لنظرية عبد القاهر الجرجاني الذي أبدع في موضوع الفصل والوصل ، فأخرجه كاملا غير منقوص ،

---

1 — الكشاف ج4 ، ص 3 ، س 553 .
2 — الكشاف ج2 ، ص 2 ، س 479 .
3 — الكشاف ج2 ، ص 2 ، س 479 .

وأصل فيه أصولا تبناها العلماء من بعده، أداروا تقسيماتهم على ضوئها (1)

ثانيا : الفصل والوصل عند السكاكي

بدأ السكاكي موضوع الفصل والوصل بوضع تعريف مقتضب لمعنى الفصل حيث يقول " وهو: ترك العطف ..." (2) ثم ذكر أن العطف نوعان: قريب : وهو العطف بالواو وبغير الواو شريطة أن يكون للمعطوف عليه محل من الاعراب وبعيد : وهو العطف بالواو، ولكن ليس للمعطوف عليه محل من الاعراب (3)

ولابد للعطف بالواو — لكي يكون مقبولا — من أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة سواء في ذلك عطف المفردات أو الجمل نحو: الشمس والقمر، والسماء والأرض، والجن والانس، فاذا انعدمت هذه الرابطة لم يصح نحو: الشمس ومرارة الأرنب، وسورة الاخلاص والرجل البسرى من الضفدع، ونحو ذلك (4) ثم يتعرض السكاكي الى نوع من العطف بالواو بين الجملتين لا يكون للأولى فيه محل من الاعراب وهنا تكمن صعوبة هذا الموضوع فلا نعرف متى نصل بالواو ومتى نفصل (5) ويرى السكاكي ذلك هو السبب الذي من أجله " قصر بعض أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل، وما قصرها عليه إلا لأن الأمر كذلك " .. (6)

مواطن الفصل عند السكاكي

يعود السكاكي بالفصل الى اعتبارات نفصلها على النحو التالي :

أ — الاعتبار الأول : أن يكون بين الجملتين كمال الاتصال ، والحالة المقتضية لذلك هي : أن تقع الثانية من الأولى موقع التابع من المتبوع فتكون بدلا اذا كان ماقبلها غير واف بتمام القصد كقول الشاعر:

أقول له ارحل لاتقيمنّ عندنا // والا فكن في السر والجهر مسلما

---

1 — السيد احمد خليل ، المدخل الى دراسة البلاغة العربية ، ص: 190 وما بعدها .
2 — مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 249 .
3 — مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 249 .
4 — السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 251 .
5 — السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 251 .
6 — السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 251 .

فقوله(لاتقيمنَّ) بدل من (ارحل) ، وقوله تعالى (أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون) فقوله(أمدكم بأنعام) بدل من قوله (أمدكم بما تعلمون) (1).
أو تكون الجملة الثانية موضحة ومبينة للأولى كقوله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله) لم يعطف قوله(يخادعون) على ما قبله، لأنه موضحا ومبينا ما قبله، وقوله تعالى (فوسوس إليه الشيطان قال ياآدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى) لم يعطف (قال) على (وسوس) لأنه مفسرا له ومبينا . (2) أو تكون الجملة الثانية تقريرا وتوكيدا للأولى كقوله تعالى (الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) فقوله(لاريب فيه) توكيدا وتقريرا لقوله (ذلك الكتاب) ومن هذا القبيل قوله تعالى (ماهذا بشرا ان هذا إلا ملك كريم) فقوله(إن هذا إلا ملك كريم) مؤكد للأول في نفي البشرية ومنه كذلك قوله (كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا) فقوله(كأن في أذنيه وقرا) مؤكدا لقوله (كأن لم يسمعها) (3)
ب- الاعتبار الثاني : الا تتوفر بين الجملة الثانية والأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها ، والحالة المقتضية لذلك هي : أن تختلفا خبرا وانشاء لفظا ومعنى نحو: لاتدن من الأسد يأكلك، وهل تصلح لي كذا ادفع اليك الأجرة بالرفع فيهما ، فجملتا (لاتدن من الأسد) و(هل تصلح لي كذا) انشائيتان ، وجملتا (يأكلك) و(ادفع اليك الأجرة) خبريتان . أو تختلفا خبرا وانشاء معنى لا لفظا كقول الشاعر:

ملكته حبلي ولكنه // ألقاه من زهد على غاربي
وقال : اني في الهوى كاذب // انتقم الله من الكاذب

فجملة (انتقم الله من الكاذب) خبرية لفظا ولكنها انشائية معنى ، لأن المراد بها هنا الدعاء (4)

ثم أورد السكاكي بهذا الصدد أمثلة لغير الاختلاف ولكن يفصل فيها الكلام بعضه عن بعض لعدم وجود مناسبة معنوية أي ألا يكون بين الجملة الثانية والجملة الأولى جهة جامعة، وذلك في موقفين : الموقف الأول : أن يكون المتكلم في حديث ثم

1- مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 250 .
2- السكاكي ، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 252، 267 .
3- السكاكي ، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 252، 267 - 269 .
4- السكاكي ، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 252، 253، 269 .

يقع في خاطره بنتة حديث آخره لاجامع بينه وبين ما هو فيه بوجه من الوجوه نحو قول المتكلم: كان معي فلان فقراً ، ثم يخطر بباله أن المخاطب جوهري وللمتكلم جوهرة لا يعرف قيمتها فيتبع كلامه الأول بقوله: لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أريتكها مفصولا عن الكلام الأول .

الموقف الثاني: أن يجد المتكلم أفراد مجلسه كل منهم يصف خاتمه ، فهذا مثلا يصفه بحسن الصياغة ، وذاك بملاحة النقش ، أو نفاسة الفص وآخر بالرداءة . . . الخ فيقول أي المتكلم: إن خاتمي ضيق ، وأثناء ذلك تذكر ضيق خفه ، وعناءه منه فيورد الكلام مفصولا : خفي ضيق قولوا ماذا أعمل ؟ ولا يصح : وخفي ضيق لنبو المقام عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف، ومن هنا يلزم القطع.(1) ومن هذا الباب عابوا أبا تمام على قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى // صبر وأن أبا الحسين كريم

لعدم وجود مناسبة تجمع بين : مرارة النوى وكرم أبي الحسين (2)

ج ـ الاعتبار الثالث: أن تسبق الجملة الثانية بجملتين يجوز عطفها على احداهما لوجود مناسبة بينهما ، ولا يجوز عطفها على الأخرى ، لأن في ذلك فساد المعنى ، فيمتنع عن العطف تماما لئلا يتوهم أحد أن تكون الجملة المعطوفة معطوفة على التي لا يصح العطف عليها ، ويسمي السكاكي الفصل هنا قطعا ، وهو يرد على جهتين ، على جهة الاحتياط، ومن أمثلته قول الشاعر:

وتظن سلمى أنني أبغي بها // بدلا ، أراها في الضلال تهيم

حيث لم يعطف (أراها) لكي لا يتوهم السامع العطف على (أبغي) دون (تظن) فيحسب جملة (أراها في الضلال تهيم) من مظنونات سلمى في حق الشاعر، وذلك غير مقصود ، انما المقصود أنه حكم الشاعر عليها بذلك لانصباب قوله (وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا) الى ايراد فما قولك في ظنها ذلك ؟ فتكون جملة (أراها) قطعت لتقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف .(3) ومن هذا القبيل قول الشاعر أيضا :

زعمتم أن اخوتكم قريش // لهم الف وليس لكم الاف

1ـ مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 270 .
2ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 271 .
3ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 252 ، 261 .

حيث لم يعطف (لهم السفر) لكيلا يظن السامع أن العطف على (أن اخوتكم قريب) فيفسد المعنى . (1)

وقد يرد القطع على وجه الوجوب ، وذلك اذا كان للجملة الأولى حكم لم يقصد اعطاؤه للجملة الثانية كقوله تعالى (واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم إنما نحن مستهزئون ، الله يستهزئ بهم) حيث لم يعطف (الله يستهزئ بهم) لأنه يلزم من ذلك أن يكون المعطوف عليه اما جملة (قالوا) وإما جملة (انا معكم أنما نحن مستهزئون) فالعطف على كلتيهما يؤدي الى فساد المعنى المراد من الآية ، ذلك أن العطف على جملة (انما نحن مستهزئون) يؤدي الى الاشراك في الحكم ، وهو كونه من قولهم وليس هو كذلك ، ولو عطف على (قالوا) لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم وهو (اذا خلوا الى شياطينهم) وليس هو بمراد (2)

ومن هذا القبيل قوله تعالى (واذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض قالوا انما نحن مصلحون . ألا انهم هم المفسدون) قطع (ألاانهم) لأنه لو عطف على (انما نحن مصلحون) لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم ، ولو عطف على (قالوا) لشاركة في اختصاصه بالظرف المقدم وهو (اذا قيل لهم لاتفسدوا فإنهم مفسدون) في جميع الاحيان سواء قيل لهم أو لم يقل (3) .

ثم نجد السكاكي يعود مرة ثانية الى الآيتين السابقتين مبينا لنا أن ترك العطف فيهما يجوز أن نحمله على الاستئناف ، حيث يقول " ولك أن تحمل ترك العطف في (الله يستهزئ بهم) على الاستئناف من حيث أن حكاية حال المنافقين في الذي قبله لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا : ما مصير أمرهم ، وعقبى حالهم .؟ وكيف معاملة الله اياهم ؟ لم يكن من البلاغة أن يعرّى الكلام عن الجواب ، فلزم المصير الى الاستئناف " (4) ومثل هذا يقال بالنسبة للآية الثانية (ألاانهم هم المفسدون)

1— السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 261 ، 262 .
2— السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 252 ، 262 .
3— السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 262 ، 263 .
4— مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 263 .

ليطابق مقتضى الحال ، وذلك لأن وصف أنفسهم بالصلاح — مع ما يقومون به من أعمال فاسدة — ما يجعل السامع يتطلع الى معرفة حكم الله فيهم ، لذا جاء على سبيل الاستئناف . (1)

د — الاعتبار الرابع: أن تقع الجملة الثانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى ، وقد ساق السكاكي لهذا الغرض أمثلة منها قول الشاعر:

زعم العواذل أنني في غمرة // صدقوا ، ولكن غمرتي لاتنجلي

حيث لم يعطف (صدقوا) على (زعم العواذل) ، لأن في اظهاره الشكوى من جماعات العذل ما يدفع السامع أن يسأل : هل صدقوا في ذلك أم كذبوا ؟ ومن هنا جاء الجواب عنه (صدقوا) بترك العطف ليطابق مقتضى الحال (2) ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وساعفت الرياح له محلا // عفاه من حدا بهم وساقا

فان الشطر الأول من البيت يتضمن سؤالا وهو: اذا لم تعفه الرياح فمن عفاه اذن ؟ فجاء الجواب عن ذلك: عفاه من حدا بهم وساقا .(3)

والملاحظ أن جل الأمثلة التي ساقها السكاكي لهذا الغرض هي نفسها الأمثلة التي ساقها الامام الجرجاني لنفس الغرض ، وقد سبق أن تعرضنا لهذا .

فالسكاكي اذن قد استفاد من شواهد الامام الجرجاني بل ومن تحليلاته البلاغية لها ، وان لم يصرح بذلك ، كما استفاد من (الكشاف) للزمخشري في بعض تحليلاته وصوره ، من ذلك مثلا تحليله لقوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم) حيث يقول " جاء مفصولا عما قبله بطريق الاستئناف كأنه قيل : ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب ، . . . . وبين الايمان بالكتب المنزلة . . . اختصوا بهدي لايكتنه كنهه ، ولا يقادر قدره ، مقولا في حقهم هدى للمتقين . . . . فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ، أن يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا ، . . " (4) ويكاد يكون نفس التحليل الذي ساقه الامام الزمخشري لها حيث يقول " كأنه قيل : ما للمستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ؟ فأجيب

1— السكاكي مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 263 .
2— مفتاح العلوم ، ط1 ، 83 ، ص: 252 ، 263 .
3— السكاكي مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 264 .
4— مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 264 ، 265 .

بأن اولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا . " (1) .

ومما ساقه السكاكي لهذا الغرض مايرد مفصولا ، لأن ماقبله يتضمن سؤالا كقوله تعالى (هل أنبئكم على من تنزّل الشياطين تنزّل على كل أفاك أثيم) فقوله (تنزّل على كل أفاك) ورد مفصولا ليقع جوابا عن السؤال المباشر من قوله تعالى (هل أنبئكم على من تنزّل الشياطين) وهو أي والله نبئنا على من تنزّل (2) ومثل هذا يقال في جميع الآيات القرآنية التي ترد فيها كلمة (قال) مفصولة عما قبلها وهي كثيرة منها قوله تعالى (قال فرعون وما رب العالمين . قال رب السماوات والأرض وما بينهما ان كنتم موقنين ، قال لمن حوله ألا تستمعون . قال ربكم ورب آبائكم الأولين . قال إنّ رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون . قال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون . قال لئن اتخذت الها غيري لأجعلنك من المسجونين . قال أولو جئتك بشيء مبين . قال فأت به ان كنت من الصادقين .) يقول السكاكي في هذا النوع من الآيات " فان الفصل في جميع ذلك بناء على أن السؤال الذي يستصحبه تصور مقام المقاولة من نحو، فماذ قال موسى ؟ فماذ قال فرعون ؟ (3)

ولهذا النوع من الأساليب فوائد كثيرة منها ما يتصل بالمتكلم والسامع مما لئلا تنقطع دورة الخطاب بينهما، ومنها ما يتصل بالناحية الاقتصادية للكلام، اما التكثير المعنى بقليل من الكلمات، أو لاغناء السامع أن يسأل. يستنبط هذا من كلام السكاكي حيث يقول : " وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة، إما لتنبيه السامع على موقعه ، أو لاغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال، . . . . (4)

ويسمي السكاكي هذا النوع من الفصل بين الجمل ـ الواردة جوابا عن سؤال يستنتج مما قبلها ـ استئنافا .

1ـ الكشاف، ج1، ص 1 ، ص: 139، 140 .
2ـ مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 265 .
3ـ مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 266 .
4ـ مفتاح العلوم ، ط1، 1983، ص: 252 .

مواضع الوصل عند السكاكي

أما الوصل، فانه يتعين لدى السكاكي في مقام التوسط بين حالتي التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع بين الجملتين المعطوفتين، ويمكن بيان ذلك حسب الاعتبارين التاليين :

أ - الاعتبار الأول : وهو أن تختلف الجملتان خبرا وطلبا والمقام يشتمل على ما يزيل الاختلاف، بمعنى آخر أن الخبر يكون طلبا معنى لا لفظا، أو أن الطلب يكون خبرا معنى لا لفظا ويشترط السكاكي الى جانب هذا أن تكون جهة جامعة بين الجملتين نحو: قوله تعالى (واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لاتعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا) فجملة(وقولوا) الطلبية معطوفة على جملة (لاتعبدون) ، والسبب في ذلك هو أن هذه الجملة الأخيرة تتضمن معنى الطلب، أي لاتعبدوا ومن هذا المنطلق أجاز السكاكي عطف الجملة الثانية على الأولى، لأن كلا منهما يصبح طلبا (1) . ومن هذا القبيل قوله تعالى (إنّ أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متكئون، لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون سلام قولا من رب رحيم وامتازوا اليوم أيها المجرمون) فجملة(وامتازوا) الطلبية معطوفة على جملة (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون) والسبب في ذلك أن هذه الأخيرة تتضمن معنى الطلب بناء على ماقبلها (2)

وقد يحدث العكس أي أن الطلب يكون خبرا معنى لا لفظا نحو قوله تعالى (فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين . ياموسى انه أنا الله العزيز الحكيم . وألق عصاك) فقوله(وألق عصاك) معطوف على قوله(أن بورك) والسبب في جواز ذلك العطف أن الطلب في قوله(وألق عصاك) قد تضمّن معنى الخبر على تقدير : وقيل : ألق عصاك .(3) يقول السكاكي بهذا الصدد " فان الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر، وذلك أن قوله : (وألق

1- مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 258 .
2- السكاكي، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 258، 259 .
3- السكاكي، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص 259 .

عصاك) معطوف على قوله : (أن بورك) والمعنى فلما جاءها قيل : بورك، وقيل: ألق عصاك، لماعرفت في علم النحو أن (أن) هذه لاتأتي الا بعد فعل في معنى القول . . . (1)

وعند السكاكي أن فعل الطلب (وبشّر) في قوله تعالى (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات) معطوف على كلمة (قل) المقدرة قبل (ياأيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم) ومثل هذا فعل الطلب (وبشّر) في قوله تعالى (وبشّر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة) معطوف على كلمة (قل) المقدرة قبل (ياأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم) (2)

والملاحظ بهذا الصدد أن هناك نوعا من القسر أو المبالغة في توجيه الآيات يعتمده السكاكي لالشيء إلا لكي تتفق له الجملة المعطوفة على ماقبلها في الخبر أو الطلب يظهر ذلك من خلال هاتين الآيتين .

ب — الاعتبار الثاني : اذا اتفقت الجملتان خبرا، وكانت بينهما جهة جامعة نحو قوله تعالى (يعلم مايلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها) وقوله (إن الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) ثم يرى السكاكي أن الوصل بين الجمل المتفقة في الناحية الخبرية اظهر وأجدر بالقبول (3)

والجهة الجامعة بين الجملتين — أي المناسبة التامة بينهما — التي يشترط السكاكي أن تكون بين الجملتين يكفي أن تكون — على مايبدو من كلامه — باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو في قيد من قيودهما . (4)

أقسام الجهة الجامعة

قسم السكاكي الجهة الجامعة الى أقسام هي كالتالي :

الجهة العقلية : ويعني بذلك أن يكون بين الجملتين اتحاد في التصور كاتحادهما في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما، أو يكون بينهما تماثل (5)

1— مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 259 .
2— مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 259— 261 .
3— مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 261، 271 .
4— مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 253 .
5— السكاكي، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 253 .

لأن" العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج، يرفع التعدد عن البين" (1) أو يكون بينهما " تضايف كالذي بين العلة و المعلول، و السبب و المسبب أو السفل و العلو و الأقل و الأكثر فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن" (2)

الجهة الوهمية: وقد تكون الجهة الجامعة وهمية و يتحقق ذلك حين يكون بين تصور المعطوفين شبه تماثل . (3) كأن " يكون المخبر عنه في إحداهما لون بياض، وفي الثانية لون صفرة، فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين ... وإلا فعليك بقوله:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها // شمس الضحى، و أبو اسحاق، و القمر

وقل: ما الذي سواه حسن، الجمع بين الشمس وأبي اسحاق و القمر، هذا التحسين ." (4)

الواقع أن بلاغة العطف في البيت السابق ليست راجعة إلى وجود هذه الجهة الوهمية الجامعة بين المتعاطفات، وإنما تعود إلى أثر السياق الجديد ذي الايحاء الخاص (5)

أو يكون بينهما تضاد كالسواد والبياض، و الهمس والجهارة، و الحلاوة و الحموضة و نحو ذلك أو يكون بينهما شبه تضاد كالسماء و الأرض، و السهل والجبل و الأول و الثاني . (6) "فإن الوهم ينزل المتضادين و الشبيهين بهما منزلة المتضايفين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن، و لذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد ." (7)

الجهة الخيالية: وقد تكون الجهة الجامعة خيالية و يتحقق ذلك حين يكون بين تصور المعطوفين تقارن سابق في الخيال . (8) ونلاحظ السكاكي في موضع آخر من كتابه

---

(1) ــ السكاكي، مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 253 .
(2) ــ السكاكي، مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 253 .
(3) ــ السكاكي، مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 253، 254 .
(4) ــ السكاكي، مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 254 .
(5) ــ عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، ص: 172، 173
(6) ــ السكاكي، مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 254 .
(7) ــ السكاكي، مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، ص: 254 .
(8) ــ مفتاح العلوم، ط 1، 1983م، 254 .

يؤكد على معرفة أقسام الجهة الجامعة والتنبيه اليها ، ولاسيما الجهة الخيالية ويستدل على ذلك بحضور الأشياء التالية : الإبل ، السماء ، الجبال ، الأرض ، في خيال البدوي مجتمعة مترابطة متناسقة لالشيء إلا لكون هذه العناصر أساسية بالنسبة لحياة البدوي ، بخلاف الحضري ، ولذا جاء الخطاب القرآني على ما يقتضيه حال البدوي في الصحراء حيث يقول الله تعالى (أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت؟ والى السماء كيف رفعت؟ والى الجبال كيف نصبت؟ والى الأرض كيف سطحت ؟) فكل عنصر من هذه العناصر يستدعي الآخر لدى أهل الوبر لأن جل انتفاعهم متوقف عليها (1) ولذلك يذكر السكاكي مامفاده أن الأسباب المؤدية الى الجامع الخيالي مختلفة ، ولذلك تتباين الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا ، ثم لايلبث أن يعبر عما يشبه الاقرار الصريح بعدم وجود ضابط لفكرة التقارن في الخيال لأن ذلك يختلف باختلاف التجارب الشخصية لدى الافراد (2) يستنتج هذا من قوله" فكم من صور تتعانق في الخيال ، وهي في آخر ليست تتراءى ، وكم صور لاتكاد تلوح في الخيال ، وهي في غيره نار على علم" (3) ..

ثم يسوق السكاكي قصة أربعة أشخاص كانوا يسيرون معا في سفر ذات ليلة ، وكانوا جميعا أصحاب مهن مختلفة فكان الأول صاحب سلاح ملك ، والثاني صائغا والثالث صاحب بقر والرابع معلم صبية ، وبينما كان هؤلاء المسافرون في وحشة الظلام ، ومقاساة التخبط وخوف الظلام طلع عليهم البدر بنوره فأخذ كل منهم يمدحه بأفضل ما في خزانة صوره ، فشبهه السلاحي بالترس المذهب يرفع عند الملك والصائغ بالسبيكة من الابريز تفترعن وجهها البوتقة ، والبقار بالجبن الأبيض يخرج من قالبه طريا. ومعلم الصبية برغيف يصل اليه من بيت ذي مروءة (4)

وهذه القصة التي ساقها السكاكي تؤكد ماذكره سابقا من أن الصور الثابتة في الخيالات تختلف باختلاف تجارب الأفراد واذا كان ذلك كذلك فان السكاكي لم يستفد من مغزى ماذكره بسبب فكرة الجهة الجامعة التي سيطرت على تصوره ، والا

1ـ مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 257 ، 258 .
2ـ مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 254 .
3ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص 254 .

كيف نفسر رده لصيغة العطف التي وردت في بيت أبي تمام الذي سبقت الاشارة اليه بسبب افتقاد الجهة الجامعة بين مرارة النوى وبين كرم أبي الحسين .

معنى هذا أن السكاكي يشترط مسبقا على الشاعر أن يصوغ عبارته في العطف على النحو الذي يتوقعه أو يتخيله هو سلفا ، لاكما يتصوره الشاعر أو الكاتب .

وفي هذا من الرغبة في أسر الأدباء في قوالب فكرية ثابتة على الدوام مايتعارض مع طبيعة الإبداع ، ألم يكن من حق الأديب أن يبحث عن تضايف جديد للأشياء يتم من خلاله بناء صيغة عطف على وجه بنوي خاص به يكسر به قوالب التصورات الجاهزة في أذهاننا ويجدد به احساسنا وتلقينا للأشياء ، ولذا ينبغي أن يتجه التحليل البلاغي لأساليب العطف في النصوص الى ابراز جهد الأديب في خلق السياقات الجديدة التي تتم أحيانا على حساب كسر البنيات الاعتيادية لصيغ العطف التقليدية . (1) " لاجريا وراء البحث عن الجهة الجامعة بين تلك المتعاطفات" (2)

ويختم السكاكي كلامه حول موضوع الفصل والوصل بذكر محسنات الوصل ، ومن محسناته تناسب الجملتين الفعليتين في الماضي ، وذلك اذا كان الغرض من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير أن يكون هناك داع كالتجدد في إحدى الجملتين والثبات في الأخرى نحو: قام زيد ، وقعد عمرو . (3) أو تناسبهما في الاسمية إذا كان المقام يقتضي ذلك نحو: زيد قائم ، وعمرو قاعد (4) فان كان المقام يقتضي التجدد في احداهما والثبات في الأخرى جاز ذلك نحو: قام زيد ، وعمرو قاعد بعد (5)

ثم نجد السكاكي يتبع ذلك بكلام على الحال وأقسامها ، وأصل كل قسم ومنهجه في الاستعمال (6) . ثم يذكر السكاكي أن الجملة الفعلية إذا وقعت حالا فالوجه فيها ترك الواو نحو: جاءني زيد يسرع ، أو يتكلم ، فاذا كانت الجملة الواقعة حالا اسمية فالوجه دخول الواو نحو: جاءني زيد وعمرو أمامه ، ورأيت زيدا وهو قاعد ،

1ـ عفت الشرقاوي ، بلاغة العطف في القرآن دراسة اسلوبية ، ص: 155 ، 157 ، 158 ، 164 .

2ـ بلاغة العطف في القرآن ، ص: 178 .
3ـ مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 271 .
4ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 271 ، 272 .
5ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ط1 ، 1983 ، ص: 272 .
6ـ انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ، ط1 ، 1983 ، ص: 272 ، 273 .

فإن جاء ما هو مخالف لهذا عُدَّ من النوادر نحو: كلمته فوه الى فيّ ، ورجع عوده على بدئه . (1) فاذا كانت الجملة الحالية غير واردة على النهج السابق جاز الوجهان أي ترك الواو أو دخوله نحو: جعلت أمشي ما أدري أين اضع رجلي ، أو جعلت أمشي وما أدري أين اضع رجلي . (2)

ولعل السبب الذي دعا السكاكي الى تذييل موضوع الفصل والوصل بكلام على الجملة الحالية المصدرة بواو الحال وخلافها، لانه يرى لهذا الكلام صلة وثيقة بهذا الموضوع يدل على هذا كلامه حين يقرر" أن هذه الواو، وان كنا نسميها واو الحال، أصلها العطف . ." (3)

ومما تحسن الاشارة اليه أن الخطيب القزويني قد عالج موضوع الفصل والوصل، غير أنه لم يخرج ـ في الغالب ـ عما ذكره السكاكي الا نادرا من ذلك أن السكاكي ـ كما مر بنا سابقا ـ يرى أن العطف في قوله تعالى (وبشر الذين آمنوا) وقوله (وبشر المؤمنين) على تقدير: قل مرادا قبل (يا أيها الناس) وكذا قبل (يا أيها الذين آمنوا) (4)

أما الخطيب القزويني فيرى أن العطف في الآيتين السابقتين يكون على تقدير (فانذر) أي : فانذرهم وبشر الذين آمنوا، وفي الآية الثانية يكون على تقدير (فابشر) أي : فابشر يا محمد ، وبشر المؤمنين ، (5) ، وهو في هذا يستنير بآراء الزمخشري حيث يقول" وهذا كما قدر الزمخشري في قوله تعالى (واهجرني مليا) معطوفا على محذوف يدل عليه قوله (لأرجمنّك) أي فاحذرني ، واهجرني ، لأن (لأرجمنك) تهديد وتقريع ." (6)

هذا وقد يشير الخطيب القزويني الى ما قد يقع من اختلاف بين عبد القاهر الجرجاني والسكاكي في تحليل بعض الشواهد، من ذلك مثلا تحليلهما

1ـ مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 274 .
2ـ السكاكي ، مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 275 .
3ـ مفتاح العلوم، ط1، 1983، ص: 273 .
4ـ انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ، ط1، 1983، ص: 259ـ 261 .
5ـ الايضاح في علوم البلاغة، ج1 ، ص: 262 .
6ـ الايضاح في علوم البلاغة، ج1، ص: 262 .

للبيت الثاني من قول الشاعر :

ملكته حبلي ، ولكنه // ألقاه من زهد على غاربي

وقال : إني في الهوى كاذب // انتقم الله من الكاذب

فالسكاكي يرى أن الشاعر أراد من جملة (انتقم الله من الكاذب) الدعاء فهي اذن جملة طلبية ، وما قبلها جملة خبرية ، واختلاف الجملتين عنده خبرا وطلبا ، لفظا ومعنى ، أو معنى لا لفظا أمر يوجب الفصل ، لذا جاء قوله (انتقم الله من الكاذب) مفصولا (1) .

أما الامام الجرجاني فيحمل قوله (انتقم الله من الكاذب) على الاستئناف بتقدير (قلت) (2) . الى جانب هذا نجد الخطيب القزويني يتوقف عند القسم الثاني من أقسام القطع وهو القطع للوجوب متهما السكاكي بعدم بيان امتناعه . (3)

ومما تجدر الاشارة اليه أن الخطيب القزويني - في معالجته لهذا الموضوع - لا يقتصر على آراء السكاكي فقط ، بل قد يضيف الى ذلك آراء في هذا الصدد لكل من الامام الجرجاني (4) والزمخشري (5) وسيبويه (6) .

1- الايضاح في علوم البلاغة ، ج1 ، ص 250 وانظر : مفتاح العلوم للسكاكي ، ط1 ، 1983 ، ص 269 .

2- الايضاح في علوم البلاغة ، ج1 ، ص 250 . وانظر : دلائل الاعجاز في علم المعاني ، للامام عبد القاهر الجرجاني ، ص 183 وما بعدها .

3- الايضاح في علوم البلاغة ، ج1 ، ص 255 .

4- انظر : الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ، ج1 ، ص 269 ، 276 ؛

5- انظر : الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ، ج1 ، ص 279 .

6- انظر : الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ، ج1 ، ص 275 ، 277 .

الخـــاتمــــة

خلصنا من هذا البحث الداعي الى ضرورة توحيد علوم العربية التي جنت من الأغلاط والمفاهيم الفاسدة التي أصابت تراثنا اللساني العربي بسبب دخول العرب عصور الإنحطاط نتيجة التدهور الحضاري العام ، الذي شمل معظم ميادين الحياة وكان من بين تلك الأغلاط والمفاهيم الفاسدة : الفصل المتكلف بين البلاغة والنحو ومحاولة التفريق بين مفهومي الفصاحة والبلاغة ، الى جانب غياب المنهج الكفيل بإبراز الخصائص البنوية المميزة للسان العربي للخروج من مشكلة الإزدواجية التي تعيشها اليوم .

وقد ضم بحثنا بابين ومقدمة وخاتمة ، يحتوي كل باب على ثلاثة فصول :

تناولنا في الفصل الأول من الباب الأول المراحل التي مرت بها دراسة العربية ، حيث بدأنا بمرحلة الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للمادة اللغوية ، واعتمدنا في ذلك على كتاب سيبويه لكونه الممثل الأساسي لتلك المرحلة ، لأنه جاء في خاتمها وبعد أن قمنا بإبراز ما اشتمل عليه الكتاب من قواعد صوتية وصرفية ونحوية وبلاغية الى جانب ما احتواه من قراءات وقواعد للتجويد ، تبيّن لنا أن علوم العربية لم تعرف هذا الفصل الذي نعرفه اليوم المتمثل في علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو وعلم البلاغة ، بل كانت علوم العربية كلها تكوّن وحدة متكاملة الجوانب منذ بداية نشأتها في الفترة الأولى . وفي المرحلة الثانية وهي مرحلة الدراسة النحوية المتخصصة عرضنا جملة من المؤلفات من تلك الفترة الدالة على تكريس هذا التخصص ، وقد ظهر لنا أن تلك المرحلة تمثل في مجملها ظاهرة الإسفاف في البحث عن التخريجات النحوية التي أدت الى الاهتمام بالوصف الاعرابي وحده والانصراف عن فهم أغراض الكلام التي تؤديها العبارات النحوية مما نجم عن ذلك الفصل بين البلاغة والنحو أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الدراسة الوظيفية فقد أعادت العلاقة العضوية التي أهملت بين البلاغة والنحو أو بين المبنى والمعنى كل ذلك بفضل الكتابين القيمين : دلائل الاعجاز في علم المعاني ، وأسرار البلاغة للامام عبد القاهر الجرجاني ، الذي كشفت تحليلاته ونظراته اللغوية عن تصور لغوي أصيل يضاهي أحدث ما وصلت اليه مناهج البحث اللغوي

الحديث لأن بحوثه لم تنحصر في نطاق الكلمة المفرده ، بل شملت نظم الكلم بناء على قوانين النحو .

ثم انتقلنا بعد ذلك الى الحديث عن النص القرآني ، وأثره في نشأة علم البلاغة العربية من خلال الرسائل الثلاث في اعجاز القرآن للرماني والخطابي والجرجاني ، وقد تبين لنا بعد عرض الشواهد والأمثلة المختلفة المستخرجه منها أن تلك الكتب بلاغية في صميمها ، ولم يعد يميزها عن كتب البلاغة سوى البعد العقائدي . ونوهنا بهذا الصدد بدور المعتزلة في نشأة علم البلاغة العربية . ثم تناولنا بالحديث دور مفتاح العلوم للسكاكي في تاريخ البلاغة ، وبعد أن ناقشنا بالأدلة العلمية القاطعة أسباب افتتان العلماء بالقسم الثالث منه فقط تكشف لنا أن ذلك الافتتان يرجع أساسا الى المنهج الجديد الذي خالف فيه ماكان سائدا لدى العلماء قبلهم ، فقد تعود هؤلاء أن يبدأوا بدراسة النحو أولا ثم الصرف .

والحقيقه أن بنية مفتاح العلوم للسكاكي تكشف عن ترابط علوم العربية كلها ابتداء من علم الأصوات الى آخر علم فيها ، بل صرح السكاكي نفسه بهذا الترابط .

وتناولنا في الفصل الثاني من الباب الأول مفهومي الفصاحة والبلاغة عند الامام الجرجاني والسكاكي ، وبعد عرض الشواهد والأمثلة اتضح لنا أن المحاولة التفريقية بين هذين المفهومين ليست لذاتها وإنما كانت لغاية تعليمية لأن الواقع الوظيفي للبلاغة العربية يحتم الوحدة بينهما ولدى مناقشة قضية اللفظ والمعنى تبين لنا أن المسألة عند الامام الجرجاني ليست مسألة معان في مقابلة ألفاظ ، أو ألفاظ في مقابلة معان ، بل جوهر المسألة يكمن عند الامام الجرجاني في مفهوم النظم ، فالنظم هو الذي يحل هذه الثنائية ويتجاوزها هو يكشف في الوقت نفسه عن وحدة هذه المصطلحات في تصوره ، وقد حاولنا بسط هذا المفهوم ماوسعنا ذلك انطلاقا من الأسس والمبادئ التي استنبطناها وهي كالتالي :

ا ـ مبدأ ترتيب المعاني في النفس .

ب ـ مبدأ الموقع .

جـ ـ مبدأ التعليق . .

د ـ مبدأ الصياغة .

لقد أدركنا أن نظرية النظم تمثل ـ بحق ـ حجر الزاوية في علم النحو والبلاغة العربية وقد قادت بالفعل الى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة ، من ذلك مثلا أنها حلت مايسمى في الدراسات الأدبية بمشكلة السرقة الأدبية ، ووجهت ماستقر في أذهان الناس حول هذه القضية من أن من أخذ معنى

من شاعر تقدمه ثم كساه لفظا جديدا صار أحق به من صاحبه الذي سبق اليه ،
كما قدمت لنا نظرية النظام الجرجانية — الى جانب ذلك — وسائل حديثه لتحديد
وظائف الكلمات ومعانيها في البنى التركيبية على أساس من العقل والوعي الحاد
لقوانين النحو العربي .

قادنا ذلك الى تناول مفهوم النحو وأهميته، وخصائص بنية العربية عند الامام
الجرجاني والسكاكي في الفصل الأخير من الباب الأول ، حيث نفينا على ضوء ذلك
ماعلق بالنحو من أغلاط ومفاهيم فاسدة ، تلك المفاهيم التى لازالت مدارسنا
وثانوياتنا بل حتى جامعاتنا تعاني من آثارها السلبية الى يومنا هذا ، ولعل
نفور الطلبة من مادة النحو يرجع في الأصل الى تلك التصورات الخاطئه عنه .
قادنا ذلك أيضا الى اعادة النظر في بعض المصطلحات اللغوية من وجهة نظر لامام
الجرجاني وكبار العلماء الأوائل كسيبويه وبعض المتأخرين ، مبتدئين بالكلمة ثم
الجملة والكلام بشيئ من التفصيل ، دون أن نهمل في ذلك آراء بعض المحدثين
العرب والمستشرقين ، وقد استخلصنا من ذلك كله الأمور التالية :

أولا : أن مصطلح الكلمة في علم العربية يشتمل على جانبين مترابطين هما : الجانب
الافرادي ، والجانب الوظيفي للكلمة في الجملة وهو معنى متغير بحسب رتبة الكلمة
في التركيب ، ويترابط الجانبان بواسطة قيام بنية الكلمة بوظيفة جزء من أجزاء الجملة
ومن هنا تبين لنا السبب في كون دراسة الكلمة لاتنفصل عن دراسة الجملة في
اللغة العربية .

ثانيا : أن مفهوم الجرجاني للكلمة ينطلق أساسا من الوظيفة الأساسية للغة
وسيلة اتصال بين الناس، ونظام متماسك تأخذ فيه الكلمات بعضها برقاب بعض
وفقا لمقتضيات دلالتها العقلية التى تتضمنها قوانين النحو .

ثالثا : يوجد لدى علماء العربية رأيان حول مفهومي الجملة والكلام أولاهما يرى
أنصاره كالزمخشري أن الكلام والجملة مترادفان لاعتمادهم على ضرورة توافر
الاسناد والافادة فيهما . وثانيهما يرى أنصاره كابن هشام أن الكلام والجملة غير
مترادفين لاشتراطهم توفر الاسناد والفائدة في الكلام بينما تقتصر الجملة على
توافر الإسناد فقط ، وقد تبيّن لنا من ذلك سبب اهتمام علماء العربية
بالتراكيب الاسنادية لمنهجهم العلمي الوظيفي الذي استهدفوا من وراء
استخدامه معرفة القوانين التى تحكم العربية كنظام ، فاستوجب ذلك منهم
الانطلاق من الوحدة التى لاتنفصم بين الشكل والمضمون ، لأن البنية اللغوية
لاتستقل عن وظيفة الاتصال . وهو ماتؤكده بعض الدراسات الحديثه لبعض
الباحثين من العرب والمستشرقين .

رابعـا : لاحظنـا أن آراء العلماء المحدثين العرب حول مفهومي الجملة والكلام لاتعـدو أن تكون امتدادا — في الغالب — لآراء اسلافنا من علماء العربية .

خامسـا : أن الخصائص البنوية المميزة للغة العربية تسمح بتقسيم الجملة العربية الـى نـوعـين اثنين فقـط هما :

1— بنية جملة المبتدأ والخبر .

2— بنية جملة الفعـل والفاعل .

وبهذا الصـدد رددنـا ادعاءات من يرفضـون هذا التقسيم الثنائي بالأدله العلمية القاطعـة . ونوهنـا في هذا المضمار بعلمائنا الأوائل الأجلاء لتعاملهم مع اللغة التعامل البنوي الوظيفي الذي ينسجم والخصائص البنوية المميزة للغة العربيـة وسيلـة اتصال بين الناس .

وتناولنا في الفصل الأول من الباب الثاني الخبر عند الامام الجرجاني والسكاكي من حيث مفهومه وأنواعـه ، ثـم انتقلنـا الى سبـر الفروق البنوية والابلاغية بيـن أنواع الخبـر — تبعا لحـاجـة السامع — انطلاقـا من الشـواهـد والأمثلـة المختلفـة الـتى ساقهـا كل من الجرجاني والسكاكي في كتابيهما (دلائل الاعجاز) (ومفتاح العلـوم) ، وبفضـل ذلك تبين لنا أن مراعاة ظروف المخاطب عند القاء الخبر أمر ضـروري ، بل هـي الأساس الذي تقـوم عليه بنية الجملة أو الكلام ، وتكشّـف لنـا بهـذا الصـدد زيف المقوله : أن هناك خبرا صحيحـا نحويـا غيـر صحيـح أو فصيح بـلاغيـا .

كمـا أظهـر بحثنـا عبقـريـة الامام الجرجاني الفذة في فهم بنية التراكيب والكشف عن أسـرارهـا ولطائفهـا الابلاغية القائمـة على معاني النحو .

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني عالجنا موضوع التقديم والتأخير ، وفيه تطرقنا بشكل مفصـل الـى بنية الجملة الخبريـة وتغيراتها المرتبطة بتغير المواقف الراهنة التي يساق فيها الكلام ، الداعية الى التقديم والتأخير لبعض عناصر الجملة ، ومـا ينجـر عن ذلك من تغيير لبقية العناصر بحيث يستجيب الكل لتغير الجزء ، وقد وجدنا بهذا الصـدد أن التقديم لدى الجرجاني نوعان :

1— تقديم على نية التأخـير .

2— تقديم لا على نية التأخـير .

والحق يقال أن الامام عبد القاهـر الجرجاني كان فارس هذا الموضوع بلا منازع ولدى وقوفنا عند المعاني السياقية التي يفيدها هذا اللون من الأساليب انطلاقا من الشواهـد والأمثلـة التي ساقهـا كل من الجرجاني والسكاكي برزت لنا أهمية

هذا الأسلوب الذي يحظى بمكانة متميزة في الدراسات الاسلوبية الحديثة
وفي الفصل الثالث من الباب الثاني قمنا بتحليل لأنماط الجمل في الفصل والوصل بشكل مفصل لدى الامام الجرجاني والسكاكي بعد أن بحثنا بالشرح والتوضيح القوانين والاعتبارات التي تنظم مواضع الفصل والوصل ، وقد استنتجنا من هذين الفصلين الأخيرين جملة من الملاحظات نوجزها فيما يلي :

1 ــ استطاع الامام الجرجاني أن يكشف عن قدرة التراكيب على التعبير القوي الموضح للأغراض انطلاقا من معالجته لموضوع التقديم والتأخير ، والفصل والوصل وأن يستنبط من ذلك المعاني السياقية التي عليها مدار الاعجاز القرآني .

2 ــ الامام الزمخشري خير من تمثل نظرية الامام الجرجاني ، وتوسع في تطبيقها بشكل يدعو الى الدهشة والاعجاب ، يبدو ذلك من تحليلاته لبنية الجملة القرآنية في تفسيره (الكشاف) ، انطلاقا من المنهج الجرجاني الذي يمكن أن نسميه بالمنهج البنوي الوظيفي ، وبهذا الاعتبار يمكن أن يعدّ الكشاف امتدادا للدراسات الجرجانية .

لم يستطع العلماء باستثناء الامام الزمخشري أن يضيفوا شيئا الى موضوع التقديم والتأخير ، والفصل والوصل عدا الشرح والتوضيح والزيادة في التمثيل

4 ــ يعتبر علم المعاني في طابعه العام دراسة للجانب المتعلق بالمعنى الوظيفي للجملة العربية ، وعلى هذا الأساس يعتبر مكملا للنحو العربي الذي يهتم بوظائف المفردات في الجملة .

لاندعي أننا قلنا بهذا البحث الكلمة النهائية ، لأن الدراسات اللسانية لاتعرف ذلك ، ولانزعم أيضا أن كل ماقلناه في هذا البحث جديد لم يسبق اليه بل جله ذكره من كتب قبلنا في هذا الموضوع ، واذا كان لنا فضل فيه فهو راجع الى المنهج البنوي الوظيفي الذي اتبعناه ، ومناقشة الأفكار بالأدلة العلمية ونفي ماعلق بتراثنا اللساني العربي الأصيل من اغلاط ومفاهيم فاسدة بالبراهين والأدلة الدامغة ونحن في هذا مدينون كل الدين لآراء الباحثين الأجلاء في مضمار علم اللسان الحديث ، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور جعفر دك الباب .

نأمل أن نكون قد شاركنا بهذا البحث المتواضع في جانب من جوانب تراثنا اللساني العربي ، والله ولي التوفيق .

مصادر ومراجع البحث

1- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان)

أ- "دلائل الاعجاز في علم المعاني"، تصحيح محمد عبده ومحمد محمود التركزي الشنقيطي وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفه للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1981م .

ب- "أسرار البلاغة"، تحقيق هـ . ريتر، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ط 3، 1983م .

جـ- الجمل، تحقيق وتقديم علي حيدر، دمشق، 1972م .

2- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي)

أ- "مفتاح العلوم"، المطبعة الادبية بسوق الخضار القديم بمصر، ط 1، 1899م .

ب- "مفتاح العلوم"، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1983م .

3- دك الباب جعفر .

- الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل دمشق، ط 1، 1980م .

4- الخطيب القزويني .

أ- "التلخيص في علوم البلاغة"، ضبطه وشرحه عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1904م .

ب- "الايضاح في علوم البلاغة"، جزآن، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، ط 3 1971م .

5- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) .

أ- "الكتاب"، جزآن، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط2 1967م .

ب- "الكتاب"، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، جـ4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م .

جـ- "الكتاب"، جـ1، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، 1316هـ

6- تمام حسان .

أ- "اللغة العربية معناها ومبناها"، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1979م .

ب- "مناهج البحث في اللغة"، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955م .

7- عبد البديع الصقر

- "التجويد وعلوم القرآن"، التجويد وعلوم القرآن، المكتب الاسلامي، ط 4، 1391 هـ .

8- محمد حسين آل ياسين

- "الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري"، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط 1، 1980م .

9- شوقي ضيف

أ- "المدارس النحوية"، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1979م .

ب- "البلاغة تطور وتاريخ"، دار المعارف بمصر، ط 2، بدون تاريخ

جـ- "النقد"، دار المعارف القاهرة، ط 4، 1979م .

10 ـ علي عبد الواحد وافي
ـ "فقه اللغة" ، دار نهضة مصر للطبع ونشر ، القاهرة ، ط 8 ، بدون تاريخ

11 ـ شاهين عبد الصبور
ـ " المنهج الصوتي للبنية العربية" ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980م

12 ـ سالم علوي
ـ " الأسس العامة للنحو عند الزمخشري " ، (رسالة ماجستير في اللسانيات العربية) ، معهد اللغة والأدب العربي ـ جامعة الجزائر ، السنة الدراسة : 86/ 1987م .

13 ـ حسين عبد القادر
أ ـ " أثر النحاة في البحث البلاغي " ، مطبعة نهضة مصر ، الفجالة القاهرة ، 1975م .
ب ـ " المختصر في تاريخ البلاغة " ، دار الشروق ، القاهرة ط ـ 1 ، 1982م

14 ـ المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
ـ " الكامل في اللغة والأدب " ، ج 2 ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، 1985م

15 ـ ابن النديم (محمد بن اسحاق)
ـ " الفهرست " ، المطبعة الرحمانية بمصر ، 1348هـ

16 ـ نايف خرما
ـ " أضواء على الدراسات اللغة المعاصرة" ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ط2 ، 1979م

17 ـ أولمان ستيفن
ـ " دور الكلمة في اللغة " ، ترجمه وقدم له وعلق عليه ، كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1975م

18 ـ الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)
أ ـ " الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل " ، أربعة أجزاء ، انتشارات أفتاب ، تهران ، بدون تاريخ .
ب ـ " الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، أربعة أجزاء ، ط 1 ، 1977م .
ج ـ " المفصل في علم العربية " ، مطبعة التقدم بمصر ، ط1 ، 1323 هـ

19 ـ حمادي صمود
ـ " التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره الى القرن السادس" المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، 1981م .

20 ـ بناني محمد الصغير
ـ " النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983م .

21 الرماني (علي بن عيسى)
ـ " النكت في اعجاز القرآن " ، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر بدون تاريخ .

22 ـ الخطابي (محمد بن محمد)
ـ " بيان اعجاز القرآن " ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ

23- بدوي طبانة
أ- " البيان العربي ، دراسة في تطور الفكرة البلاغة عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى " ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 3 ، 1962م .
ب- " علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية " دار الثقافة بيروت - لبنان ، 1981م .

24 - التغلبي (علي بن محمد بن سالم)
- "الأحكام أصول الأحكام " ، ج1 ، مكتبة صبيح ، القاهرة ، 1968م .

25- السبكي (أحمد بن علي بهاء الدين)
- عروس الأفراح ، ضمن شروح التلخيص - 1، ج 3 ، مطبعة السعادة (ة بمصر ، ط 2 ، 1342هـ

26- عبد العزيز عتيق
- " في تاريخ البلاغة العربية " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان 1970م .

27- محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف
- "نحو بلاغة جديدة "، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1977م .

28- بكري شيخ أمين
- " البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم المعاني) " ، ج1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 1 ، 1979م .

29 - محمد مندور
- " النقد المنهجي عند العرب " ، دار نهضة مصر ، بدون تاريخ .

30 - عز الدين اسماعيل
- "الأسس الجمالية في النقد العربي " ، عرض وتفسير ومقارنة " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط2 ، 1968م .

31 - بدوي أحمد أحمد
- " عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية " ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، بدون تاريخ .

32- ابراهيم عبد المجيد اللبان
- " نظرة نقدية في مبادئ البلاغة " ، ضمن بحوث ومحاضرات مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين ، مج 5 ، ع 5 ، 1962م - 1963م الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1963م

33- اينو . آن
- " مراهنات دراسة الدلالات اللغوية " ، ترجمة أوديت بتيت وخليل أحمد تقديم جوليان كريماس وأسعد علي ، دار السؤال للطباعات والنشر والنشر بدمشق ، ط1 ، 1980م .

34- فرديناند دي سوسير
- " دروس في الألسنية العامة "، تعريب مجموعة من الأساتذة ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، 1985م .

35- جسان بياجيه
- " البنيوية " ، تعريب عازف منمه ، مكتبة الفكر الجامعي ، بيروت - لبنان ط1 ، 1971م .

36- تامر سلوم
- " نظرية اللغة والجمال في النقد العربي " ، دار الحوار للنشر والتوزيع سورية ، ط1 ، 1983م .

37- زكريا ميشال الألسنية التوليدية والتحويلية
- "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية " ، (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، ط1 ، 1983م .

38- محمد عبد الله دراز
- " النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن " ، دار القلم الكويت ، ط4، 1977

39- جابر أحمد عصفور
- " الصورة الفنية في التراث النقدي البلاغي " ، دار المعارف ، القاهرة بدون تاريخ

40- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل)
ا- " الصناعتين الكتابة والشعر " ، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط1 ، 1981م .
41- ب- " الصناعتين الكتابة والشعر " ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية لاصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه ، 1971م .

41- أحمد الشائب
- " الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط6 ، 1966م .

42- محمد حنيف فقيهي
- " نظرية اعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني "عن كتابيه : أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ط1 ، 1981م .

43 - السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)
ا- " شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان " ، دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر بدون تاريخ .
ب- " الاشباه والنظائر في النحو " ، ج2 حيدر أباد ، ط2 ، 1361هـ
جـ- "الاتقان في علوم القرآن " ، ج2 ، المكتبة الثقافية ، بيروت - لبنان ، 1973
د- " همع الهوامع على جمع الجوامع " ، ج1 ، مطبعة السعادة ، 1927م

44- محمد بركات حمدي أبو علي
- " فصول في البلاغة " ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 1983م

45- أحمد مطلوب
ا- " البلاغة عند السكاكي " ، دار التضامن ، بغداد ، ط1 ، 1964م
ب- " القزويني والبلاغة الحديثة " ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1964م

46- العلوي (يحيى بن حمزة)
- " الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز " ، ج3 ، منشورات مؤسسة النصر ، تهران ، 1914م .

47- عبد الفتاح لاشين

أ- " من أسرار التعبير في القرآن " ، دار المريخ للنشر ، 1983م

ب- " التراكيب النحوية من الوجهة البلاغة عند عبد القاهر " ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، بدون تاريخ.

48- ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد)

- " مقدمة ابن خلدون " ، ج4 ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، مطبعة الرسالة ط 2 ، 1968م .

49- فايز الداية

- " علم الدلالة العربي " ، النظرية والتطبيق دراسة تاريخية ، تأصيلية ، نقدية " ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق ، ط1 ، 1985م

50- محمد المنجي الصيادي

- " التعريب وتنسيقه في الوطني العربي " ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان ، ط1 ، 1980م .

51- عوض حمد القوزي

- " المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 .

52- ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر)

- " كافية ابن الحاجب " ، مخطوط بالمكتبة الجامعية الجزائرية تحت رقم 159 ، بدون تاريخ

53- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش)

- " شرح المفصل " ، ج1 ، ج 3 ، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر ادارة الطباعة المنيرية بمصر ، بدون تاريخ .

54 - ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله بن عبد الله)

أ- " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1968م .

ب- ألفية بن مالك في النحو والصرف ، دار التعاون ، مكة المكرمة ، بدون تاريخ

55- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)

- " لسان العرب " ، ج 43 ، دار صادر دار بيروت ، 1956م .

56- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)

- " تهذيب اللغة " ، ج11 ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ومراجعة علي محمد البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ.

57- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)

- " مقاييس اللغة " ، ج5 ، تحقيق عبد السلام محمد هارون مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط 2 ، 1972م .

58 - ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)

- " الخصائص " ، ج1 ، ج3 ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدي للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 ، بدون تاريخ

59ـ محمد سعيد اسبر بلال جنيدي
ـ " الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها " ، دار العودة ، بيروت ، ط1 ، 1981م .

60ـ ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين)
أـ " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " ، ج2 ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان ، بدون تاريخ .
بـ " حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب " ، منشورات دار الكتب الشرقية ، تونس ، ط2 ، 1373هـ .
جـ " شرح قطر الندى وبل الصدى " ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ط13 ، 1969م .

61ـ ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل)
ـ " شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك " ، مج 1 ، ج1 ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 16 1974م .

62ـ الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)
ـ " شرح الكافية " ، مطبعة الشركة الصحابية العثمانية ، 1310هـ

63ـ ابراهيم أنيس
ـ " من أسرار اللغة " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط4 ، 1972م

64ـ مهدي المخزومي
أـ " النحو العربي نقد وتوجيه " ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1964م .
بـ " في النحو العربي قواعد وتطبيق " ، دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان ط2 ، 1986م .

65ـ ابراهيم السامرائي :
أـ " الفعل زمانه وأبنيته " ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1966م
بـ " الفعل زمانه وأبنيته " ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1983م

66ـ ماريو باي
ـ " أسس علم اللغة " ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ط 2 ، 1983م .

67ـ الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري)
ـ " أسرار العربية " ، مطبعة بريل ، مدينة ليدن المحروسة ، 1886م

78ـ زكريا ميشال
ـ " الألسنية (علم اللغة الحديث) " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ط2 ، 1985م .

79ـ الدحني فتحي عبد الفتاح
ـ " الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا " ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط1 ، 1978م .

80ـ الباجوري
ـ " حاشية الباجوري على السلم " ، تحقيق وتعليق أحمد المهدي ، مكتبة الأزهر ، 1976م .

81- عباس حسن
- " النحو الوافي " ، ج1 ، ج2 ، دار المعارف بمصر ، ط6 ، 1979م

82- ساطع الحصري
- آراء وأحاديث في اللغة والأدب " ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1958م

83- الجندي درويش
- " علم المعاني " ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، بدون تاريخ

84 - أرسطو طاليس
- " فن الشعر " ، ترجمة وشرح وتحقيق عبد الرحمان بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، 1953م

85- قدامه بن جعفر
- " نقد النثر " ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1982م

86 - ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس)
- " الصاحبي في فقه اللغة وسنني العرب في كلامها " ، المكتبة السلفية القاهرة ، 1910م 87

87- السيد أحمد خليل
- " المدخل الى دراسة البلاغة العربية " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، 1968م .

88- محمد الهادي الطرابلسي
- " خصائص الأسلوب في الشوقيات " منشورات الجامعة التونسية ، 1981م

89- عبد السلام المسدي
- " الأسلوبية والأسلوب " ، الدار العربية للكتاب ، ط2 ، 1982م .

90- عفت الشرقاوي
- " بلاغة العطف في القرآن الكريم دراسة أسلوبية " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981م

91 - محمد حسنين أبو موسى
- " البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية " دار الفكر العربي ، بدون تاريخ .

92 - كمال الدين ميثم البحراني
- " أصول البلاغة " ، تحقيق عبد القادر حسين ، دار الشروق ، 1981م

93- عبد البديع لطفي
- " التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا)
ط1 ، مكتبة النهضة المصرية لأصحابها حسين محمد وأولاده ، 1970م

94- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)
- البيان والتبيين " ، مج1 ، ج1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان بدون تاريخ .

95- المنصف عاشور
- " التركيب عند ابن المقفع (دراسة احصائية وصفية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982م .

96ـ فخر الدين الرازي
ـ " نهاية الايجاز في دراية الاعجاز " ، تحقيق ابراهيم السامرائي ومحمد بركات حمد ى أبو علي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1985م .

97ـ ابن قتيبه
ـ "تأويل مشكل القرآن " ، شرحة ونشره أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، ط3 ، 1981م .

98ـ ناجي مجيد عبد الحميد
ـ " الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1984م

99ـ حلمي مرزوق
ـ "النقد والدراسة الأدبية " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ط1 ، 1982م .

100ـ محمد سيد محمد
ـ " الاعلام واللغة " ، عالم الكتب ، 1984م .

الدوريات

1ـ مجلة الموقف الأدبي (عدد خاص باللسانيات) ، يصدرها اتحاد الكتّاب العرب بدمشق ، العددان : 135ـ 136 ، سنة : 1982م .
2ـ مجلة التراث العربي ، عدد : 7 ، 1982م دمشق .
3ـ مجلة التراث العربي ، عدد : 10 ، كانون الثاني ، 1983م دمشق .
4ـ مجلة المعرفة ، عدد : 234 ، آب ، 1981م ، دمشق .
5ـ مجلة فصول ، الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، المجلد : 5 عدد : 1 اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر . سنة 1984م .
6ـ مجلة الفكر العربي ، الصادرة عن معهد الانماء العربي ، ليبيا ، العددان : 8ـ9 ، سنة 1979م .
7ـ محاضرات الدكتور جعفر دك الباب في مادة اللغة العربية ، بمعهد اللغة والأدب العربي ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 83/ 1984م .

فهـــرس المـوضـوعـات

الصفحـة

المـــوضــــوع

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضـــوع | الصفحة

×××××××××××××××××

فهرس الشواهد القرآنية

نص الآية	رقمها	سورتها	صفحتها
ـ و مثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء و نداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون .	171	البقرة	22
ـ و ماكان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم .	51	الشورى	23
ـ ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم	بعض الآية 31	يوسف	24/ 225/ 233 .
ـ قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب .	48	سبأ	24 .
ـ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة . . .	بعض الآية 32	الأعراف	24 .
ـ وإن كل لما جميع لدينا محضرون .	32 .	يس	24 .
ـ وكل آتوه داخرين	بعض الآية 87	النمل	24 .
ـ هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون	بعض 2و3	البقرة	28 .
ـ أولئك على هدى من ربهم و أولئك هم المفلحون .	5 .	البقرة	28/ 236 .
ـ و بشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات . . .	بعض الآية 25	البقرة	28 .
ـ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم .	6/ 7	البقرة	28/ 225 .
ـ رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى . . .	بعض 36 .	آل عمران	28 .
ـ و إياي فارهبون . . .	بعض 40 .	البقرة	29 .
ـ أليس ذلك بقادر على أن يحي الموتى .	40 .	القيامة	29 .
ـ و لو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم . . .	بعض 12 .	السجدة	29 .
ـ فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء	بعض 59 .	البقرة	29 .
ـ يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو	بعض 4 .	المنافقون	61 .
ـ إياك نعبد وإياك نستعين .	5 .	الفاتحة	72/ 210 .
ـ في جنات و نهر	بعض 54 .	القمر	72/ 74 .
ـ أمم ممن معك	بعض 48 .	هود	72/ 74 .
ـ وقيل يا أرض ابلعي ماءك و يا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين .	44 .	هود	69/ 72/ 73 .
ـ ذرهم يأكلوا و يتمتعوا . . .	بعض 3 .	الحجر	76 .
ـ و يذرك و آلهتك	بعض 127 .	الأعراف	76 .
ـ و نذرهم في طغيانهم يعمهون	بعض 186	الأعراف	76 .
ـ و تركهم في ظلمات لا يبصرون . . .	بعض 17 .	البقرة	76 .
ـ بأكواب وأباريق وكأس من معين .	18 .	الواقعة	77 .
ـ الله الذي خلق سبع سماوات و من الأرض مثلهن .	بعض 12	الطلاق	77 .
ـ اعدلوا هو أقرب للتقوى	بعض 8 .	المائدة	78 .

نص الآية	رقمها	سورتها	صفحتها
ـ فسبح .	بعض 3 .	النصر	.79
ـ وإذ استسقى .	بعض 60 .	البقرة	.79
ـ وإذ نتقنا .	بعض 171 .	الاعراف	.79
ـ بين يدى نجواكم صدقات	بعض 13 .	المجادلة	.82
ـ ذكر رحمت ربك عبده زكريا	2 .	مريم	.82
ـ كدأب آل فرعون	بعض 54	الانفال	.82
ـ ولاأشرك به إليه ادعوا وإليه مآب	بعض 36	الرعد	.82
ـ لتركبوا منها ومنها تأكلون	بعض 79	غافر	.82
ـ لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة	بعض 32	الفرقان	.101
ـ ألقيا في جهنم كل كفار عنيد	24	ق	.117
ـ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	بعض 119	المائدة	.121
ـ وجاءوا أباهم عشاء يبكون	16	يوسف	.121
ـ لنعلم أى الحزبين أحصى	بعض 12	الكهف	.121
ـ قال إني عبد الله	بعض 30	مريم	.121
ـ ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة و ذو عقاب أليم	43	فصلت	.122
ـ من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه	بعض 254	البقرة	.122
ـ وإن تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم إذ هم يقنطون	بعض 36	الروم	.122
ـ من يضلل الله فلا هادى له	بعض 186	الاعراف	.122 /121
ـ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم	بعض 58	العنكبوت	.123
ـ وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم	بعض 3	الأنبياء	.123
ـ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار	بعض 24	البقرة	.123
ـ فلا يحزنك قولهم	بعض 76	يس	.123
ـ فإن العزة لله جميعا	بعض 139	النساء	.123
ـ إنا اعطيناك الكوثر	1	الكوثر	.123
ـ سورة أنزلناها	بعض 1	النور	.127
ـ ولعبد مؤمن خير من مشرك	بعض 221	البقرة	.161 /129
ـ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم	بعض 16	الحديد	.131
ـ مختلف ألوانه	بعض 28	فاطر	.132
ـ ولقد جاء آل فرعون النذر	41	القمر	.133
ـ وإذ ابتلى ابراهيم ربه	بعض 124	البقرة	.134
ـ ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة إن الله لطيف خبير	63	الحج	.140
ـ الحاقة ما الحاقة	2 /1	الحاقة	.140
ـ ولباس التقوى ذلك خير	بعض 26	الاعراف	.140
ـ قل هو الله أحد	1	الاخلاص	.141

نص الآيـــة	رقمها	سورتها	صفحتها
ـ و أما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى	40/ 41	النازعات	141.
ـ فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض	بعض 17	الرعد	141.
ـ وخلق الانسان ضعيفا	بعض 28	النساء	160.
ـ مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري	بعض 35	النور	160.
ـ أإله مع الله	بعض 60	النمل	161.
ـ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد	بعض 18	الكهف	164.
ـ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون	3/ 4	التكاثر	180.
ـ لست عليهم بمصيطر	22	الغاشية	180.
ـ لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم	بعض 7	التغابن	180.
ـ ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم	بعض 119	آل عمران	180.
ـ إذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا اليكم مرسلون قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمان من شيء إن أنتم إلا تكذبون قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون	14/15	يس	180.
ـ ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون	بعض 27	المؤمنون	182.
ـ الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين	1 / 2	البقرة	183/ 225/ 229/ 233
ـ وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء	بعض 53	يوسف	183.
ـ افترى على الله كذبا ام به جنة	بعض 8	سبأ	184.
ـ فكذبوه فعقروها	بعض 14	الشمس	188.
ـ فضحكت فبشرناها بإسحاق	بعض 71	هود	188.
ـ الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما	1و بعض 2	الكهف	188.
ـ شهد الله انه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم	بعض 18	آل عمران	191.
ـ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا	بعض 161	الاعراف	191.
ـ تلك آيات القرآن وكتاب مبين	1	النمل	191.
ـ ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون	بعض 75	آل عمران	197.
ـ وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به	بعض 61	المائدة	197.
ـ الله نزل أحسن الحديث	بعض 23	الزمر	199.
ـ واعلموا أن فيكم رسول الله	بعض 7	الحجرات	200.
ـ ألا لله الدين الخالص	بعض 3	الزمر	200.
ـ ذلك حشر علينا يسير	بعض 44	ق	200.
ـ قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا ياإبراهيم	62	الانبياء	201.
ـ قالوا أبشرا منا واحدا نتبعه	بعض 24	القمر	202.
ـ قل أغير الله اتخذ وليا	بعض 14	الانعام	202.

نص الآية	رقمها	سورتها	صفحتها
— و الذين هم بربهم لا يشركون	59	المؤمنون	206.
— فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون	66	القصص	206.
— و حشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون	17	النمل	206.
— واتخذوا من دونه الهة لا يخلقون شيئا و هم يخلقون	بعض 3	الفرقان	206 /197.
— و لكم في الارض مستقر ومتاع الى حين	بعض 36	البقرة	209.
— لكم دينكم ولي دين	6	الكافرون	209.
— لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا	بعض 68	النمل	212 /211.
— لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا	بعض 83	المؤمنون	211.
— وجاء رجل من اقصا المدينة	بعض 20	القصص	211.
— وجاء من اقصا المدينة رجل يسعى	بعض 20	يس	211.
— رب موسى و هارون	48	الشعراء	212.
— آمنا برب هارون و موسى	بعض 70	طه	212.
— و ما أنت علينا بعزيز	بعض 91	هود	213.
— سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم و يقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب و يقولون سبعة و ثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم	بعض 22	الكهف	231.
— ياأيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله و رسوله	بعض 1	الحجرات	231.
— و من يخرج من بيته مهاجرا الى الله و رسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله	بعض 100	النساء	224.
— و من يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا و إثما مبينا	212	النساء	224.
— و ما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر و ما كنت من الشاهدين و لكنا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر و ما كنت [illegible] في أهل مدين تتلوا عليهم آيا[illegible] [illegible] كنا مرسلين	45 /44	القصص	224.
— و من الناس من [illegible] [illegible]ا بالله و باليوم الآخر و ما هم [illegible] يخادعون الله	8 و بعض 9	البقرة	233 /225
— و اذا قيل لهم [illegible] كما آمن الناس قالوا انؤمن كما آمن [illegible]هاء ألا إنهم هم السفهاء و لكن لا يعلمون	13	البقرة	226.
— و إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون و لكن لا يشعرون	12 /11	البقرة	235 /226.
— و إذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم	بعض 14 و بعض 15	البقرة	235 /230 /226.

نص الآية	رقمها	سورتها	صفحتها
ـ هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم قال ألا تأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف و بشروه بغلام عليم	24ـ 28	الذاريات	227.
ـ واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام و بنين وجنات وعيون	132ـ 134	الشعراء	233.
ـ فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد و ملك لا يبلى	120	طه	233.
ـ كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا	بعض 7	لقمان	233.
ـ هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم	221/ 222	الشعراء	237.
ـ قال فرعون و ما رب العالمين قال رب السموات و الأرض و ما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم و رب آبائكم الأولين قال إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون قال رب المشرق والمغرب و ما بينهما إن كنتم تعقلون قال لئن اتخذت إلها غيرى لأجعلنك من المسجونين قال أولو جئتك بشيئ مبين قال فأت به إن كنت من الصادقين	23ـ 31	الشعراء	237.
ـ وإذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لاتعبدون إلا الله و بالوالدين احسانا و ذى القربى و اليتامى و المساكين و قولوا	بعض 83	البقرة	238.
ـ إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم و أزواجهم في ظلال على الأرائك متكئون لهم فيها فاكهة و لهم ما يدعون سلام قولا من رب رحيم و امتازوا اليوم أيها المجرمون	55ـ 59	يس	238.
ـ فلما جاءها نودى أن بورك من في النار و من حولها و سبحان الله رب العالمين يا موسى إنه أنا الله العزيز الحكيم و ألق عصاك	8ـ9 و بعض 10	النمل	238.
ـ و بشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات	بعض 25	البقرة	239/ 243.
ـ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم و الذين من قبلكم لعلكم تتقون	21	البقرة	239.
ـ و بشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة	بعض 155 156	البقرة	239.
ـ يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم	10	الصف	239/ 243.

صفحتهـا	سورتهـا	رقمهـا	نص الآيـة
239.	سبـا	2	ـ يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو الرحيم الغفور
239.	الانفطار	13/ 14	ـ إنّ الأبرار لفي نعيم وإنّ الفجار لفي جحيم
241.	الغاشية	17 ـ 20	ـ أفلا ينظرون إلى الابل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت
243.	مريم	بعض 46	ـ واهجرني مليا

فهرس الشواهد الشعرية

حرف الباء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

==========

فهرس الاعلام